جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

مساهمة الرقابة الداخلية في مواجهة أخطار القروض المصرفية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة قصر الشلالة

مقدمة من طرف الطالبة : **تحت إشراف الأستاذة :**

شرقي غزلان ندى قبايلي حورية

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مواعي بحرية	أستاذة محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	قبايلي حورية	أستاذة محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	مقراد عبدالله	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2019/2018

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

مساهمة الرقابة الداخلية في مواجهة أخطار القروض المصرفية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة قصر الشلالة

مقدمة من طرف الطالبة : تحت إشراف الأستاذة :

شرقي غزلان ندى قبايلي حورية

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مواعي بحرية	أستاذة محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	قبايلي حورية	أستاذة محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	مقراد عبدالله	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2019/2018

شكر و عرفان

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الله العظيم على إعطائي القوة والشجاعة لمتابعة دراستي وإجراء هذه الدراسة البحثية. كما أشكر أسرتي على دعمي معنويا طوال فترة دراستي وأثناء الدراسة البحثية. مكّنني تشجيعهم ومشورتهم ودعمهم من بذل جهد مكّنني من إنهاء الدراسة بنجاح.

أتوجه بخالص شكري إلى المشرفة ، السيدة قبايلي حورية ، التي وجهتني من كتابة المقترحات وحتى كتابة التقرير النهائي لتقرير المشروع هذا. ساعدتني انتقاده وصبره الثمين وتوجيهه الفكري ودعمه ليس فقط في إنجاز هذه الدراسة ، ولكن أيضًا في الخروج بالمعايير المتوقعة. مع خالص التقدير ، إنها تستحق كل أنواع التقدير .

علاوة على ذلك ، أتوجه بالشكر الجزيل لجميع الذين ساهموا في هذا البحث بطريقة أو بأخرى ، مثل زملائي الطلاب وغيرهم في إعداد هذه الورقة. يرجى تلقي امتناني.

إهداء

اهدي تخرجي ونجاحي إلى أول من انتظر هذه اللحظات ليفتخر بي إلى سندي في الحياة أبي والى من حفنتني بتراتيل دعواتها الطاهرة وعلمتني الصمود مهما تبدلت الظروف إلى أغلى ما في الوجود أمي والى وإخوتي وزملائي الذين عشت معهم أجمل لحظات الحياة.

الفهرس :

شكر و عرفان	**IVI**
إهداء	**VI**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة الجداول	VI
قائمة الرموز	VI
مقدمة عامة	**01**
الفصل الأول : الإطار العام للرقابة الداخلية	**07**
المبحث الأول : الإطار العام للرقابة الداخلية	**09**
المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية:	**10**
المطلب الثاني: أنواع وأهداف نظام الرقابة الداخلية .	**13**
المطلب الثالث : وسائل وعوامل تطور نظام الرقابة الداخلية .	**14**
المبحث الثاني : نظام الرقابة الداخلية .	**15**
المطلب الأول : مقومات نظام الرقابة الداخلية .	**19**
المطلب الثاني:إجراءات نظام الرقابة الداخلية .	**22**
المطلب الثالث : تقييم نظام الرقابة الداخلية	**26**
المبحث الثالث : الرقابة الداخلية على أنشطة البنوك .	**26**
المطلب الأول : الرقابة الداخلية على الإستثمار .	**27**
المطلب الثاني : الرقابة الداخلية على دورة المدفوعات و المقبوضات .	**27**
المطلب الثالث : نظام الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا	**31**
الفصل الثاني : القروض المصرفية و سياسة إقراضها .	**35**
المبحث الأول : البنوك التجارية .	**37**
المطلب الأول : تعريف البنوك التجارية .	**37**
المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية .	**38**
المطلب الثالث : مميزات و خصائص البنوك التجارية	**39**
المبحث الثاني : القروض المصرفية و أخطارها	**40**
المطلب الأول :عموميات حول القروض المصرفية	**40**
المطلب الثاني : متابعة القروض المصرفية	**47**
المطلب الثالث : سياسة الإقراض و مكوناتها .	**48**
المبحث الثالث : مواجهة الرقابة الداخلية لأخطار القروض .	**53**
المطلب الأول : مفهوم المخاطر المصرفية	**53**
المطلب الثاني : مخاطر القروض و كيفية قياسها .	**59**
المطلب الثالث : دور الرقابة الداخلية في الحد من أخطار القروض .	68
الفصل الثالث : الجانب التطبيقي	
المبحث الأول : تعريف بنك القلاحة و التنمية الريفية .	71
المطلب الأول : نشأته و تطوره .	73
المطلب الثاني : لمحة عن وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لقصر الشلالة	75

.	
المطلب الثالث : خدمات و منتجات بنك الفلاحة و التنمية الريفية .	84
المبحث الثاني : طرق مواجهة البنك للأخطار .	87
المطلب الأول : الرقابة على الصندوق .	87
المطلب الثاني : الرقابة على مستوى مصلحة المحاسبة .	88
المطلب الثالث : الرقابة على مستوى الحاسب الإلكتروني .	88
المبحث الثالث : الرقابة على القروض .	89
المطلب الأول : تشكيل ملف طلب قرض .	89
المطلب الثاني : دراسة ملف قرض .	92
خاتمة عامة	101

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-2)	معالجة القروض المتعثرة	42
(2-2)	أنواع المخاطرة و حالات التنويع و عدم التنويع	49
(3-2)	أنواع المخاطر الناتجة عن العجز في التسديد	54
(1-3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية 2016	70
(2-3)	الهيكل التنظيمي لوكاالة قصر الشلالة 547 .	71

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-2)	نموذج (1974 ALTMAN AND MCGOUGH)	56
(2-2)	وضعية المؤسسة	56
(3-2)	نموذج KIDA	57
(4-2)	نموذج (1987 SHERROD)	58
(5-2)	مؤشر جودة القروض	59
(6-2)	اوزان متغيرات للنموذج النوعي	60
(1-3)	قرض الرفيق	86
(2-3)	قرض التحدي	86
(3-3)	الهيكل التمويلي [1]	87
(4-3)	الفاتورة الشكلية للمعدات و الاجهيزات	88
(5-3)	أعضاء لجنة الإئتمان .	89
(6-3)	معدات القرض	90
(7-3)	هيكل التمويل	90
(8-3)	الإنتاج النباتي	91
(9-3)	الإنتاج الحيواني : (الثروة الحيوانية الكبيرة)	91
(10-3)	الثروة الحيوانية الصغيرة	91
(11-3)	القيمة الحالية الصافية	92

قائمة الرموز

الرمز	معناها
OECCA	Ordre des Experts-Comptables et Comptables Agréés
IFAC	Fédération internationale des comptables
Coso	Committee Of Sponsoring Organizations
La Badr	La Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

مقدمة عامة :

لضمان استدامتها وتنميتها ، يجب على أي مؤسسة ، سواء كانت عامة أو خاصة ، أن تضع الأهداف. بمجرد إنشاء هذا الأفق الاستراتيجي ، فهي مسألة تحديد الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك. أخيرًا ، يجب أن نضمن التنفيذ السليم لهذه الوسائل لإكمال الحلقة. يلخص هذا الهدف من الأهداف - يعني - التنفيذ بإيجاز شديد النهج الاستراتيجي التقليدي المطبق ، بشكل أو بآخر رسمي ، في جميع المنظمات.

في البيئة الاقتصادية المضطربة اليوم ، فإن تحقيق هذه الأهداف غير مؤكد. تواجه المنظمة يوميًا العديد من المخاطر ذات الأهمية والطبيعة المختلفة جدًا ، والتي يمكن أن تعطل أو حتى تجعل تحقيق أهدافها مستحيلًا.

لذلك هذا المخاطرة أمر لا مفر منه وضروري ، ولكن يجب السيطرة عليه. مفهوم "الرقابة الداخلية" بالمعنى الحرفي للمصطلح هو تنفيذ الأحكام التي توفر سيطرة معقولة على مخاطر المنظمة لتمكينها من تحقيق أهدافها.

لذلك فإن الرقابة الداخلية هي عنصر أساسي في بيئة الرقابة لأي هيكل ، أيا كان حجمه ، وقطاع نشاطه ، وبيئته. حيث تخضع الرقابة الداخلية ، شأنها شأن أي نظام تنظيمي ، بطبيعة الحال للفشل. تؤثر التطورات الخارجية أو الداخلية بشكل منهجي على نظام الرقابة الداخلية ، والذي يجب أن يتكيف باستمرار. من أجل ضمان أن تفي ترتيبات الرقابة هذه بأدوارها بالكامل ، فإن المديريات العامة للمنظمات لديها أداة لتقييمها ومراقبتها ، والتي هي بالطبع نشاط "التدقيق الداخلي". ". في هذا الدور المتمثل في تقييم الوجود والتطبيق الصحيح وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية ، يمكن اعتبار المراجعة "التحكم في الرقابة الداخلية"1.

من الواضح أن البنوك ، بصفتها الجهات الفاعلة الرئيسية في الاقتصاديات المعاصرة وشركاء الأعمال والشركاء العاديين واللاعبين اليوميين في سوق رأس المال ، تواجه باستمرار عملية صنع قرار محفوفة بالمخاطر.

كما الشركات التي تتطلب وتبرير وجود نوع معين من التنظيم الداخلي وأدوات التحكم الهامة وفقا لطبيعة أنشطتها. وبالتالي ، يمثل التدقيق الداخلي حاجة البنوك والمؤسسات المالية لتأمين أنفسهم ضد جميع المخاطر.

و يعد نشاطًا مستقلًا وموضوعيًا ، فهو يغطي جميع وظائف البنك الأخرى من أجل منحها تأكيدًا على درجة التحكم في عملياته وإعطائه إرشادات لتحسينها والمساهمة في خلق قيمة وأضاف أنه يساعد هذه المنظمة على تحقيق أهدافها. تزود هذه الأداة أعضاء الإدارة بالمعلومات والتحليلات والتقييمات والتوصيات ذات الصلة بالأنشطة قيد الاستعراض.

لا يوجد تدقيق داخلي وبشكل عام لا يوجد تدقيق بدون ضوابط داخلية. في الواقع ، تتمثل المهمة العامة للتدقيق الداخلي في التحقق من تحقيق أهداف الرقابة الداخلية.

من بين المخاطر الرئيسية للأعمال المصرفية ، تظل مخاطر الائتمان هي السبب الرئيسي لصعوبات المؤسسات الائتمانية ، ونشاط توزيع الائتمان المرتبط بالمخاطر ، وهو في ترتيب الأشياء التي منحت العديد من المسابقات لا يخضع عملاء البنوك والمؤسسات المالية للسداد ، سواء في الوقت المناسب أو على الإطلاق. قد تكون هذه التخلفات ناتجة عن ظروف موضوعية وقصيرة

الأجل ، وفي هذه الحالة قد تسمح التسويات الودية بين المؤسسة الدائنة والمدين باسترداد المستحقات كليًا أو جزئيًا ، لا سيما من خلال إعادة جدولة المستحق أو إعادة هيكلته. الديون. يمكنهم أيضًا المضي قدمًا في حالات الإفلاس التام نظرًا لفشل المشروع الممول ، على سبيل المثال ، وليس أمام البنك أي خيار آخر ، بدلاً من تحقيق الضمانات التي لديه.

في الواقع ، طورت الأعمال المصرفية عددًا من العمليات الخاصة التي تخدم تمويل الصادرات بالإضافة إلى عمليات متعددة للاستثمار وإدارة المخاطر . بالإضافة إلى ذلك ، يتم إيلاء اهتمام خاص للتدفقات المالية عبر الحدود ، والتي أصبحت منذ عام 1980 عنصرا رئيسيا في الاقتصاد العالمي .

هناك الآن اتفاقيات دولية بشأن تنظيم البنوك تهدف إلى مرافقة التجارة الخارجية من خلال تقديم أشكال ائتمان للعلاقات عبر الحدود. أدى تدويل الأنشطة المصرفية ، بما في ذلك الأنشطة الأكثر شيوعًا ، إلى قيام المشرعين الوطنيين بزيادة عدد النصوص التي لها تأثير على العمليات المصرفية الدولية أو التي تهدف مباشرة إلى تنظيمها.

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين العديد من الأزمات الاقتصادية. ومع ذلك ، فمن المعروف جيدًا أن الأزمات الاقتصادية تولد زيادة في الفواتير غير المدفوعة ، مما أجبر الحكومات على صياغة معايير وإرشادات تحوّطية وإصدار توصيات بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بالحماية من مخاطر الائتمان والتعافي. مطالبات غير مدفوعة.

يعد استرداد المطالبات ذا أهمية قصوى في إدارة البنوك والمؤسسات المالية ، ويمكن أن يكون للمراقبة الضعيفة للمطالبات بالفعل عواقب وخيمة على العملية برمتها. يجب استرداد المستحقات التي تم تجاوز تاريخ استحقاقها وفقًا لإجراءات موثوقة .

الإشكالية :

على ضوء ما تقدم فإن إشكالية الموضوع نبلورها في التساؤل الرئيسي المتمثل فيما يلي :

- هل يمكن اعتبار الرقابة الداخلية وسيلة وقائية من أخطار القروض ؟

و من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي يتوجب الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

- هل الرقابة الداخلية تساعد على التنبؤ بأخطار القروض ؟
- ما هي أهم ركائز نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ؟
- ما هي معوقات تطبيق نظام رقابة داخلية فعال لدى البنوك التجارية الجزائرية ؟
- ما هو الواقع التطبيقي في البنوك التجارية الجزائرية بالنسبة لعملية تطبيق الرقابة الداخلية ؟

فرضيات البحث :

بغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة ، ندرج مجموعة من الفرضيات و التي سوف يتم إما دغمها أو نفيها و المتمثلة فيما يلي :

- نظرا لما تتعرض له البنوك من مخاطر عديدة فهي في حاجة ماسة لتطبيق نظام فعال يضمن التشخيص السريع لهذه المخاطر و بالتالي السير الأمثل لها .

- الرقابة الداخلية تساعد على التنبؤ بأخطار القروض.
- الرقابة الداخلية غير كافية للحد من ظاهرة تعثر القروض .
- تعاني البنوك التجارية من ضعف على مستوى أنظمة الرقابة الداخلية بها .

أهداف الدراسة :

- الإلمام بكل ما يحيط بالقروض و أخطارها،كيفية إدارتها و التعامل معها وأساليب مواجهتها -
- التعرف على أهم العوامل المؤثرة في القروض في البنوك العاملة في الجزائر
- معرفة حجم المشكلة في القطاع المصرفي و كيفية تطبيق الرقابة الداخلية فيها,من خلال تشخيص الظاهرة.

أهمية الدراسة :

يمكن إبراز الأهمية في هذا المجال من خلال النقط التالية :

- يتعلق موضوع الرقابة البنكية بقطاع حيوي و ذو أهمية بالغة في نجاح أي نظام إقتصادي ففعاليته و نجاعته لى تمويل التنمية الإقتصادية و تجميع فوائض مختلف القطاغات يعد أمرا حاسما في الملية الإقتصادية .
- يعد القطاع البنكي من أكثر القطاعات عرضة للخطر و إندماجا في الإقتصاد العالمي الأمر الذي يتطلب الكشر من الإهتمام بسلامة و متانة لتحقيق الإستقرار المالي .
- حتى يتمكن النظام البنكي الجزائري من التصدي لمختلف المخاطر وجب عليه تطبيق نظام للرقابة الداخلية لتحسين قدراتها و كفاءاتها .

الدراسات السابقة :

الدراسات السابقة باللغة العربية :

الدراسة الأولى : الرقابة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة ، شعباني لطفي، مذكرة ماجستير ، جامعةالجزائر ، سنة 2004.

إن هذه الدراسة أو الرسالة تهدف إلى مساهمة **الرقابة** الداخلية كمهنة إلى تحقيق أهداف المؤسسة ، و كذلك العمل غلى تحسين التسيير فيها ، **الرقابة** تعمل على إظهار نقاط القوة و الضعف الخاصة بنظام الرقابة الداخلية ، الموضوعة من طرف المؤسسة و تقوم بقديم التوصيات للإدارة العليا حتى تصل إلى تصحيح هذا النظام و الذي من شأنه تق وية البنية الهيكلية للمؤسسة ، فبهذا تساهم المراجعة الداخلية في تصحيح الأخطاء المرتكبة في التسيير و هذا للوصول إلى الأهداف المرجوة من طرف المؤسسة

، حيث توصل الباحث الى:

-إن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل ، و القوانين توضع من طرف الإدارة و المالية فنظام الرقابة يعد أداة للتسيير و للوقاية و الإنذار و هذا عن طريق التحكم في المخاطر و تعديل إجراءات التسيير في أداء واحد

-الهدف الأساسي للرقابة الداخلية هو ضمان صحة البيانات التي ستأخذ كأساس الحكم على مدى صحة الأداء و على النتائج التي ستصدرها القوائم المحاسبية إلى جانب حماية الممتلكات

و من خلال هذه الدراسة تبين إن **الرقابة** كانت لضبط تسيير دورة المبيعات داخل المؤسسة و هذا التسيير يجسد تسيير مختلف الوظائف الأخرى بها و من خلال هذا التقييم إصلاح نظام الرقابة للمراجعة الداخلية.

الدراسة الثانية : د ور الرقابة في دعم و تفعيل القرار ، نقاز أحمد ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاغواط، سنة 2007.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية و درجة الاستفادة من **الرقابة** الداخلية في عملية التسيير بصفة عامة و عملية اتخاذ القرارات بصفة خاصة ، و خلص الباحث في هذه الدراسة اعتماد وظيفة المراجعة الداخلية تساعد على تحكم المؤسسة بشيء من الفعالية و الكفاءة ، فتسعى المؤسسة دائما إلى تبني أنظمة رقابية تؤهلها إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية ، فكان بذلك للمراجعة

الداخلية دورا كبيرا في عملية صنع القرارات بمختلف أنواعه و أساليبها في التنظيم ، الأمر الذي جعلها تحقق نتائج متلاحقة إلا أن ذلك لا ينفي نقائص يجب على المؤسسة العمل على تداركها ، بحيث أنه لا تزال وظيفة المراجعة الداخلية بالمؤسسة مطبقة بصورة غير مكتملة من حيث الموارد المادية و البشرية و التقنية فيسعيان بالمراجعة الداخلية من أجل دعم و تفعيل القرارات بما يضمن الحصول على أكبر عائد منها حيث توصل الباحث الى:

- **الرقابة** الداخلية تساعد المؤسسة على تحديد نقاط القوة و الضعف و سد الثغرات القائمة من غش و اختلاس و أخطاء
- **الرقابة** الداخلية تساعد المؤسسة على إيجاد الثغرات و اقتراح الحلول الممكنة كما تساعد علة تنفيذ القرارات المتخذة بما يضمن فعالية و كفاءة هذه القرارات
- عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية من العمليات الأساسية التي يقوم بها جميع من هم في المؤسسة ،بما يخدم أهدافها المسطرة ، إلا أن الإقبال على اتخاذ قرارات ما مهما كان صنفها(إستراتيجية، تكتيكية ، تنفيذية)، يحتاج إلى لاعتماد على معلومات مؤهلة لذلك ، هذا الأمر جعل من المراجعة الداخلية أداة تضمن هذا النوع من المعلومات ، فيستعان بها من أجل دعم و تفعيل هذه القرارات بما يضمن الحصول على أكبر عائد منها .

الدراسات السابقة باللغة الأجنبية :

الدراسة الأولى:

Sridhar Ramaoorti , Internal Auditing : History , Evolution ,and Prospects, The Institute of Internal Auditors , Research Foundation,2003

اهتمت هذه الدراسة بعرض للتطور التاريخي للمراجعة الداخلية ، مجالات تطورها و ما هو متوقع منها ، و قد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن القرن الحادي و العشرين يقدم وعد ليس له مثيل لنمو فرص مهنة المراجعة الداخلية و أن التطوير في التطبيق يجب أن يكون من خلال الدراسات التي يقوم بها الاكاديميين و المهتمين بعناية لبناء هيكل المعرفة بشكل منظم فكانت دراسة تطبيقية لوظيفة المراجعة

الدراسة الثانية:

DOUGLAS f, Pruitt, Managing the Internal Audit Function, The Institute of Internal Auditors, Research Foundation, 2003.

اهتمت هذه الدراسة بمجمل العوامل المتعلقة بإدارة وظيفة المراجعة الداخلية ، و قد توصلت الدراسة الى أنه يجب على مدير المراجعة الداخلية أن يحافظ على ضمان الجودة و برامج التحسين

التي تغطي كآفة جوانب أنشطة المراجعة الداخلية و استمرارية المراقبة لضمان فعاليتها ، مراقبة برامج ضمان الجودة من خلال طريقتين ، الاولى : يجب أن يساعد البرنامج وظيفة المراجعة الداخلية في زيادة قيمة و تحسين عمليات المؤسسة ، و الثانية : يجب أن تعمل برامج الجودة في مساعدة وظيفة المراجعة الداخلية على الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية

منهجية الدراسة :

إتبعت المنهج الوصفي التحليلي قصد وضع أرضية هذا الموضوع .حيث يجيز لنا وصف ما تحصلنا عليه من معارف خلال دراستنا الجامعية و كذا المعلومات المستقاة من مختلف المراجع و كذا يسمح لنا بتوضيح الوقائع السابقة من أجل إستيعاب أفضل للحاضر و تصور للمستقبل .

حدود الدراسة :

- من حيث المكان :

تطمح الدراسة لمعالجة مدى تطبيق الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري –وكالة 547 تيارت –

- من حيث الموضوع :

سوف تنصب الدراسة على تطبيقات الرقابة و كيفية تنفيذها وفق خطوات و منهجية علمية تستند على وسائل و تقنيات متقدمة .

تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة ألى ثلاثة فصول كما يلي :

- الفصل الأول حيث تناول المفاهيم الأساسية انظام الرقابة الداخلية و قسم ألى ثلاث مباحث الأول تضمن الإطار المفاهيمي العام للرقابة الداخلية من أهداف و أنواع ووسائل تطورها أما المبحث الثاني مقومات الرقابة و معايير فعاليته أما الثالث فجاء فيه الرقاية الداخلية في البنوك و كيف تكون
- الفصل الثاني تضمن القروض المصرفية و سياسة إقراضها و قسم إلى ثلاثة مباحث الأول تحدثنا فيه عن البوك التجارية أما الثاني القروض المصرفية أنواعها و أهميتها و سياسة الإقراض و مكوناتها أما المبحث الثالث كسفسة مواجة الرقابة الداخلية لأخطار القروض
- و أخيرا الفصل الثاني الذي يمثل الجانب التطبيقي يضم ثلاث مباحث الأول مظرة شاملة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية الثاني عن الطرق المستعملة من قبل البنك لمواجهة الأخطار و المبحث الثالث الرقابة على القروض

أسباب إختيار الموضوع :

السبب في إختيار هذا الموضو ع هو روح المسؤولية إتجاه الإقتصاد الوطني بالنظر للدور المهم الذي تلعبه الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، و التي تعتبر عصب الإقتصاد خاصة و أن موضوع الرقابة هو موضوع حديث و يشغل إهتمام مختلف الأنظمة البنكية .

الفصل الأول : الإطار العام للرقابة الداخلية .

تمهيد :

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة و كافة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة ، حيث أن نظام الرقابة الداخلية هو ذلك النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السليمة .

و تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الإدارة العليا في أي مؤسسة عن وضع و تطبيق نظام الرقابة الداخلية لتحديد مدى الثقة في إمكانية الاعتماد عليها و كذا مساعدة المراجع علي أداء مهمته .

المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية:

إن تعدد أصناف المؤسسة وكبر حجمها واتساع رقعتها من حيث النشاط وتنوع عملياتها أدى إلى تقسيم وظائف المؤسسة ونشاطها في شكل مديريات تغطى كل منها وظائف معينة، إذ بانسجامها وتظافرها تستطيع المؤسسات رسم خطط سياستها، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات بما يحقق أهدافها.

المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية:

تعدد التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مرت بها وبتعدد المعرفين له، لذلك سنورد بعض التعاريف المقدمة لنظام الرقابة الداخلية:

-عرف "الصبان والفيومى"، »**نظام الرقابة الداخلية على أنه الخطة التنظيمية والمقاييس الأخرى**

المصممة لتحقيق الأهداف التالية :
- حماية الأصول؛
- اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية؛
- تشجيع العمل بكفاءة؛
- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية»[2] .

أما على حسب "الصحن ونور" » **فنظام الرقابة الداخلية هو تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الأصول، اختبار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة الإنتاجية وتشجيع السير الحسن للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم[3]. »**

حسب المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين، فنظام الرقابة الداخلية » **الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال، والإبقاء على المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة. »**

حسب منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية (OECCA) نظام الرقابة الداخلية » **هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، الإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وتحسين النجاعة، ويبرز ذلك بتنظيم، وتطبيق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة.»**

حسب الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة (IFAC) التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة (IAG) فإن » **نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال، هذه الأهداف تشمل على احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، رقابة واكتشاف الغش والأخطاء تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية وكذلك الوقت المستغرق في إعداد معلومات ذات مصداقية .** [4]

المطلب الثاني: أنواع وأهداف نظام الرقابة الداخلية:

1/ أنواع نظام الرقابة الداخلية:نشير إلى أن نظام الرقابة الداخلية يشتمل على :

أ- الرقابة الإدارية:

وهي تتضمن الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات المرتبطة بعمليات اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى التصريح بالعمليات ويعتبر هذا النوع أحد الوظائف الإدارية التي ترتبط مباشرة بالمسؤولية عن تحقيق أهداف التنظيم وهي نقطة البداية لتقرير أنظمة الرقابة المحاسبية علي العمليات

[2] **الصحن .ع. ف** و **نور. أ :**الرقابة و مراجعة الحسابات؛ مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر؛ الإسكندرية بدون سنة النشر؛ صفحة 263.

[3] **BIRIEN. R** & **SENECAL. J:** Contrôle interne et vérification édition preportaine INC; Canada 1984; page 36.

[4] Ibidem; page 38.

ويبين مفهوم الرقابة الادراية انها العملية التي بواسطتها يتاكد المدراء من ان الموارد قد تم تحصيلها واستخدامها بكفاءة وفاعلية لتحقيق اهداف المنظمة
وعرفت الرقابة الإدارية بأنها تتمثل في الخريطة التنظيمية وبكل الطرق والإجراءات التي تختص أساساً بالكفاية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة وهذه الإجراءات عادة ترتبط بطريقة غير مباشرة بالنواحي المالية والسجلات المحاسبية ومن بين ما تشمل عليه هذه الرقابة دراسة الزمن والحركة واستخدام طرق التحليل الإحصائي وإعداد برامج تدريب العاملين ومراقبة الجودة.

ب- الرقابة المحاسبية:

يعرف الرقابة الداخلية المحاسبية بانها تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات المحاسبية التي تتعلق بحماية الأموال ودقة السجلات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وبالتالي فهي مصممصة للحصول علي تأكيدات معقولة بما يلي:

أن العمليات يتم تنفيذها طبقاً لتعليمات إدارة الشركة. .

أن العمليات يتم تسجيلها بما يضمن. :

- السماح بإعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- مسئولية التحاسب علي الأصول.

أن التعامل مع الأصول لا يسمح به إلا بتصريح من الإدارة مع الأصول المو جودة علي فترات معقولة واتخاذ الإجراء المناسب بشأن أي فروق.
ويعرف بأن الرقابة المحاسبية تتكون من الخريطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تختص أساسا ً وترتبط مباشرة بحماية الأصول ومدي الوثوق في السجلات المالية وما تنتجه من بيانات وتقار ير والوسائل هذه الرقابة ضرورة الفصل بين الأصل والسجل والحماية المادية للأصول واستخدام المراجعة الداخلية.
ونضح بأن الرقابة المحاسبية هي نقطة البدء المنطقية للفحص العادي للقوائم المالية ومن الضروري إتمام هذا الفحص لعدة أسباب منها:
إن إتمام هذا الفحص يؤدي إلى إتمام إجراء معياري للمراجعة الكاملة حيث تزود الرقابة المحاسبية المراجع بأساس للثقة في السجلات بما يجعله يحدد طبيعة واتساع وتوقيت اختبارات التحقق ويبين الهدف من استخدام مصطلح الرقابة المحاسبية وهو إبراز التحليل المحاسبي في مجال الرقابة المالية.
ونوضح أهمية الرقابة المحاسبية الداخلية ظهرت في السنوات الأخيرة عدة عوامل أدت إلى ضرورة أن يأخذ المراجعون في اعتبارهم اهتماما ً أكبر للرقابة المحاسبية الداخلية بالمشروع.
ومن هنا نوضح أنه توجد مجموعة من خصائص الرقابة المحاسبية:

1. تستخدم معظم المشروعات التي تتعامل مع العمليات المالية بعض أشكال الرقابة علي أصولها مثل الرقابة علي الرواتب والرقابة علي عمليات الصرف التي تحتاج إلى توقيعات علي الشيكات وبدون هذه الأشكال الرقا بية يصعب علي المشروعات أن تحمي وأن تعتمد علي القيود والسجلات التي لديها أو عموماً أن تعمل بكفاءة.
2. يعتمد مدي التوسع في فحص نظم الرقابة ب المشروع علي مدي تعقد عملية حفظ القيود وتكلفة وجهود إعداد العناصر الرقابية والنتائج المتوقعة من استبعادها.
3. أما مسئولية ال تأكد من الهيكل المناسب للرقابة يؤدي إلى تقليل فرص الأخطاء المقصودة وغير المقصودة فتقع علي عاتق الإدارة وليست ضمن مسئولية المراجع.

– **ج ـ الرقابة المالية-:**

أنها تتضمن مجموعة متكاملة وشاملة من النظم والأساليب المتناسقة مع بعضها تشمل المحاسبة المالية ، التكاليف، الموازنات التخطيطية ، تحليل العلاقة بين التكاليف والإيرادات والأرباح، قياس وتقييم الأداء ، وهذا يعني أن الرقابة المالية ليست وظيفة محددة وإنما هي عبارة عن نشاط متشعب متكامل وتندمج من خلاله وظائف الإدارة والمحاسبة للتأكد من أن الأعمال المنجزة إنما تمت طبقا للخطط الموضوعة حتى يمكن إيضاح مواطن القوة والضعف واتخاذ الخطوات المناسبة .

– **د-الضبط الداخلي-:**

الضبط الداخلي يتضمن تقسيم العمل والسلطة لضبط العمليات اليومية الروتينية والذي بواسطته يمكن أن يتحقق شخص ما من عمل شخص آخر مستقل عنه أو يكو ن عمل شخص ما مكملا لعمل شخص اخر بمعني ألا ينفرد شخص واحد بعمل معين من بدايته إلى نهايته وبهذا يمكن تفادي وقوع الأخطاء والأشياء غير المرغوب فيها واكتشاف ما قد يحدث من ذلك في وقت مبكر وبذلك يعد الضبط الداخلي الجزء الميكانيكي أو الآلي لنشاط الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل ويوفر لها دليلاً تلقائياً علي الدقة والانضباط و يرى بأن الضبط الداخلي يعتمد في سبيل تحقيق أهدافه علي تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف أخر يشاركه تنفيذ العملية كما يعتمد علي تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

– **ه ـ المراجعة الداخلية-:**

المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف إلى مراجعة وفحص العمليات المالية والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة فهي رقابة إدارية تمارس لقياس فعالية أساليب الرقابة الأخرى.

كما أن المراجعة الداخلية تهتم بفروع الرقابة كافة وتطويرها كالرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية، الضبط الداخلي، بما يحقق أهداف المشروع وينسجم مع الفلسفة الإدارية التي تبنتها الإدارة العليا مما يجعل المراجع الحسابات الخارجي يعتمد على المراجعة ا لداخلية عند تقويمه لنظام الرقابة الداخلية) [5]

2 / أهداف نظام الرقابة الداخلية: أجمعت :لتعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية على أن الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام هي:

أ- التحكم في المؤسسة: إن التحكم في الأنشطة المتعددة للمؤسسة وفي عوامل الإنتاج داخلها وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة، ينبغي عليها تحديد أهدافها، هياكلها، طرقها وإجراءاتها، من أجل الوصول والوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

ب ـ حماية الأصول : من خلال التعاريف ندرك أن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول،والتي تمكن المؤسسة من البقاء والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذلك دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة.

ج ـ ضمان نوعية المعلومات: بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج معلوماتية،كما أن تجهيز هذه البيانات المحاسبية يتم عبر نظام المعلومات المحاسبية الذي يتصف بالخصائص الآتية:

[5] https://accdiscussion.com/acc8766.html 06-02-2019 22:50 .

- تسجيل العمليات من المصدر وفي أقرب وقت ممكن .
- إدخال المعلومات التي سجلت إلى البرنامج الآلي والتأكد من البيانات المتعلقة بها.
- تبويب البيانات على حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة.
- احترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة من أجل تقديم المعلومات المحاسبية.
- توزيع المعلومات على الأطرف الطالبة لها.

د ـ تشجيع العمل بكفاءة : إن إحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائلها داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأحسن والكفء لموارد المؤسسة، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات فقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة.

هـ ـ تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية: إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي تطبيق أوامر الجهة المديرة، لأن تشجيع واحترام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للمؤسسة أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل للأوامر، ينبغي أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- يجب أن يبلغ إلى الموجه إليه .
- يجب أن يكون واضحا ومفهوما .
- يجب توافر وسائل التنفيذ.
- يجب إبلاغ الجهات الآمرة بالتنفيذ .[6]

المطلب الثالث : وسائل وعوامل تطور نظام الرقابة الداخلية

1. وسائل نظام الرقابة الداخلية :

من خلال التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية، يتضح بأن هذا الأخير يعتمد على الوسائل الآتية بغية تحقيق أهدافه :

- الخطة التنظيمية: أجمعت التعاريف السابقة على ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأصول إلى القرارات التي تتخذ، ومحاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، إذ تبنى هذه الخطة على ضوء تحديد الأهداف المتوخاة منها وعلى الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل أي ما يحدد بوضوح خطوط السلطة والمسؤولية الإدارية للمديريات التي تتكون منها المؤسسة.
  وبالرغم من أن الاستقلال التنظيمي يتطلب الانفصال بين الوظائف إلا أن عمل جميع المديريات يجب أن ينسق بحيث يؤدي إلى تدفق منتظم للمعلومات
- الطرق والإجراءات: تعتبر الطرق والإجراءات من بين أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من نظام الرقابة الداخلية فإحكام وفهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول، العمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة، إذ تشتمل الطرق على طريقة الاستغلال، الإنتاج، التسويق، تأدية الخدمات وكل ما يخص إدارة المؤسسة بالإضافة إلى الطرق المستعملة في المديريات المختلفة الأخرى سواء من ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال الوثائق إلى غير ذلك من الطرق المستعملة، كما قد تعمل المؤسسة على سن إجراءات من شأنها أن توضح بعض النقاط الغامضة أو تغيير إجراء معين .

[6] **LIONEL. C** & **GERARD. V** Op cit; page 41-42.

- المقاييس المختلفة: تستعمل المقاييس المختلفة داخل المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية :

  - مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية .
  - احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة .[7]

2. لعوامل المساعدة على تطور نظام الرقابة الداخلية :

تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية وتعبر عن وضعيتها الحقيقية، لذلك بات من الضروري ربط مصداقية هذه المعلومات ومتانة نظام الرقابة الداخلية المفروض على النموذج المحاسبي، والتي هي محل تقييم دائم من طرف المراجعة.لذا فحساسية وأهمية نظام الرقابة الداخلية أملت الاهتمامبه في ظل العوامل العديدة والمساعدة على تطوره، والتي هي:

أ- الأصناف العديدة للمؤسسة: عرفت المؤسسة أصنافا عدة وتقسيمات وهذه الأشكال كانت نتيجة لتنوع النشاطات التي يزداد الاستثمار فيها، لذلك أصبح من الضروري على المساهمين من تكوين مجلس إدارة تناقش فيه كل الأمور المتعلقة بالمؤسسة ويقيّم فيه عمل الهيئة المسيرة لها، هذا التقييم يكون بمقارنة ما توصلت إليه الهيئة المسيرة من نتائج في شكل قوائم للمعلومات وكشوف تحليلية للموازنات تبرز بشكل مفصل كل أطوار النشاط داخل المؤسسة بما تم رسمه في الخطة التنظيمية التي هي من الوسائل الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

ب- تعدد العمليات: تقوم المؤسسة بعدة عمليات من حيث أنها تستثمر، تشتري، تحول، تنتج، تشغل وتبيع، وداخل كل وظيفة من هذه الوظائف تقوم المؤسسة بعدة عمليات تتفاوت من وظيفة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى، وفي إطار هذه الوظائف يجب على الهيئة المشرفة على كل وظيفة أن تتقيد بما هو مرسوم في الخطة الخاصة بها والتي هي مثبتة في الخطة التنظيمية الإجمالية للمؤسسة. وهذا يظهر لنا جليا أن نظام الرقابة الداخلية مطالب بالتكييف مع التنوع في العلميات.

ج- توزيع السلطات والمسؤوليات: إن التوسع الجغرافي للمؤسسات سواء على التراب الوطني أو التوسع الذي تعرفه الشركات المتعددة الجنسيات يدعو إلى ضرورة توزيع السلطات والمسؤوليات على المديريات الفرعية بما يسمح بتنفيذ كل الأعمال واتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين، على أن تكون هذه المديريات الفرعية أو الوحدات المتواجدة في المناطق الأخرى مسؤولة أمام المديرية العامة، كون هذه الخيرة مسؤولة على كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة أمام مجلس الإدارة الذي يقيم أداءها بما فيه أداء المديريات الفرعية مقارنة بما هو مرسوم في الخطة التنظيمية وباستعمال كل الوسائل والإجراءات التي تكفل الأهداف المتوخاة من نظام الرقابة الداخلية.

د- اعتماد مراجعة اختيارية: يزيد الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في هذا النوع من المراجعة، كون المراجع يستند في النوع السابق من المراجعة على جزء معين من الكل من حجم المفردات المقدمة، ويكون ذلك باستعمال طريقة العينات في اختيار بعض المفردات التي ستجرى عليها المراجعة، في الأخير تعمم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تمثل الكل (المجتمع)

المبحث الثاني : نظام الرقابة الداخلية .

[7] **أ.صديقي مسعود.أستاذ مساعد.**الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أفريل 2003.ص 81، 82.

تعتبر الإ دارة من مقومات الإدارة الحديثة التي يحتاجها أي مجتمع حيث يتطور مفهوم الرقابة و أساليبها مع تطور المجتمعات و الرقابة المالية في مجال الإدارة تنقسم إلى قسمين هما الرقابة الداخلية و الرقابة الخارجية.

و بإغتبار الرقابة الداخلية مجموعة من الضمانات التي تساهم في غملية التحكم داخل المؤسسة و هدفها من جهة الحفاظ على الممتلكات و دقة المعلومات و من جهة أخرى السهر غلى تطبيق التعليمات و الأوامر الإدارية و التشجيع على تحسين الآداء ، و الرقابة الداخلية ليست وظيفة و إنما نظام للمراجعة الداخلية تقوم بالتقييم و الحكم على نظام الرقابة الداخلية و نظرا للأهمية البالغة لنظام الرقابة الداخلية خصص هذا المبحث لدراسة مقومات النظام و اساليب دراسته .

المطلب الأول : مقومات نظام الرقابة الداخلية .

إن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية على النموذج المحاسبي من شأنه أن يسمح لنظام المعلومات المحاسبية من توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة من جهة، ومن جهة ثانية يمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها المرسومة في الخطة العامة لها، بالتالي يستطيع هذا النظام تحقيق الأهداف المتوخاة منه. تعتبر مقومات نظام الرقابة الداخلية كالأعمدة داخل المبنى فقوة هذه الأخيرة تعكس قوة وفعالية هذا النظام والعكس صحيح، لذا سنتطرق إلى مقوماته في العناصر التالية :

أ) **الخطة التنظيمية (الهيكل التنظيمي):**

تعتبر الخطة التنظيمية أساس عملية الرقابة , ذلك لان التنظيم الجيد يحدد المسئوليات المختلفة بدقة , ويفوض السلطة بالقدر اللازم للنهوض بالمسئولية , ويتم الحساب على أساس هذة المسئولية , وتختلف الخطة التنظيمية من مشروع لآخر إلا انه فى جميع الأحوال يجب أن تكون الخطة مرنة لمقابلة اى تطوير فى المستقبل كما يجب أن تكون بسيطة وواضحة حتى يتفهمها العاملين بالمشروع, أيضا يجب أن تحدد بوضوح خطوط السلطة والمسئولية للإدارات التي يتكون منها المشروع.
ومن احد العناصر العامة للخطة التنظيمية مقدرتها فى تحقيق الاستقلال الوظيفي بين الإدارات المختلفة, كإدارات الإنتاج التي تقوم بالمحافظة على أصول المشروع وأمواله وكإدارة المراجعة الداخلية والإدارات المحاسبية الأخرى , ويحتاج الاستقلال الوظيفي إلى تقييم المهام بحيث لا يقوم شخص واحد بمراقبة جميع نواحي النشاط الذى يشرف عليه بدون أن يحدث تدخل من شخص أخر ويجب أن تستخدم السجلات الموجودة بالقسم كأداة للرقابة على الأنشطة التي تعمل بداخلة على أن تكون هذة السجلات بعيدة عن متناول يد هذة الأنشطة,وبالرغم من وجود هذا الاستقلال الوظيفي إلا أن هذا لا يمنع الأقسام المختلفة أن تعمل مع بعضها البعض بتكامل وتناسق يُمكنها من تنفيذ مهامها بانتظام وبكفاية إنتاجية عالية , ولا يعنى الاستقلال إقامة الحواجز وإنما يقصد به منع اى إدارة من المحاسبة عن نتائج أعمالها تأييدا للفكرة القائلة " بالا يقوم شخص واحد بمراقبة جميع نواحي النشاط الذى يشرف عليه بدون تدخل شخص أخر."
كما يجب أن يتمشى الاستقلال الوظيفي داخل الأقسام مع مستلزمات السياسة الإدارية وأيضا يجب أن يكون هناك تفويض دقيق للسلطات بحيث تتساوى مع المسئوليات , وينبغي أن يتم ذلك عن

طريق الخرائط والكتيبات التنظيمية لضمان معرفة جميع المستويات داخل المشروع , كما يجب تجنب المسئوليات بينهما.
ويكمن التقسيم الوظيفي المناسب فى نظام الرقابة الداخلية الفعال فى فصل سلطة تنفيذ القرارات عن سلطة تقييمها , فكلما كانت الواجبات محددة بدقة والعلاقات بين المستويات المختلفة واضحة , كلما كان من السهل الحصول على نظام جيد للرقابة الداخلية فبالنسبة للأصول مثلا يجب فصل سلطة الإدارات التي يوكل إليها المحافظة على تلك الأصول عن سلطة الإدارات التي تقوم بمحاسبتها , بذلك يجب أن تمدنا الخطة التنظيمية بالوسائل التي تضمن دقة اتخاذ القرارات والتسجيل حتى يتيسر مراجعة دقة العمل واكتشاف الخطا والغش بسرعة
ويعتبر وجود هيكل تنظيمي فى المشروع عاملا أساسيا لتحقيق الرقابة الداخلية بوجهيها (الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية) , فوجود خطة تنظيمية سليمة توضح الإدارات الرئيسية وتحدد مسئوليات وسلطات هذة الإدارة بدقة تامة وتتوقف هذة الخريطة أو الخطة على نوع المشروع وحجمه ومدى انتشار أعماله فى مناطق جغرافية متباعدة , وتبدأ عملية التنظيم بتوصيف الأنشطة المختلفة ووضعها فى مجموعات متجانسة يعهد بها إلى إدارات أو أقسام يكون هناك مسئول عن كل منها ويسأل أمام مستوى إداري أعلى منه فى الخريطة التنظيمية , بمعنى أن كل فرد فى التنظيم ينبغي أن يكون له رئيس أو مسئول يشرف عليه ويتابع ويقيم أدائه بإستمرار ومن الطبيعي أن يتم ذلك من خلال خطة تنظيمية متكاملة يجب توافرها فى المشروع ,ويلاحظ أن التنظيم الكفء لا يقتصر على إعداد الخريطة التنظيمية الرئيسية للمشروع , وإنما يمتد إلى إعداد الخرائط التفصيلية لكل قسم أو إدارة تشتمل عليها الخريطة التنظيمية الرئيسية, ويجب حتى تعتبر هذه الخريطة متكاملة ونموذجية ومثالية أن تتوافر فيها الخصائص التالية:

- البساطة : بمعنى أن تكون الخريطة غير معقدة وبسيطة فى مجال توضيح كافة المستويات الإدارية اعتبارا من الإدارة العليا إلى الإدارة الوسطي إلى الإدارة التنفيذية بشكل مبسط.
- الوضوح : تعنى هذة الخاصية أن تكون الخطة التنظيمية واضحة بشكل يسهل فهمها , واستيعاب العلاقات المختلفة الراسية والأفقية بين المستويات الإدارية المختلفة, كما أن الوضوح من ناحية أخرى هو ضرورة بيان خطوط السلطة والمسئولية وتسلسلها , لان ذلك يساعد كثيرا على تحقيق رقابة داخلية فعالة وحيث يمكن حينئذ تحديد : لانحرافات، المسئول عنها من العاملين،المستوى الادارى الذى وقعت فيه ،إمكانية علاجها. وبالتالي فإن عملية معالجة هذة الانحرافات أو المحاسبة عنها ممكنة ومحددة وميسرة فى نفس الوقت.
وليس معنى وضوح الخطة التنظيمية وما تتضمنة من مستويات إدارية مختلفة أن تكون مفهومه بالنسبة لعملية الرقابة الداخلية فقط , فمن الأولى أن تكون واضحة ومفهومه بالنسبة لجميع الأفراد والعاملين على مختلف المستويات الإدارية فى المشروع , حتى يتسنى لكل فرد أن يكون على علم بما له من سلطات أو حقوق وما عليه من مسئوليات أو واجبات , مما ييسر عملية الرقابة وتحقيق الأهداف العامة للمشروع .
- لوائح منظمة (دليل عمل) : من الأمور الهامة بالنسبة للخطة التنظيمية وحتى تتوافر فيها البساطة والوضوح يلزم أن يرفق بها مجموعة من اللوائح والقوانين المنظمة لمختلف الأعمال والأنشطة داخل المشروع , ويمكن وضع هذة اللوائح والقوانين فى صورة دليل تنظيمي مطبوع تصدره الإدارة حتى يكون مرجعا ومرشدا للجميع ويحدد به كافة الأعمال والمسئوليات لكل مستوى إداري .
ولاشك أن هذة اللوائح يجب أن تتضمن كافة المسئوليات والسلطات بالنسبة لكل فرد فى التنظيم, على اعتبار أنها بمثابة دليل عمل للجميع ومرشد تنفيذ البرامج وبالنسبة للمراجع الخارجي فان هذا الدليل يعتبر مهم فى تقييم نظام الرقابة الداخلية

- المرونة: من الأمور الهامة والمطلوب توافرها فى الخريطة التنظيمية للمشروع حتى تكون مفيدة وفعالة فى مجال الرقابة ,ضرورة أن تتميز هذة الخريطة بالمرونة .
وتعنى المرونة القابلية للتغيير والتعديل تحت الظروف الغير عادية خلال حياة المشروع , فقد يحدث أن يتعرض المشروع لبعض المتغيرات التي يترتب عليها ضرورة إعادة النظر فى الهيكل التنظيمي للمشروع وفى شكل الخريطة التنظيمية.
ومن الإحداث التي يترتب عليها إجراء تعديلات معينة أو تغييرات فى الخريطة التنظيمية ما يلى :
_حدوث توسعات فى أنشطة المشروع .
_إجراء بعض التعديلات للاختصاصات بين الإدارات المختلفة.
_إعادة النظر فى ترتيب وتنظيم خطوط السلطة والمسئولية داخل المشروع.
_إعادة النظر فى خطوط الاتصال داخل المستويات الإدارية فى المشروع راسيا وأفقيا.
ومن ذلك يتبين أن المرونة تعنى أن تقبل الخريطة التنظيمية مثل الحالات السابقة والتي قد تستجد على المشروع , دون الإخلال بهيكل التنظيم الادارى فى المشروع
- الملاءمة : تعنى خاصية الملاءمة بالنسبة للخريطة التنظيمية أن تكون هذة الخريطة متفقة وملاءمة

ب) **نظام المعلومات المحاسبية :**

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم أحد أهم المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، فنظام المعلومات المحاسبية الذي يعمل وفق طرق واضحة منصوص عليها قانونيا وتستجيب إلى وضعية وطبيعة نشاط المؤسسة، وضمن نمط المعالجة الآلية المتحكم فيها، ويعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات المحاسبية ودليل الحسابات يراعي في تصميمه تسيير إعداد القوائم المالية بأقل جهد ممكن، وبأكثر دقة ممكنة يكون أحد المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية، يفضل أن يتضمن هذا الدليل الحسابات اللازمة والكافية لتمكين الإدارة من أداء مهمتها الرقابية على العمليات، ولتمكين المحاسب من الفصل بين العناصر المتعلقة بالنفقات الاستثمارية والاستهلاكية، انطلاقا مما سبق يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبية وسيلة لتحقيق مايلي:

- الرقابة على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات، إذ أن هذه السجلات تمثل مصادر البيانات وتدفقها.
- تبويب البيانات ووضع دليل مبوب للحسابات .
- تصميم السجلات المحاسبية بطريقة مناسبة الرقابة.

وبغية دعم نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتوافر نظام المعلومات المحاسبية على العناصر الآتية :

- وجود مستندات داخلية كافية لتغطية كافة أوجه النشاط، كما توضح المسؤوليات .
- وجود دليل الإجراءات والسياسات المحاسبية توضح الطرق التي تتبع لمعالجة العمليات .
- إعداد موازنات تفصيلية للعمليات ومتابعة تنفيذها .
- وجود نظام تكاليف فعال لقياس الأداء الفعلي .

ت) **الإجراءات التفصيلية :**

إن العمل التسلسلي للوظائف المختلفة داخل المؤسسة يدعو إدارة هذه الأخيرة إلى خرج إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات على مستوى المديريات المختلفة، بحيث لا يقوم شخص واحد بالترخيص للعمل والاحتفاظ بالأصل ومسك السجلات، أي أن لا يقوم بالعملية من أولها إلى آخرها، وفي هذا الإطار ينبغي على الإدارة تحديد نوع وكيفية القيام بالعملية داخل كل مديرية مما يسمح بعدم تداخل المهام وخلق رقابة ذاتية أو تلقائية أثناء تنفيذ العملية وذلك بواسطة ما يحققه موظف من رقابة على موظف آخر. إذ أن هذا المقوم يسمح من تقليل فرص التلاعب والغش والخطأ ويمكن نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه.

ث) **اختيار موظفين أكفاء** :

مما لا شك فيه أن العامل الكفء يلعب دورا مهما في إنجاح و تحقيق مبتغيات المؤسسة، لذلك يعتبر هذا العامل أحد المقومات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه، فبدون العاملين المدربين و الحريصين على أداء أعمالهم وفق ما رسمته الخطة العامة للمؤسسة لا يمكن أن نحصل على نظام للرقابة الداخلية الفعالة. يراعى في اختيار الموظفين العناصر التالية:

- شهادات في ميدان العمل؛
- خبرة تمكنه من التحكم في وظيفته؛
- الالتزام بالسياسات المرسومة؛
- احترام نظام التدريب.

ج) رقابة الأداء :

تعمل إدارة المؤسسة من خلال تحديد أهدافها بوضوح في الخطة المرسومة على تحقيق هذه الأهداف بفعالية و بما يكفل الالتزام بسياستها، غير أن الالتزام بمستويات الأداء قد لا يدوم طويلا مما ينتج انحرافات عن المستويات المرسومة، لذلك ينبغي دراسة و وضع إجراءات كفيلة بتصحيحه و تتمثل في الآتي:

. الطريقة المباشرة

و تكون بالتدخل المباشر من المسؤول على العمل الذي ينفذه أعوانه؛

. الطريقة غير المباشرة

و تكون باستعمال الأدوات المختلفة للرقابة (ميزانيات تقديرية، تكاليف معيارية).

ح) استخدام كافة الوسائل الآلية :

إن استعمال الآلة الحاسبة و تأليه العمل المحاسبي بإدخال الإعلام الآلي، من شأنه أن يدعم نظام الرقابة الداخلية من حيث أن هذه التأليه توفر الآتي:

- دقة و سرعة المعالجة؛
- سهولة الحصول على المعلومات؛
- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة؛
- توفير الوقت؛
- تدعيم العمل بكفاءة؛
- خفض تكلفة المعالجة؛

- التحكم في المعلومات .[8]

المطلب الثاني:إجراءات نظام الرقابة الداخلية .

يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة بغية إحكام العمل المحاسبي وتحقيق الأهداف المتوخاة منه وجعل نظام المعلومات المحاسبية يستجيب للأطراف المستعملة للمعلومات من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وتعبر عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة، لذلك وجب على هذا النظام عدة إجراءات من شأنها أن تدعم المقومات الرئيسية له، وتعتبر بمثابة حجر الأساس للمبنى، لذا سنتطرق في هذا البند إلى الإجراءات المختلفة لنظام الرقابة الداخلية من خلال العناصر الآتية :

- الفرع الأول : إجراءات تنظيمية وإدارية :

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فنجد إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات، تقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يضمن فرض رقابة على كل شخص داخلها، توزيع وتحديد المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤول ومدى إلتزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه وإجراءات أخرى تخص الجانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعدادها، واستخراج المستندات من الأصل وعدة صور، وإجراء حركة التنقلات بين الموظفين، وضبط الخطوات الواجب إثباتها لإعداد عملية معينة، بحيث لا يترك إلى أي موظف التصرف الشخصي إلاّ بموافقة المسؤول، لذلك سنتطرق إلى هذه الإجراءات من خلال النقاط التالية:

- 1تحديد الاختصاصات: إن تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية يكون عبر تظافر الجهود داخل أجزائها كل حسب اختصاصه لذا بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للاختصاصات داخل المؤسسة في إطار سياستها، فعند الوقوف على الهيكل التنظيمي لها يجب تحديد اختصاصات كل مديرية من المديريات الموجودة، بما لا يسمح بالتضارب بين الاختصاصات.

- 2تقسيم العمل: إن التقسيم الملائم للعمل يدعم تحديد الاختصاصات داخل المؤسسة بمنعه لتضاربها أو تداخلها، كما أنه يقلل بدرجة كبيرة من احتمالات وقوع الأخطاء، السرقة والتلاعب، كون هذا التقسيم الملائم للعمل يقوم على الاعتبارات التالية:

-1-2الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله: إن الفصل بين وظيفتي الأداء والتسجيل المحاسبي من شأنه أن يمنع التلاعب في تسجيل البيانات المحاسبية وبالتالي نحصل على معلومات صادقة عن الحدث بعد المعالجة.

-2-2الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيله: إن هذا التقسيم في العمل يقلل من احتمالات سرقة الأصول، نظرا لأن الاحتفاظ بالأصل يكون ضمن اختصاصات موظف معين، وتسجيل العمليات المتعلقة لهذا الأصل يدخل ضمن اختصاصات موظف آخر.

-3-2الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه: إن الفصل بين سلطة تقرير الحصول على الأصل والاحتفاظ به تقلل من احتمالات وقوع التلاعبات والاتفاقيات ذات المصلحة الشخصية.

-4-2تقسيم العمل المحاسبي: انطلاقا من عدم إنفراد شخص واحد بالقيام بعملية معينة من بدايتها إلى نهايتها، فإنه يسمح بإعطاء رقابة داخلية يخلقها هذا التقسيم بمراقبة عمل كل موظف معين بموظف آخر يقوم بالعملية بعده، لذلك يستطيع هذا التقسيم التقليل من فرص الأخطاء والتلاعب

---

[8] **أ.صديقي مسعود.أستاذ مساعد . مرجع سبق ذكره ،ص 84 -86.**

والتزوير ويزيد من فرص الكشف عنها حالة وقوعها.
3-توزيع المسؤوليات: يقوم هذا الإجراء على الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين إذ يمكن من تحديد تبعية الإهمال أو الخطأ، لذلك وجب تحديد المديريات والأشخاص في ذات الوقت المسؤولين عن المحافظة على الممتلكات وعمليات المؤسسة وعلى تسجيل هذه الممتلكات وعلى التقرير بالعمليات والموافقة عليها، لأن تحديد المسؤوليات يمكن كل موظف من معرفة حدود عمله ومسؤوليته والتزامه تجاهها، فيحاسب ويراقب في حدود هذا المجال، إذ أن هذا الإجراء يعطي لنظام الرقابة الداخلية فعالية أكبر من خلال التحديد وبدقة لمرتكب الخطأ وعدم استطاعته التملص من جهة، ومن جهة ثانية يظفي الجدية والدقة في تنفيذ العمل من طرف الموظف لأنه على يقين بأن أي خطأ في عمله ينسب إليه مباشرة ولن يستطيع أن يلقيه على غيره.
وفي الأخير ترى وبوضوح العلاقة التكاملية بين الإجراءات الثلاثة السابقة التي بانسجامها تحقق لنا شطر كبير من نظام الرقابة الداخلية الفعال .

- الفرع الثاني: إجراءات تخص العمل المحاسبي :

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال، لذلك بات من الواضح سن إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي من خلال التسجيل الفوري للعمليات، التأكد من صحة المستندات، إجراءات مطابقة دورية، القيام بجرد مفاجئ وعدم إشراك موظف في مراقبة عمل قام به، إن هذه الإجراءات السابقة تمكن من دعم المقومات التي يقوم عليه نظام الرقابة الداخلية الفعال، لذلك سنتطرق إلى أهم الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي في النقاط الآتية:
1-التسجيل الفوري للعمليات: يعتبر تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من بين وظائف المحاسب، إذ يقوم هذا الأخير بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة، بغية تفادي تراكم المستندات وضياعها، لذلك فالسرعة التي تصاحبها الدقة في التسجيل تمكّن من السرعة في ترتيب وحفظ المستندات المحاسبية التي تم على أساسها التسجيل المحاسبي الذي يكون بدون:
-شطب.
-تسجيل فوق تسجيل آخر.
-لا يلغى تسجيل معين، إلا وفق طرق معروفة كطريقة المتمم الصفري أو عكس التسجيل ثم إثبات التسجيل الصحيح.
وعلى هذا يمكن القول بأن التسجيل الفوري للعمليات يؤثر إيجابا على معالجة البيانات التي ينتظر من ورائها الحصول على معلومات صادقة ومعبرة عن الوضعية الحقيقة وملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة.
2-التأكد من صحة المستندات: تشمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قامت بها المؤسسة، لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات.
-البساطة التي تساعد على استخدام المستند واستكمال بياناته.
-عدد الصور اللازمة، حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمراكز النشاط.
-ضمان توفير إرشادات عن كيفية استخدامها وتوضيح خطوات سيرها.
-يجب استعمال الأرقام المسلسلة عند طبع نماذج المستندات.
إن المبادئ السالفة الذكر تمكن المحاسب من سهولة التأكد من المستند ومن البيانات التي يحتويها وفي هذا الإطار لابد أن يجمع المستند الشروط التالية:
يجب أن يتم إعداده بدون شطب، واضح ويحمل كل الإيضاحات اللازمة بغية تفادي الخلط أو التأويل.

أن يكون ممضى عليه من طرف المسؤولين المؤهلين وأن يدخل في إطار اختصاصاتهم.
أن يحتوي على التاريخ.
-3عدم إشراك موظف في مراقبة عمله: وجب على نظام الرقابة الداخلية سن إجراء يقضي بذلك، نظرا لأن المراقبة تقتضي كشف الأخطاء التي حدثت أثناء المعالجة أو التلاعبات الممكن وقوعها، والتي تخل بأهداف نظام الرقابة الداخلية فعند حدوث خطأ المحاسب عن جهل للطرف والقواعد المحاسبية فهذا الأخير لا يستطيع كشف خطئه وكذلك إذا حدث تلاعب فالمحاسب يغطي هذا التلاعب كونه صادرا عنه، فوضع هذا الإجراء ليقضي على هذه الأشكال ويتيح معالجة خالية من هذه الشوائب التي تسيء إلى المعلومات المحاسبية .

- الفرع الثالث: إجراءات عامة :

يعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي سنتناول في هذا البند إجراءات عامة تكون مكملة لسابقتها وبتفاعل جميع هذه الإجراءات يستطيع نظام الرقابة الداخلية تحقيق أهدافه المرسومة، لذلك سنميز بين الإجراءات التالية:
-1التأمين على ممتلكات المؤسسة: تسعى المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل لمواردها والحفاظ على ممتلكاتها من خلال التامين عليها من كل الأخطار المحتملة، مواد كانت طبيعية كالأخطار الجوية التي يتم استبعاد أثرها بالتأمين على الممتلكات والتخزين الجيد للمواد لاستبعاد التفاعل الذاتي لها، أو بفعل فاعل كالسرقة أو الحريق، فتلجأ المؤسسة في هذا الإطار إلى التأمين على الممتلكات من أخطار السرقة أو الحريق بغية تفادي الخسائر.
-2التامين ضد خيانة الأمانة: في ظل تدعيم نظام الرقابة الداخلية يكون من بين إجراءات هذه الأخيرة إجراء يخص التأمين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها، أو الذين يدخل ضمن اختصاصهم التسيير المادي للبضائع أو الأوراق المالية أو التجارية ضد خيانة الأمانة، فمن غير المعقول أن يحافظ نظام الرقابة الداخلية على تحقيق أهدافه المرسومة دون إجراء التأمين من خيانة الأمانة بالنسبة للموظفين السابق ذكرهم، إذ نجد من بينهم موظف معين يحصل قيم مبيعات المؤسسة مثلا طوال اليوم والتي تقدر بمبالغ ضخمة فيجب في هذا الإطار التامين عليه ضد خيانة الأمانة التي تكبد المؤسسة خسائر كبيرة والتي قد تؤثر على سيرورتها الطبيعية، وكذلك الشأن بالنسبة للموظفين الآخرين.
-3اعتماد رقابة مزدوجة: يستعمل هذا الإجراء في أغلب المؤسسات الاقتصادية كونه يوفر ضمانا للمحافظة على النقدية، فعند شراء مادة معينة مثلا ينبغي أن يحتوي ملف التسوية على كل الوثائق المتعلقة بالعملية من وصل التوريد، الفاتورة، وصل الاستلام الذي يكون ممضي عليه من الجهات الموكلة لها ذلك، إذ بعد تسجيل الدين ومراقبة ملف العملية، يعد المشرف على عمليات التسوية شيك يمضي عليه مدير المالية والمحاسبة في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية يمضي عليه مدير المؤسسة لكي يكون هذا الشيك قابل للسحب، إن هذا الإجراء من شأنه أن يعمل على:
تفادي التلاعب والسرقة.
إنشاء رقابة ذاتية.
تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية.
في الأخير نقدم شكل تفصيلي يوضح كافة إجراءات نظام الرقابة الداخلية التي تم التطرق إليها .[9]

[9] أ.صديقي مسعود.أستاذ مساعد ، مرجع سبق ذكره ص 89-93 .

المطلب الثالث : تقييم نظام الرقابة الداخلية

يقع على عاتق إدارة المنشأة إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، كما أن من مسؤولياتها المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه كما أن هناك التزاما قانونيا يقع على عاتق المنشأة بإمساك حسابات منتظمة وبصفة خاصة في حالة الشركات المساهمة، وليس من المتصور وجود حسابات منتظمة بدون وجود نظام سليم للرقابة الداخلية.

الفرع الأول: مسؤولية المراجع عن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

أدى ظهور الشركات المساهمة والشركات القابضة ذات الفروع المنتشرة في مختلف أنحاء القارات في العقد الثاني من القرن الماضي إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وذلك من اجل وضع حماية كافية على أصول وممتلكات هذه الشركات لمنع السرقة والاختلاس والعبث، ومن أجل الحصول على البيانات المالية الدقيقة لاستخدامها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات حيث انفصلت الملكية عن إدارة هذه الشركات.

*كما أدى التطور المستمر للرقابة الداخلية إلى زيادة اعتماد مراجع الحسابات الخارجي عليها، إن نتائج تقييم المراجع لنظام الرقابة تؤثر على طبيعة إجراءات المراجعة المطلوب استخدامها، والمدى المطلوب لمثل هذه الإجراءات أي أن نتيجة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية تحدد مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات.

*ويتطلب تقييم نظام الرقابة الداخلية معرفة الإجراءات والطرق الموضوعية، والتأكد من أن تلك الإجراءات والطرق تستخدم كما هو مخطط فالمراجع يجب أن يحدد:

مدى ملائمة نظام الضبط الداخلي.

ما إذا كان النظام يتم تشغيله وفقا لما هو مخطط له.

*كما يجب على المراجع الخارجي التأكد من أن الحسابات والسجلات منتظمة بطريقة تعكس أداء نظام الرقابة الداخلية، كما يجب أن توضح التقارير المقدمة للإدارة كيفية تشغيل واستخدام أساليب الرقابة المختلفة، ومن ناحية أخرى فإنه من الضروري أن يخضع نظام الرقابة للفحص المستمر لتحديد مدى ملاءمته في ظل ظروف التشغيل المنفذ، والتحقق من أنه يعمل وفقا لما هو مخطط أم لا، ويكون هذا الفحص الخارجي بفحص العناصر المختلفة لنظام الرقابة ويتأكد من توافر الاعتبارات السابقة، ومن أن أساليب الرقابة تعمل بكفاءة لأن ذلك سيوفر لديه، المبرر لتحديد حجم اختباراته إلى المدى الملائم في ضوء ذلك وقد استقر الرأي بين المعاهد والهيئات المهنية الرائدة في العالم على أن الرقابة الداخلية المحاسبية خاصة للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية مع تزويد تلك الهيئات بتقرير مفصل عن أي عجز أو قصور في هذا النظام.

الفرع الثاني: طرق ووسائل فحص ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يتطلب التقييم السليم لنظام الرقابة الداخلية بالضرورة أن يقوم مراجع الحسابات الخارجي المستقل بدراسة ومراجعة منتظمة وملائمة للنظام أثناء تشغيله الفعلي، وعلى الرغم من أن معظم المعلومات المتعلقة بالرقابة الداخلية سيتم الحصول عليها عن طريق طرح الأسئلة والحصول على أجوبة عليها أو عن طريق المشاهدة، إلا أنه من المرغوب فيه توفير تقرير مكتوب للمراجعة والفحص المنفذ بالنسبة للرقابة الداخلية وللنتائج التي تم التوصل إليها من عملية المراجعة، ويكون هذا التقرير مرشدا له قيمته خلال المراجعة، كما يكون له أهمية كبيرة بعد انتهاء عملية المراجعة وذلك كدليل مستندي للعيوب المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية.

وتكون دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في شكل أسلوب من الأساليب التالية:

1/ الدراسة التقريرية أو الوصفية للرقابة الداخلية: يقوم المراجع أو مساعده بتجهيز قائمة تحتوي على عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية.

ويوجه بعض الأسئلة إلى الموظفين المسؤولين عن أداة كل عملية توضح خط سير العمليات والإجراءات التي تمر بها والمستندات التي تعد من أجلها والدفاتر التي تسجل بها، وقد يقوم المراجع أو مساعده بتسجيل الإجابات أو قد يترك لموظفي المنشأة أداء هذه المهمة، بعد ذلك يقوم بترتيب الإجابات بحيث تظهر خط سير العملية من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان النظام يتضمن ثغرات أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية.
ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة حيث يمكن ترك الأسئلة للموظفين ليقوموا بكتابة الشرح المطلوب.
ولكن يعاد عليه صعوبة تتبع الشرح المطول في وصف الإجراءات وبالتالي صعوبة التعرف على مواطن الضعف في النظام، كما يمكن أن يحدث سهو عن بعض العناصر الرقابية الهامة.
لذلك يصلح هذا الأسلوب للتطبيق في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث نظام الرقابة بسيط ومحدود ويسهل تتبع الإجراءات وحيث الشرح غير مطول.
2/ خرائط التدفق: يمكن تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي عملية من عمليات المنشأة في شكل خريطة تدفق (معبرا عنه على شكل رموز أو رسومات) تبين الإدارات والأقسام المختصة بأداء العملية (المصدر الذي أمد المستند والجهة التي يرسل إليها) والمستندات التي تعد في كل خطوة والدفاتر التي تثبت بها، والإجراءات التي تتبع لمعالجتها وإتمامها (أي العمليات التشغيلية التي تتم عليها) ويمكن أن يضاف إلى الخريطة رموز توضح الوظائف المعارضة والترخيص بالعملية واعتمادها.
وتتميز هذه الخرائط بأنها تعطى لمعدها ولقارئها فكرة سريعة عن نظام الرقابة وتمكنه بسهولة من الحكم على مدى جودته، وهي بذلك تتفوق على الوصف التفصيلي المكتوب للنظام وأيضا على قائمة الاستبيان ويعاب على هذه الطريقة أن أعدادها يتطلب وقت طويلا، كما أنها قد تكون صعبة الفهم إذا تضمنت تفاصيل كثيرة، فضلا عن أنها لا تبين الإجراءات الاستثنائية والتي قد تعتبر ذا أهمية كبيرة لتقويم نظام الرقابة الداخلية ويجب مراعاة مايلي عند إعداد هذه الخرائط:
*يجب استعمال الكتابة بجانب الرموز والرسوم لتكون الخريطة أسهل في الفهم.
*إذا لم تكن الخرائط واضحة تماما يمكن إضافة معلومات في أسفها لزيادة الإيضاح.
*يجب أن يوضح بالخريطة مصدر كل مستند (الإدارة أو القسم الذي أعده) والجهة التي يرسل إليها.
3/ قائمة الاستبيان: تتطلب هذه الوسيلة تصميم مجموعة من الاستفسارات تتناول جميع نواحي النشاط داخل المنشأة، وتوزع على العاملين لتلقي الردود عليها ثم تحليل تلك الإجابات للوقوف على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المطبقة داخل المنشأة ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة إلى عدة أجزاء يخصص كل جزء منها لمجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط.
وتعتبر هذه الوسيلة من أكثر الوسائل استخداما بين مراجعي الحسابات لما تحققه من مزايا عديدة أهمها:أ) إمكانية تخطية جميع المجالات التي تهم مراجع الحسابات عن طريق تصميم مجموعة من الأسئلة لكل مجال.
ب) إمكانية استخدام مبدأ التنميط في إعداد القوائم، مما يجعل من الممكن استخدامها قبل البدء في عملية المراجعة بفترة كافية.
ج) يلقى استخدام قائمة الاستبيان قبولا عاما من العملاء بدلا من أسلوب الاستفسارات وإلقاء الأسئلة والذي قد يعني أنهم محل استجواب أو مساءلة أو أن المراجع يسعى للإيقاع بهم.
ومع ذلك يعاب على قائمة الاستبيان النموذجية أنها قد تحتوي على الخطوط العامة التي تنطبق على جميع المنشآت ذات النشاط المتشابه وبالتالي لا تراعي الظروف الخاصة بالمنشأة، كما أنها قد تستوفي بشكل آلي دون اهتمام.

وبالرغم من هذه العيوب، فلا زال استخدامها يلقى قبولا عاما في كل مكان.
4/ طريقة الملخص الكتابي: في ظل هذه الطريقة يقوم المراجع بإعداد ملخص كتابي يحدد فيه بالتفصيل الإجراءات والوسائل الواجب توافرها في النظام السليم للرقابة الداخلية، بغية الاسترشاد به في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع المراجعة.في الأخير نشير إلى الخطوات الواجب إتباعها بغية تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة موضوع المراجع.
-الخطوة الأول الفحص المبدئي
-الخطوة الثانية اختبار الالتزام بالإجراءات والسياسة
-الخطوة الثالثة الاختبارات الأساسية
-الخطوة الرابعة إعداد تقرير.

الفرع الثالث: الرقابة على تصميم برنامج المراجعة:

إن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للمراجع تؤثر على تصميم برنامج المراجعة من الإختبارات و التي ينوي القيام بها و ذلك للتحقيق من المبالغ الواردة بالقوائم المالية, فعندما يكون نظام الرقابة الداخلية قوي و فعال و يمكن الإعتماد عليه و مطبق فإن المراجع يقوم بما يلي :
1) الحد من الإختيارات التي سيجريها على الدفاتر و السجلات و ذلك بإستخدام أسلوب العينة الإحصائية حيث أن مراجعة العمليات المالية بالكامل أمر لا داعي له طالما أن نظام الرقابة يمكن الإعتماد عليه .
* وأسلوب العينة الإحصائية مستمد من نظرية الإحتمالات في الرياضيات و مفادها أننا إذا إخترنا عينة من مجموعة من العمليات المالية بطريقة عشوائية فإننا سوف نحصل على نتائج جيدة عن العمليات المالية التي سحبت منها هذه العينة .
* ولكن يجب على المراجع أن يراعي عدم التحيز عند إختيار العينة ,ويعني عدم التحيز أن تعطي كل مفردة من العمليات المالية نفس الفرصة و الحظ لأن تكون من ضمن مفردات العينة.
* و في هذا المجال يقوم مراجع الحسابات بتحديد درجة الثقة المطلوبة لنجاح العينة كأن يحدد نسبة 95 % و أن يترك نسبة 5 % كحد أعلى للخطأ , حيث أن الوصول بنتيجة المراجعة إلى 100 % لا يمكن أن يحدث في عملية المراجعة إنه يكون مستحيلا.
* و عند فحص العينة المختارة و الوصول إلى النتيجة المطلوبة و هي 95 % فإن المراجع يقرر نجاح العينة ثم بعم هذه النتيجة من العينة إلى العمليات المالية التي سجلت منها هذه العينة .

و في المقابل بعد الحد من الإختبارات يتوسع مراجع الحسابات في الإجراءات للتحقق من جميع بنود قائمة الدخل و قائمة المركز المالي و هذه الإجراءات هي كما يلي:
أ/ التأكد من وجود الأصول عن طريق الجرد سواء بالعد أو القياس أو المشاهدة.
ب/ التأكد من ملكية المنشأة لهذه الأصول عن طريق الإطلاع على الفواتير أو رخص السيارات أو سندات الملكية للأراضي و المباني.
ج/ التأكد من صحة تغيير الأصول في تاريخ الميزانية.
د/ التأكد من عدم وجود رهانات عليها لصالح الغير في تاريخ الميزانية.
ه/ التأكد من الدقة الحسابية للمبالغ الواردة بالقوائم المالية و بين المثبت في دفاتر الأستاذ المساعدة
و/ القيام بالمراجعة المستندية.
ر/ القيام بالمراجعة الإنتقادية.
ج/ مراعاة عمليات الحد الفاصل التي تحدث قرب نهاية العام المالي و قبل صدور تقرير المراجع,
ح/ متابعة الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية و قبل صدور تقرير المراجع بأن جميع الحقوق التي للمنشأة على الغير قد تم إثباتها كذلك بالدفاتر و السجلات.

ك/ التحقق من الإفصاح الكامل عن الحقائق المالية و العرض السليم للبيانات في القوائم المالية.
ل/ القيام بالإجراءات التحليلية في بداية عملية المراجعة.
3/و إذا تبين لمراجع الحسابات الخارجي المستقل أن نظام الرقابة الداخلية غير قوي و غير فعال ولا يمكن الإعتماد عليه , فإنه يقرر إستخدام الأسلوب غير الإحصائي في عملية المراجعة أي إستخدام خبرته و حكمه الشخصي بدلا من أسلوب العينة الإحصائية.
أ/ و في هذا المجال فقد يقدر المراجع فحص العمليات المالية للمنشأة حسب التالي:
*مراجعة شهريين متتاليين (أو)
*مراجعة ثلاثة أشهر غير متتالية
ب/ أو قد يقدر المراجع فحص العمليات المالية بطريقة أخرى كالتالي:
-العمليات المالية التي تزيد قيمتها عن 10000 دينار تراجع بنسبة 100 %
-العمليات المالية من 2000- 4999 دينار تراجع بنسبة 50 %
-العمليات المالية من 1000- 1999 دينار تراجع بنسبة 30 %
-العمليات المالية من 500- 999 دينار تراجع بنسبة 10[10] % .

المبحث الثالث : الرقابة الداخلية على أنشطة البنوك .

لا يخفى على أحد الدور الهام الذي تقوم به البنوك بمختلف أنواعها في خدمة الاقتصاد الوطني، فقد تطورت العمليات المالية و تنوعت الخدمات المالية التي تقوم بها البنوك التجارية و البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الأعمال، و ساهم ذلك في تطوير مبادئ و معايير التسيير و الرقابة و المحاسبة الخاصة بالبنوك، التي تختلف عن تلك المطبقة في المؤسسات الصناعية و التجارية و غيرها.

و تعتمد رقابة البنوك على فهم طبيعة أنشطة هذه البنوك و العوامل الخارجية المؤثرة في هذه الأنشطة، إن كانت من القوانين و الإجراءات المفروضة من السلطات النقدية المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة و السيولة و السقوف الائتمانية، أو من المؤشرات الاقتصادية و المالية و النقدية.

المطلب الأول : الرقابة الداخلية على الإستثمار .

و تتحقق عبر العناصر الآتية

- **الرقابة على الأصول الثابتة :**

إن الغرض الأساسي من الرقابة غلى الأصول الثابتة هو الحصول على أكبر قدر ممكن من الكفاية من المبالغ المستثمرة في هذه الأصول .

هذه المبالغ قد تمثل قدرا كبيرا من مجموع الأصول في الكثير من البنوك و مصروفات الصيانة المتعلقة بهذه الأصول تمثل مصروفا مهما من المصروفات التي تحمل لحساب الأرباح و الخسائر ، فإذا لم توجد رقابة كافية عن إقتناء هذه الأصول و صيانتها ، فقد ينشأ عن ذلك خسائر تفوق في حجمها حجم الخسائر التي تنجم الإختلاسات النقدية .

- **الإجراءات العامة لتحقيق نظام الرقابة الداخلية على الأصول الثابتة :**

يمكن أن نلخصه في النقاط التالية :

[10] الصحن عبد الفتاح ونور أحمد، الرقابة ومراجعة الحسابات

- وجود دفتر أستاذ أو سجل فرعي يفتح فيه حساب لكل وحدة من هذه الأصول .
- وجود نظام للإعتمادات أو التصريح بإنشائها من جهة إدارية عليها بالمؤسسة البنكية، و قد يستخدم هذا الغرض أوامر تشغيل داخلية بأرقام متسلسلة .
- وجود تقارير متتابعة .
- يجب بصفة دورية القيام بجرد فعلي للتحقق من وجود الأصول و على حالتها و في أماكنها.

- **الرقابة الداخلية على الأوراق المالية :**

نقصد بالأوراق المالية في المؤسسة البنكية ، السندات الحكومية و أذونات الخزينة و يمكن إعتبارها ضمن إستثمارات البنك و عليه وجب وضع رقابة داخلية بشأنها .

العناصر الداخلية الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية على الأوراق المالية :

- الفصل بين الواجبات و ما بين المسؤول عن التصريح بشراء أو بيع الأوراق المالية ، المسؤول عن حفظ هذه الأوراق ، و مسك السجلات الخاصة بهذه الأوراق .
- يجب الإحتفاظ بسجلات تفصيلية كاملة لجميع الأوراق المالية المملوكة للبنك ، و الإيراد الناشئ من هذه الأوراق .
- الجرد الفعلي للأوراق المالية بواسطة المرجع الداخلي ، أو بواسطة شخص ليس له علاقة بإعتماد شراء أو بيع هذه الأوراق ، الإحتفاظ بها ، أو الإمساك بالسجلات المحاسبية الخاصة بها .

- **تقييم نظام الرقابة الداخلية للإستثمارات :**

يقوم مراجغ الحسابات بتقييم الرقابة الداخلية بمتابعة الإستثمار من خلال طرح مجموعة من التساؤلات هي:

- هل المؤسسة البنكية خطة طويلة الأجل لإستثماراتها ؟
- هل يقوم البنك بالجرد الفعلي لعناصر إستثماراته على الأقل مرة في السنة ؟
- هل يحتفظ البنك بملف خاص لكل إستثماراتها يحتوي فاتورة الشراء ؟

و من مؤشرات توفر البنك على نظام رقابة داخلية محكمة بشأن الإستثمارات :

- توفر المؤسسة البنكية على بطاقات تفصيلية لعناصر إستثماراتها ممسوكة بإنتظام .
- القيام بالجرد الفعلي للإستثمار مرة على الأقل في السنة مع شرط مطابقتها مع الجرد المحاسبي.
- وجود بالبنك تسجيل محاسبي واضح للعمليات الإستثمارية و مطابقة لوثائق الإثبات الخاصة بها .

المطلب الثاني : الرقابة الداخلية على دورة المدفوعات و المقبوضات :

يتطلب أداء المؤسسة المصرفية إدارة مخاطر الإدارة مسبقًا. وفقًا لمسؤول كبير بسلطة إشرافية في الولايات المتحدة: "إذا كان الرؤساء لا يفهمون أو لا يستطيعون فهم مخاطر وعوائد منتجاتهم ، فلا ينبغي أن يكون عملهم في هذه الحالات".

- **الرقابة الداخلية على المعاملات النقدية :**

عند مراجعة باقي الأصول يكون إهتمام المراجع الرئيسي هو عدم ظهور الأصول في الميزانية بأكثر من قيتها ، أما في حالة النقدية بالذات فإن إهتمام المراجع ينصب على عدم وجود عجز في النقدية لأنها أكثر الأصول سيولة و بذلك هي الأكثر عرضة للسرقة و الإختلاس و لذلك يجب الحذر من إظهار المقبوضات أقل من قيمتها و المدفوعات أعلى من قيمتها .

الرقابة الداخلية على النقدية تتطلب ما يلي :

- التدقيق والتحقق من رصيد النقدية أو المدة ومطابقته مع رصيد أخر المدة للعام السابق
- تدقيق قيمة ومبالغ النقدية (نقدية في الصندوق -نقدية بالبنوك -عملات أجنبيه وحسابات بالعملة المحلية وبالعملة الأجنبية
- مراجعة يومية الصندوق والتأكد من تسجيل كافة العمليات
- مراجعة يومية الصندوق مع يومية المبيعات
- مراجعة الصندوق مع يومية مردودات المبيعات
- مراجعة يومية الصندوق مع يومية المشتريات ومردودات المشتريات
- مراجعة يومية الصندوق والاعتمادات المستندية
- مراجعة يوميه الصندوق و المقبوضات من العملاء والمبيعات الآجلة والديون المعدومة والديون المشكوك في تحصيلها
- مراجعة يومية الصندوق مع حسابات الموردين والدائنين وإشعارات الخصم
- مراجعة يومية الصندوق مع بطاقات الأصول وحسابات الأصول ومشتريات الأصول للفترة والتأكد من أنها أصول وليس بضاعة بغرض البيع
- تسلسل دفاتر وأذون صرف واستلام النقدية
- مراجعة سلف العاملين وما سدد منها
- مراجعة العهد المستديمة والمؤقتة والتأكد من تسوياتها أو بقائها في مسئولية مستلميها
- التأكد من التأمين على أمين الصندوق ضد الخيانة والاختلاس
- مراجعة التحويلات ما بين الأقسام والفروع للنقدية والسيولة
  - أهداف الرقابة الداخلية للنقدية بالبنوك :

- الحفاظ على أموال المنشأة من الضياع والنقدية لما لها من أهمية قصوى في بعض الشركات قد تتعدى 40% من أصول المنشأة
- التقليل من مخاطر السرقة والاختلاس لما للنقدية من سهوله في الاختلاس ففي إحصائية للسرقات والاختلاسات بينت أن سرقات النقدية في المجتمع الأمريكي وشركاته مثلت النقدية حولي 20% من إجمالي قيمة الاختلاسات و35 % من مجموع أعداد تلك السرقات يعكس ذلك تكرار العملية ذاتها
- أهمية النقدية لأنها بمثابة عصب الشركة فلا تستطيع الشركة الوفاء بالتزاماتها بدون النقدية وأن السيولة تمثل أهم أدوات الحكم على نجاح الشركات للوفاء بالتزاماتها على المدى القصير وكثيرا ما يوجد من الشركات ما تقع أو يعلن عن إفلاسها في حين أنها تمتلك من الأصول ما يغطي الالتزامات ولكن على الأمد البعيد
- السيولة والرقابة عليها من أهم أهداف قسم المراجعة والرقابة الداخلية
- النقدية في البنوك ليست من نوعيه وان وأي أو الصمام أحادي وإنما متعدد الجهات فمن السهولة الرقابة على السحب و من الصعب الرقابة على الإيداعات ولان السحب يتم من خلال تفويض شخص معين بالتوقيع منفرداً على كل الشيكات ويكون مسئولا عنها أو

التوقيع مع رئيس مجلس الإدارة للزيادة من الرقابة الداخلية أم الإيداع فيتم بمعرفة أحد موظفي الشركة أو العملاء أو المدينين

- الحسابات الجارية تعكس حركة البنوك ومدى أهمية حسابات البنوك في إعداد قوائم التدفق النقدي وعمل الموازنات التقديرية التي هي من أهم أدوات الإدارة المالية في التخطيط
- كلما كان الصرف والإيداع بموجب شيكات كلما كان ذلك أكثر أمانا على النقدية من الاختلاسات وذلك في حالات المبالغ الكبيرة أثناء التعامل مع الموردين والعملاء
- كلما كان هناك حركة أكبر على حسابات البنوك كلما كان للشركة وافر الحظ في الحصول على ائتمان أوقروض وكذلك السحب على المكشوف .

- أسباب وجود نظام الرقابة على النقدية بالبنوك :

- التأكد من أرصدة البنوك ومدى صحتها
- مطابقة الرصيد الدفتري للبنوك في دفاتر الشركة مع كشوف الحساب نهاية الشهر الواردة من البنوك
- حساب الفوائد المدينة على السحب ع المكشوف
- يعتبر أحد أهم هياكل التمويل سواء بالاقتراض أو السحب ع المكشوف
- أهمية السيولة ولما لها من أهمية في الحكم على كفاءة الإدارة .
- كشف التلاعب وأي اختلاسات تمت أو أي إيداعات أسقطت أو أي مسحوبات .
- متابعة أنواع الحسابات والإيداعات وحساب الفوائد وعمولات التحصيل .
- تشعب وصله حسابات البنوك بكثير من الحسابات والعمليات بالمنشأة مثل العملاء والمدينين والموردين والدائنين والمرتبات .
- متابعة حسابات أوراق القبض وأوراق الدفع .

- **الرقابة الداخلية على المدفوعات النقدية :**

جميع المدفوعات – ما عدا المدفوعات النقدية الصغيرة القيمة – يجب أن تتم بشيكات، ولا يجب سداد أي مدفوعات من النقدية الواردة بل يجب إيداع هذه النقدية بالكامل في البنك يومياً . ومزايا استخدام الشيكات هي :

1- في البلاد التي يقوم فيها البنك برد الشيكات المدفوعة والمسحوبة عليه إلى المنشأة مع كشف الحساب فإن الشيك المردود وعليه توقيع المستفيد على ظهره يعتبر بمثابة إيصال بالمبلغ المدفوع . كما أن هذه الشيكات تمثل سجلاً دائماً وكاملاً لكل عملية دفع.

2- سهولة تحقيق الرقابة على المدفوعات عن طريق حصر السلطة التي تصرح بالصرف في يد عدد قليل من الأشخاص الذين لهم حق التوقيع على الشيكات.

3- الاقتصاد في حجم النقدية التي يجب الاحتفاظ بها في الصندوق.

إلا أنه يجب أيضاً اتخاذ الإجراءات الرقابية التالية للحصول على أقصى حماية ممكنة:

1) يجب استخدام دفاتر شيكات مطبوعة بأرقام مسلسلة . وبالنسبة للشيكات التالفة يجب التأشير عليها بوضوح بكلمة (لاغي) حتى يبطل استعمالها.
2) يجب أن ينحصر حق مراجعة المستندات واعتمادها للصرف في عدد قليل من الأشخاص المسئولين.
3) مبالغ الشيكات يجب طباعتها على الشيكات بالحاسب الآلي أو بآلات حماية خاصة ، وهذا الإجراء يؤدي إلى منع أي شخص من محاولة تغيير مبلغ الشيك ورفع قيمته. ومن الممكن كذلك طباعة التوقيع المعتمد على الشيك بواسطة آلة خاصة لتحقيق الحماية المطلوبة .

4) الأشخاص الذين لهم حق التوقيع على الشيكات ، يجب أن يقوموا بمراجعة عامة للمستندات المرافقة للشيك قبل توقيعه. وتخريم المستندات أو التأشير عليها بمايفيد الدفع حتى يمتنع استخدام هذه المستندات مرة أخرى ، ويفضل أن يحتوي الشيك على توقيعين.
5) الشيكات التي تم توقيعها يجب تصديرها بالبريد تحت إشراف الموظف الذي قام بتوقيعها . ولا يجب أن تعاد هذه الشيكات إلى الشخص الذي قام بإعدادها.
6) الأشخاص الذين لهم حق التوقيع على الشيكات يجب ألا يكون لهم أي اتصال بـ :
أ) بالنقدية أو بصندوق المصروفات النثرية أو بالدفاتر المتعلقة بهذه العمليات.
ب) باعتماد المستندات للصرف.
ت) الترحيل إلى حسابات الأستاذ.
7) يجب أن تحرر جميع الشيكات باسم شخص معين أو باسم إحدى الشركات ولا يجب تحرير شيكات على بياض أو لحاملها.
8) يتعين إعداد مذكرة التسوية عن حسابات المنشأة مع البنوك مرة على الأقل كل شهر. بواسطة شخص لا علاقة لـه باعتماد المدفوعات النقدية أو التوقيع على الشيكات أو أي اتصال بالعمليات النقدية من مقبوضات أو مدفوعات أو قيدها في الدفاتر, لمنع محاولة تغطية أي اختلاسات في النقدية عن طريق التلاعب في أرقام مذكرة التسوية.
9) يجب تتبع الشيكات المعلقة والتي لم تقدم للصرف لمدد طويلة وعرض هذه الشيكات على شخص مسئول للتصرف فيها.

- **الرقابة الداخلية الخاصة بالأوراق التجارية :**

الورقة التجارية هي ورقة يصدرها البائع و يلتزم فيها المشتري بدفع قيمتها عند حلول آجالها و تجنبا لوقوع الصغوبات لعدم تسديد فإن البائغ يقبل البيع لأجل و لكنه يشترط أن تكون الورقة مضمونة من بنك المشتري و يكون البائع قد حول الخطر إلى البنك ووضع هذا الأخير الختم على الورقة .

كما أن البنك عندما يحول البائع الورقة له فإنه يذهب إلى البنك المركزي و يقوم بعملية الخصم ، و هنا يتضح أن المؤسسة البنكية تقوم بتحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء و ضمانها كما يقوم بخصمها فإذا ما إحتاج صاحب الورقة إلى أموال فإنه يقوم بخصم الورقة التجارية لدى البنك يتحصل على عمولة تتمثل في AGIO ، و يفضل أن يتم جرد فعلي للأوراق التجارية من حين لآخر و مطابقة نتيجة الجرد بالسجلات مع الأوراق التجارية .[11]

المطلب الثالث : نظام الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا :

لقد أثرت التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات باستخدام الحاسبات الالكترونية على النظم الإدارية والمحاسبية بالمنشآت والشركات، حيث ركز الاتجاه الحديث للرقابة الداخلية على التكامل بين إدارة المخاطر Management-integrated Frame Work Enterprise) (RisK التي تتعرض لها المنظمة وأطر الرقابة الداخلية مما يوفر () للمنظمة الإدارة في ظروف عدم التأكد المتعلقة بالمخاطر واحتمالاتها لكي تتمكن من تكوين القيمة والمحافظة عليها. كما تشكل أدوات الرقابة الداخلية أحد أطر الحديثة التي اعتمدتها لجنة دعم المنظمات COSO والذي يأخذ بالاعتبار تحديد الأهداف أولاً ثم تقدير احتمال تعرض تلك الأهداف إلى التهديدات وبعدها يتم تصميم إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من المخاطر، وبنفس الوقت توفر ضمانات معقولة لتحقيق أهداف المنظمة وإدخال كافة التطورات الحديثة إلى النظام.

[11] Madame Nourine Fatima, La fonction Audit interne dans le recouvrement des créances bancaires

إجراءات الرقابة الداخلية في النظم الإلكترونية يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين؛ الإجراءات الرقابية العامة والإجراءات الرقابية التطبيقية.

- 1الإجراءات الرقابية العامة : تتعلق بجميع أنشطة معالجة البيانات إلكترونيا وتتكون من:

أ – تنظيم إدارة معالجة البيانات إلكترونيا ويتم الفصل بين عدد من الوظائف داخل إدارة معالجة البيانات إلكترونيا وهذه الوظائف هي:
-تحليل النظم والبرمجة،
-تشغيل الجهاز،
-مكتب البرامج والملفات،
-وحدة الرقابة أو مجموعة الرقابة.
والهدف من هذا الفصل مهم من ناحية الرقابة الداخلية، حيث يؤدي إلى الفصل بين الذين يملكون المعلومات لإدخال أي عمليات غير مصرح بها في النظام وبين هؤلاء الذين لهم الاتصال الضروري بالجهاز لتنفيذ ذلك

ب – إجراءات التوثيق ودراسة إعتماد الأنظمة والبرامج تتعلق هذه الإجراءات بثلاث نواحي:
-مساعدة الإدارة في فهم نظام معالجة البيانات إلكترونيا بطريقة واضحة والتأكيد للإدارة بأن سياستها المرسومة يتم تنفيذها،
-استخدام كل نظام له مواصفات مكتوبة، مع اختبار الأنظمة مع الإدارة المستخدمة،
-اعتماد أي نظام جديد قبل تنفيذه من مدير إدارة معالجة البيانات ومن الإدارة ومن موظفي الإدارة المستخدمين.
ج – الضوابط الرقابية المدمجة في الأجهزة
حققت التكنولوجيا الحديثة درجة كبيرة من الدقة في أجهزة الكمبيوتر وأحد هذه العوامل التي تساعد على الإعتماد على دقة هذه الأجهزة الضوابط الرقابية المدمجة في الجهاز نفسه بواسطة الشركة المنتجة والتي تهدف إلى اكتشاف أي خطأ في الجهاز.
د – الإجراءات الرقابية على الإتصال بالأجهزة وحماية الملفات وذلك بعدم السماح بالدخول إلى مركز الكمبيوتر إلا للأشخاص المصرح لهم بذلك، وأن تكون هناك رقابة محكمة ليس على إدارة معالجة البيانات فقط بل حتى على المكتبة وطرق تخزين الملفات.

- الإجراءات الرقابية التطبيقية :

يهتم المراجع دائما بدقة السجلات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، ولذلك يجب فحص إجراءات الرقابة على العمليات والوظائف التي يقوم بها مركز الكومبيوتر في تسجيل العمليات المحاسبية بالدفاتر حتى يمكن الإعتماد على المعلومات التي تحتويها هذه السجلات، ويتم عادة تقسيم هذه إلى ثلاثة مجموعات مرتبطة على النحو الآتي:
أ – أساليب رقابة المدخلات : تعتبر هذه الأساليب ذات أهمية عالية نظرا لأنها تمثل المرحلة التي غالبا ما يحدث فيها أخطاء الإثبات بالسجلات، وتصمم هذه الأساليب بهدف التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات التي تسلمها قسم
معالجة البيانات قد تم إعتمادها طبقا للسلطات المحددة وأنه قد تم تحويلها سليمة إلَى لغة الآلة وأنه تم حصر العمليات والتحقق من صحة عددها فور إدخالها بأجهزة الكمبيوتر لمعالجتها كما تشتمل هذه الأساليب على إجراءات رفض وتصحيح وإعادة إدخال بيانات سبق إدخالها خطأ .
ب – إجراءات رقابة معالجة البيانات : وتشتمل على كيفية تحويل المدخلات إلى المخرجات

المطلوبة كما تهدف إلى المحافظة على الممتلكات والبيانات في الفترة الزمنية التي تبدأ بعد إدخال البيانات إلى الحاسوب الإلكتروني والقيام بعملية التدقيق والمراقبة إلى حين استخراج النتائج.
وتهدف هذه الإجراءات إلى التأكد بأنه تم معالجة المدخلات بواسطة الحاسوب الإلكتروني طبقا لعمليات المعالجة الصحيحة والخاصة بكل تطبيق محاسبي معين؛ ونعني بذلك أنه تم معالجة كل عملية بعد اعتمادها وأنه لم تعالج أي عمليات بدون الترخيص بها مسبقا وأنه لم يغفل معالجة عمليات مصرح بها.
ج – إجراءات رقابة المخرجات : تهدف إلى التأكد من دقة النتائج وتوزيع المخرجات فقط على المختصين بالمؤسسة والمصرح لهم بالحصول على صورة منها.
–المقارنة بين التشغيل اليدوي والإلكتروني للبيانات تختلف الكثير من الإجراءات للرقابة في بيئة تشغيل البيانات إلكترونيا، عن تلك المطبقة في النظم اليدوية، ويمكن ملاحظة جملة من الفروق نوجز أهمها في النقاط الآتية
- كل الإجراءات التي يؤديها عدة أفراد في النظام اليدوي، يقوم بإتمامها شخص واحد في نظام تشغيل البيانات إلكترونيا، وعلى ذلك فإن الرقابة المبنية على فصل الوظائف والواجبات يعتمد عليها المراجع في النظام اليدوي لا تكون موجودة في تشغيل البيانات إلكترونيا، أما باقي عناصر فصل الواجبات مثل تلك المتعلقة بأنشطة تشغيل الكمبيوتر فيجب انتسابها إلى فرد معين،
- البيانات المخزنة على وسائل تخزين بشكل تقرأه الآلات بدلا من الشكل المرئي، هذه البيانات يمكن لأي فرد الوصول إليها أو إفسادها، كذلك نظرا لأن أفراد قليلين يقومون بتشغيل البيانات، فإن إحتمال ملاحظة الأخطاء يكون أقل،
-يستطيع نظام تشغيل البيانات إلكترونيا إنتاج معلومات كثيرة تستخدمها الإدارة والمراجع في مهامهم مثل إنتاج المعلومات التحليلية،
- في النظام اليدوي يتم التصريح بالعمليات قبل تنفيذها وقيدها مثل الشيكات لسداد حسابات الدائنين شطب بعض الديون ، أما في بيئة تشغيل البيانات إلكترونيا يتم تنفيذ وقيد العمليات أتوماتيكيا دون تصريح إداري واضح، فالإدارة تضمن سلطتها على التصريح بأداء هذه العمليات عندما يقبل تصميم أحد نظم تشغيل البيانات إلكترونيا.

خلاصة الفصل :

إن نظام الرقابة الداخلية هو مجموع الإجراءات التي تضعها الإدارة و تعمل تحت مسؤوليتها بهدف ضمان السير الجيد لنشاطاتها الداخلية و منها المتعلقة بالحفاظ على الأصول و فعالية المعلومات المالية و ذلك بمرافقة منفذي الرقابة في تنفيذ المهام و المسؤوليات المنوطة بها ، وذلك بإستخدام مجموعة من الوسائل و الأدوات و تقديم النصائح و التعديلات التي تمت مراجعتها الإدارة .

الفصل الثاني : القروض المصرفية و سياسة إقراضها .

تمهيد :

بعد التحولات الإقتصادية التي طرأت على الغالم و التحولات التي طرأت على مستوى المحيط المالي العالمي , لعبت المؤسسة المالية البنكية و غير البنكية دورا بالغ الأهمية في تنشيط هذا المحيط و تطويره . و تمثل القروض في الحقيقة النشاط الرئيسي للبنوك لأنه لا معنى للودائع و الأموال التي تجمعها إذا لم تستعمل على الوجه الحسن في سد الحاجات التمويلية للمتعاملين الإقتصاديين , يختلف سلوك البنك الإقتراضي على حسب طبيعة القرض و نوعيته و حجم المبالغ المقدمة و أيضا مدة القرض أي أنه إذا كان الأمر يتعلق بقرض أنشأت من أجل تمويل النشاطات الإستغلالية فهذا يدخل ضمن مجال الديون القصيرة أما إذا كان القرض متعلق بتمويل النشاطات الإستثمارية فهي ديون طويلة الأجل .

المبحث الأول : البنوك التجارية .

تمثل البنوك التجارية ركيزة من ركائز النظام المصرفي و هي في الدرجة الثانية بعد البنوك المركزية,و هي من أقدم البنوك من حيث النشأة,حيث أن البنوك لم تنشأ في صورتها الراهنة كما لم تظهر دفعة واحدة و إنما مرت بمراحل تطور طويل قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورته الأولى,وهي كبار التجار و المرابين و الصياغ .و لقد تمكنت البنوك الحديثة في القضاء عليها و الحلول محلها.

•كبار التجار:و هم الدين كانت لشهرتهم موضع ثقة لدى الأفراد المحيطين بهم بتلقي ودائعهم ويساعدون
بأموالهم في تنشيط التجارة و معاونة التجار، و كانت وظيفة كبار التجار تنحصر في حفظ الودائع مقابل شهادات إيداع المودعين تثبت حقهم في الوديعة.و بدلك فلم يتخط دور التجار في هده المرحلة مجرد حراسة الأموال مقابل عمولة يحصل عليها.

•المرابين:هم فئة من الأفراد يتخصصون في منح القروض من أموالهم الخاصة لمن يحتاج إليها مقابل عمولة
كبيرة جدا كانت تسمى ربا, وظيفتهم هنا هي منح الائتمان (القروض.(

•الصاغة:هم تجار المعادن النفيسة و خاصة الذهب ،في البداية كان الأفراد يقصدون الصاغة بقصد الكشف عن
عيار النقود المعدنية،و بعد دلك تطور الأمر فأصبحوا يبيعون العملات المعدنية من كل الأنواع.ثم

بدأ الأفراد يثقون في هؤلاء التجار و يودعون أموالهم لديهم للحراسة مقابل شهادات الإيداع و بدلك جمعوا إلى جانب مهنتهم الأصلية و هي الصاغة مهنة أخرى و هي أعمال الصرافة و الصرف.
•البنوك التجارية الحديثة:ظهرت البنوك التجارية لتجمع بين كافة الوظائف السالفة بيانها، فالبنوك الحديثة
لا تقف عند حراسة ودائع العملاء كما كان يفعل أشهر التجار،و هي لا تقف عند منح القروض من أموالها الخاصة كما كان يفعل المرابون و هي أخيرا لا تكتفي بعمليات الصرافة و الصرف وحدها كما كان يفعل الصاغة،و إنما تقوم البنوك الحديثة بكل هده العمليات من صرف و صرافة و من منح القروض و قبول الودائع.و الجديد في هده البنوك هو أنها لا تمنح القروض من أموالها الخاصة و إنما من ودائع العملاء و أيضا فهي تقترض لتقرض،و أكثر من هدا فإن البنوك الحديثة لم تعد تقتصر على منح القروض من النقود التي أودعت لديها فعلا و إنما صارت تمنحها من ودائع العملاء و من ودائع أخرى تخلقها البنوك ،و لدلك اتسعت مقدرتها على الإقراض و منح الائتمان إلى حد بعيد.

المطلب الأول : تعريف البنوك التجارية .

أصل كلمة مصرف في اللغة العربية مأخوذة من كلمة الصرف بمعنى بيع النقد بالنقد أو مبادلة النقد بالنقد،أما كلمة بنك فقد اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام أما الأصل اللغوي لها فهو الكلمة الإيطالية "بانكو"و التي تعني مصطبة،و يقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة ،ثم تطور الأمر فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات ،بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود،و استمدت البنوك التجارية تسميتها من عملية قيامها بتقديم القروض القصيرة الأجل للتجار،و هي القروض التي تقل فترة سدادها عن السنة الواحدة حتى تمكنهم من تسديد قيمة مشترياتهم و الاستمرار في تنفيذ أعمالهم التجارية.
لقد اجمع الباحثون أن تاريخ نشأة البنوك الحديثة يعود لمنتصف القرن 12 حيث تأسس أول بنك في مدينة البندقية عام 1157 تلاه بنك برشلونة سنة 1401 ثم بنكRialto عام1587 بمدينة البندقية أيضا ثم بنك أمستردام 1609 هدا الأخير يعتبر النموذج الذي أخدت به البنوك الأوروبية بعد دلك و بعدها كافة دول العالم،تلاه بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619 وبنك انجلترا سنة 1694ثم بنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800،ثم انتشرت البنوك التجارية في أمريكا و العالم كله.
تجدر الإشارة إلى أنه يوجد مفهومين للبنوك التجارية الأول تقليدي أو كلاسيكي و الآخر حديث.
•المفهوم التقليدي:البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تتولى قبول ودائع الأفراد و تلتزم بدفعها
عند الطلب أو بعد اجل قصير متفق عليه. كما أنها تمنح القروض القصيرة الأجل التي لا تزيد مدتها على سنة واحدة قابلة للتجديد و يطلق عليها كذلك بنوك الودائع في ينوك انجلترا أما في باقي دول أوربا فتعرف ببنوك الائتمان وفي إل و م أ تعرف بالبنوك الأهلية.
•المفهوم الحديث:لم يعد الأمر يقتصر على قيامها بعمليات الائتمان قصير الأجل كتلقي الودائع الجارية من
الأفراد و المشروعات و خصم الأوراق التجارية،و تقديم القروض قصيرة الأجل أي قطاع التجارة و الصناعة و لكن تطورت وظائفها و أصبحت تقوم بعمليات الائتمان الطويل الأجل عن طريق تمويل المشروعات الصناعية و الهيئات العامة برؤوس الأموال الثابتة و شراء السندات الحكومية

و غير الحكومية و المشاركة في كثير من الأحيان في المشروعات الصناعية بنسبة من الأسهم فيها[12].

المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية .

من أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، حيث تقوم البنوك بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية ، وطبقا لنظرية مكينون–شو (فإن وظيفة البنوك التجارية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي إذا ما وفرت لها الحكومة جو المنافسة والحرية، وبصفة خاصة إذا ما سمحت للبنوك التجارية بدفع فائدة على الودائع وتقاضي فائدة على القروض بما يعكس أحوال السوق النقدية، كما أن البنوك التجارية اليوم تعتبر أحد دعائم الاقتصاد الوطني من حيث أنها تقوم بتقديم الكفالة لتنفيذ المشاريع الكبيرة، ولدورها في تمويل التجارة الخارجية، وخاصة في تقديم الاعتماد المستندية التي تضمن حقوق المصدرين، هذا بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الكثيرة التي تقدمها البنوك إلى زبائنها مثل الحوالات ، تحصيل الشيكات والكمبيالات ، صرف المرتبات والأجور ، تسهيل عملية الاكتتاب العام بالأسهم والسندات ، وبيع وشراء العملات الأجنبية ، تسديد الديون وإيصالات الدفع ...الخ.
يمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية فيما يلي :
تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة ، والوظائف الكلاسيكية يمكن إجمالها بما يلي:

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها.
- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيتها وأمنها.

أما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على ائتمان وأبرز هذه الخدمات ما يلي :

- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية .
- تمويل الإسكان الشخصي (ينطوي على ائتمان) .
- خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي على ائتمان) .
- تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها .
- تحصيل الأوراق التجارية .
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادي .[13]

المطلب الثالث : مميزات و خصائص البنوك التجارية

تحولت البنوك التجارية من كونها مؤسسات مالية وسيطة بين مدخرين ومستثمرين الى مؤسسات مالية لديها القدرة على التأثير في عرض النقود من خلال خلق النقود

الفرع الأول : خصائص البنوك التجارية

للبنوك التجارية خصائص يمكن حصرها في الأتي:.

[12] F.Bouyacoub : le risque de credit et sa gestion – in media bank – n 24 , juin / juillet , 1996 .p14.
[13] - عبد الله تركي نادر الناهش، البنوك التجارية مفهومها و أهدافها منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، 2014 ، ص 3 .

1 ــ الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه .
يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك , في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛
2-الخاصية الثانية :تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد؛
تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا,غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية , هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما .
3-الخاصية الثالثة :تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية .
تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي , فالأولى إبرائية وغير نهائية ,والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع .
وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة"بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.
والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.
4-الخاصية الرابعة : تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي.
تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية, هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات؛
هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا . [14]

الفرع الثاني : مميزاتها .

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات المالية و تتمثل عموما في :

- خلق نقود الودائع .
- البنوك التجارية مشروعات رأسمالية . تهدف إلى تحقيق قدر ممكن من الأرباح بأقل قدر من النفقات و ذلك من خلال تقييم العديد من الخدمات المصرفية .
- تتعدد البنوك التجارية و تتميز نتيجة إتساع السوق النقدية . حجم النشاط الإقتصادي . حجم المدخرات : وحدة المنافسة .[15]

المبحث الثاني : القروض المصرفية :

تلعب القروض المصرفية دورا أساسيا و هاما في تطوير و تقدم الدول إقتصاديا و إجتماعيا و بهذا يساعد في تحريك دواليب الإقتصاد .

المطلب الأول :عموميات حول القروض المصرفية

[14] عبد الله تركي نادر الناهش،مرجع سابق، ص 5.

[15] مصطفى رشيد شحاتة ، النقود و المصرف و الإئتمان ، طبعة 1999، ص 67.

سوف نحاول من خلال هذا المطلب إبراز الوسيلة التي يلجأ إليها المستثمر في حالة ما إذا فاقت الاحتياجات الموارد المتوفرة لديه ، حيث يجد نفسه مضطرا للبحث عن مصادر آخري ، كأن يلجأ إلي البنك طالبا القرض مثلا.

الفرع الأول : ماهية القرض و أهميته .

مفهوم القرض:

يختلف مفهوم القرض من باحث لأخر كل حسب تخصصه و حسب وجهة نظره ، لذا تعمدنا تقديم تعار يف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر.

•القرض لغة **"هو الائتمان و المقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالموال اللازمة ، علي أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العملات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو علي أقساط في تواريخ محددة ـ حسب العقد ـ و تدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر."** [16]

•القرض اصطلاحا : **" باللغات الأوروبية فان كلمة المقابلة لكلمة قرض هي " crédit" أصلها هي الكلمة اللاتينية "créditum" المشتقة من الفعل اللاتيني[17]. "credere"**

أما اقتصاديا فالقرض يعني تسليم المال لتثميره في الإنتاج و الاستهلاك فهو مرتبط بميعاد استحقاق محدد مسبقا.

و حسب تعريف " Pleroy القرض **هو وضع تحت تصرف الغير رأسمالي مع التزام باسترداده إما رأسمال نفسه أو ما يعادله."** و كما يقول G. Petit Duit Aulis في كتابه حول مخاطر القروض البنكية ، **" منح البنك يعني منح الثقة ، إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو ما يعادله."**

و نستنتج من هذه المفاهيم أن عمليات الاقتراض تعتمد علي ثلاثة عناصر:

- الثقة : لكي يتحقق عامل الثقة علي العميل أن يقدم للمصرف ضمانات قيمتها المالية تفوق قيمة القرض.
- المدة : هي الأجل الذي يستفيد منه المقترض بالأموال المقرضة و تتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقية القرض.
- الوفاء بالتسديد : الوفاء بإرجاع ما اقترضه مضافا إليه فائدة.

الفرع الثاني :الأهمية الإقتصادية للقروض .

لعب القرض دورا حاسما في الازدهار ، إذ يعتبر الوسيلة للسياسة إلي جانب دوره في خلق النقود و هو بمثابة وساطة للتبادل التجاري و أداة استغلال الموال في الإنتاج و التوزيع، و لتسهيل فهم دور القرض نتعرض إلي النقاط الأساسية التالية:

---

[16] عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة و عمليات إدارتها ، (مصر : دار الجامعة الإسكندرية ، 2000) ، ص . 103

[17] شاكر قزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000) .ص.90.

-- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم علي أساس العقود والوعد بالوفاء.
--المساهمة في النمو و الازدهار الاقتصادي للبلاد.
--وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
-- المحافظة علي قيمة رأس المال المقرض بالنسبة للبنك.
--القضاء علي التضخم و ذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك، فهي أداة فعالة لذلك.
--يمكن أيضا في الحصول علي الفوائد للبنك اثر تحويل سيولة للزبائن (الأطراف التي تطلب القرض) مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده.
و نظرا لأهمية القروض فالبنك مسؤول عن رأس ماله أمام أصحاب الودائع و المدخرين:
_القروض المقدمة من البنوك تحتوي علي فوائد أكبر مما عليه في الأسواق.
_إن استعمال هذه القروض تكون جراء عملية التفاوض علي عكس قروض السوق[18].

الفرع الثالث : مصادر القروض .

هناك مصدرين مهمين هم:
-2-1عدم اكتمال السوق:
للعديد من المقترضين ، مثل الشركات الصغرى التي لا تستطيع إصدار ورقة تجارية ، لا يوجد لائتمان البنك بدائل و لذلك إذا خفض الاحتياطي الفيدرالي احتياطات البنوك قللت البنوك لهذا قروضها ، فبعض الشركات لن تحصل بعد الآن علي الأموال التي تحتاجها لتنفيذ برامج استثماراتها ، إما لأن البنوك تضبط توزيع ائتمانها أو لأنها تتقاضي الآن سعر فائدة مرتفع لدرجة أنها لا تريد الاقتراض بعد

لآن.أما الشركات الكبرى تتأثر بصورة اقل لأن سعر الفائدة علي الورقة التجارية لا يرتفع مثل سعر الفائدة علي قروض البنوك.
-2-2أثر السياسة النقدية علي القدرة الائتمانية للمقرضين المحتملين:
فبينما ترتفع أسعار الفائدة تتدهور ميزانيات شركات عديدة. فلابد أن يدفعوا فائدة أكثر لقروضهم ذات الأسعار المتغيرة غير المسددة بالضبط عند الوقت الذي قاد فيه السياسة النقدية التقييدية من خفض السوق لمنتجاتها . أكثر من ذلك، بينما تنحدر أسعار الأصول، قيمة الضمانات التي يستطيعون تقديمها للمقرضين كذلك. لذلك ترفع السياسة النقدية سعر الفائدة الذي يجب أن تدفعه شركات كثيرة بطريقتين:
السعر الصافي للفائدة يرتفع أقساطه التي أن تدفعها العديد من الشركات ، خاصة الشركات الصغرى . بالاظافة لذلك ، بما أن الشركات أصبحت الآن مقترضين أكثر تعرضا للخطر ، قد تضبط البنوك التوزيع عليهم . لذلك تهبط استثماراتهم.
و يوجد خلاف هام حول أهمية قناة (مصادر) الائتمان (القروض) يسال النقاد هل البنوك مجبرة حقا علي اقتطاع القروض بكل هذا القدر عندما تقلل عمليات السوق المفتوحة من احتياطياتها. لماذا لا يستطيعون بيع) CDs شهادات الإيداع) كبرى (التي في مقابلها لا يوجد احتياج للاحتياطي) و يستعيدون احتياجاتهم بهذه الطريقة ؟ يجيب مؤيدو وجهة نظر الائتمان بأنه لبعض البنوك ، خاصة

[18] http://research-ready.blogspot.com/2012/06/bank-loans.html 20-02-2019 10:30

للبنوك الأقل شهرة ، فان بيع CDs كبرى إضافية (و بالتالي ليست مؤمنة بالكامل) قد تكون مكلفة[19].

الفرع الرابع : أنواع القروض المصرفية .

إن تعدد العمليات المصرفية و تعقدها أدى إلي ظهور العديد من القروض أهمها نوعين، هما قروض الاستغلال و قروض الاستثمار ، و اللتان سوف نشرح كل واحة منهما بدقة علي الترتيب.

-1قروض الاستغلال :

إن قروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل تسمح بمواجهة طرف مؤقت ، تتراوح مدة هذا النوع من القروض من بضعة أيام إلي بضعة شهور و لا تتجاوز السنة الواحدة ، تلجأ المؤسسة لهذا النوع إن أرادت التغطية النية الاحتياجات خزينتها. و ذا أرادت مواجهة عملية تجارية في زمن محدود.كما تأخذ قروض الاستغلال أشكال عدة نذكر منها:

-1-1قروض الصندوق :

تعرف هذه القروض بهذا الاسم لارتباطها بالصندوق مباشرة أي الحساب الجاري للزبون ، و تتضمن أ ربعة أنواع :

-1-1-1تسهيلات الصندوق:

تتمثل تسهيلات الصندوق في مساهمة البنك لسد العجز في الفترة الفاصلة بين النفقات و الواردات للزبون ، إن مدة هذا القرض قصيرة جدا (بعض الأيام) و قابلة للتجديد عبر فترات (نهاية كل شهر) ، يهدف هذا القرض إلي تغذية صندوق الزبون و تلبية الاحتياجات الآنية للسيولة من طرف البنك مقابل الوعود بالتسديد مع فائدة ، يستعمل هذا النوع من القروض في حالة دفع أجور العمال[20].

1-1-2 -السحب علي المكشوف:

يعرف السحب علي المكشوف علي أنه تسهيل الصندوق لكن لمدة أطول قد تصل إلي عدة شهور ، إن السحب علي المكشوف هو المبلغ الذي يسمح به البنك لعميله و هذا المبلغ يزيد عن الرصيد الجاري للزبون (الرصيد الدائن.(

يقوم البنك بفرض فائدة علي العميل خلال الفترة التي يسحب فيها و المعروفة لمدة المكشوف (التي يتحول فيها الحساب من الدائن إلي المدين) و قد تصل هذه إلي سنة واحدة و ذلك راجع إلي أن العجز في الخزينة قد لا يكون بسيطا أي أن المصاريف تفوق بكثير عائدات المؤسسة.

تلجأ المؤسسة إلي السحب المكشوف في حالة شرائها لكميات كبيرة من المواد الأولية أو حين تقوم بتسديد حصص الموردين....الخ.

1-1-3 القروض الموسمية:

يخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات الطابع الموسمي مثلا الزراعة، السياحة و المبيعات الموسمية لبعض البضائع، تقوم المؤسسة في هذه الحالة و في الفترة المحددة بإنفاق مصاريف كثيرة مع العلم أن المداخيل لا تحدث إلا في فترة لاحقة و لكي تواجه المؤسسة هذه التكاليف (مواد أولية ، تخزين ، نقل) تلجا للبنك ليغطي كل مصاريفها علي أن تسدد المبلغ بالمداخيل الأولي للعملية.

1-1-4 القروض المتتالية:

---

[19] توماس ماير و جيمس دو سينبري و روبرت ز . ألبير ، النقود و البنوك و الاقتصاد ، ترجمة د. السيد أحمد عبد الخالق و مراجعة د . أحمد بديع بليح (مصر : دار المريخ ، 2002) ، ص. 562.

[20] صادي خديجة ، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسديد القرض، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، فرع تسيير ، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 1998-1999 ، ص64 ، 65 .

يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بعملية أو مشروع (إنشاء مصنع أو شراء تجهيزات جديدة) مع العلم أن العملية لها حظوظ كبيرة للنجاح و لكن تتطلب وقتا طويلا لاسترجاع الموارد، و يتم تسديد هذا القرض بالموارد الناجمة عن تحقيق العملية.

1-1-5 الاعتمادات بالتوقيع : (القروض بالإلزام(

هو عبارة عن إعارة إمضاء البنك للمؤسسة المستفيدة ، يسمح هذا الاعتماد للمؤسسة بأن تقوم بتعجيل مدخالات الأموال و تأجيل مخرجات الأموال من الصندوق و يتم هذا الاعتماد حسب الأشكال التالية:

1-2-1 الضمان الاحتياطي:

هو عبارة عن التزام مقدم من طرف البنك لصالح الزبون و يعتمد البنك هنا بالتسديد في ميعاد استحقاق الورقة التجارية الخاصة بالمدين (زبون البنك) لصالح دائنه (المورد) و يكون علي شكل توقيع منظمة علي الورقة التجارية نفسها.

1-2-2 الكفالة:

يقوم البنك بتوقيع كفالة تضمن تنفيذ كل الالتزامات الخاصة بزبونه (المدين) لغيره (الدائن) ن يتعهد البنك بتسديد المبلغ الذي هو علي عاتق زبونه في حالة عجز هذا الأخير عن الدفع لدائنه و تأخذ الأشكال التالية : الكفالات الجمركية ، الكفالات الجبائية ، و الكفالات الخاصة بالأسواق العمومية.

1-2-3 القبول:

يعتبر القبول بديلا للسحب عن المكشوف إذ أن البنك يقوم بتأدية خدمة للزبون دون منحه المبلغ و لكن بالتوقيع فقط.

1-3-القروض الخاصة:

هي قروض موجهة لتمويل الأصول المتداولة سواء المخزون أو الحقوق و تتضمن التسبيقات علي السلع ، التسبيقات علي الأسواق العمومية و الخصم التجاري.

2-قروض الاستثمار:

توجه قروض الاستثمار لتميل المحجوزات و وسائل الإنتاج، و التسديد لا يكون مؤكد إلا عن طريق الأرباح التي تكون محصورة، و بصفة عامة يمكننا أن نصنف هذه القروض إلي صنفين رئيسيين هما:

2-1-عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل هما[21]:

2-1 قروض متوسطة الأجل:

هي قروض تمكن المؤسسات من تطوير و تجديد أجهزتها و تحقيق مخططاتها المتعلقة بتنمية حجم صادراتها ، تتراوح مدة القروض من سنتين إلي خمسة سنوات و أحيانا سبع سنوات ، يقدم هذا القرض غالبا إلي أصحاب الصناعة و التجارة و علي المقاولين و المصدرين شريطة أن يتعلق هذا القرض بفائدة اقتصادية تعود منفعتها علي المصلحة العامة. و يمكن تقسيم القروض المتوسطة الأجل إلي:

2-1-1 قروض لتنفيذ المشاريع [22]:

تحتاج المؤسسات إلي تنفيذ المشاريع المختلفة الي مجموعة وسائل لتمارس نشاطاها ، أراضي ، مباني ....الخ ، فالمؤسسة تحاج الي أموال كبيرة و مهمة عندما تلقي بصناعة ذات أثمان غالية ، كما أنها تحتاج الي توسيع مجالاتها ن فعليها أن تحصل علي قطعة أرض ، تحقيق البناء و تجهيز

[21] الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ، (ط3 .، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ـ الساحة المركزية ـ بن عكنون،2004)،ص. 74.

[22] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص. 75.

هذه المباني الجديدة ، و في مثل هذه الحالات تلجأ المؤسسة الي البنك و تطلب منه القروض لتنفيذ المشاريع

-2-1-1-2قروض لشراء التجهيزات:

تواجه المؤسسات في بعض الأحيان برنامج استثماري مهم ، خاصة إذا تعلق الأمر ببرنامج جديد أين تحتاج الي تمويلات لشراء التجهيزات التي تتوافق مع إنتاجها ، فيقدم البنك القروض ن و تشترط أن تكونهذه التجهيزات من السوق المحلية.

2-1-2 قروض لتجديد الديون:

تقدم هذه القروض للمؤسسة عند أجال تسديد الديون و لا تكون قادرة علي التسديد

-4-1-1-2قروض متوسطة الأجل غير معبئة:

حجم القروض المعبئة يمثل 3/2 من مجموع التمويلات البنكية و تمثل تقنية انجاز هذا القرض في التنسيق في حساب خاص أو التحويل الي حساب جاري للمؤسسة المستفيدة و هي قروض لا يمكن إعادة تمويلها.

3-1-2 قروض متوسطة الأجل المعبئة:

علي خلاف القروض الغير معبئة تتركز علي عامل التمويل فيمثل السند لأمر بالنسبة للبنك تمويل علي شكل قرض بنيوي ، الذي يمكن تطهيره مع كل ما يحمله من ضمانات متعلقة بحقوق المؤسسة ، و يمكن أن يكون هذا القرض موضوع إعادة التمويل.

2-2 قروض طويلة الأجل:

تعتبر القروض الطويلة الأجل من المصادر الثابتة التي تسمح للمؤسسة بوضع تحت تصرفها الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الطويلة الأجل المتمثلة في بناء المصانع، الحصول علي التجهيزات التقنية... الخ.

تزيد مدة هذه القروض عن سبع سنوات أحيانا ، و مرحلة تعويض هذه الاستثمارات تكون طويلة، و يستفيد من هذا القرض المؤسسات العامة و الخاصة و تمنح في غالب الأحيان لمؤسسات متخصصة لقاء ضمانات تكافلية ، و عادة لقاء رهن عقاري. مع الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي أصبحت مجمل البنوك التجارية تمنح هذا النوع من القروض .

3- قروض الإيجار:

يقصد به تلك العملية التي يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع الآلات و المعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة علي سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، و يتم التسديد علي أقساط تم الاتفاق عليها ، و تسمي " ثمن الإيجار " و يمكن من التعريف استنتاج خصائص الائتمان إلا يجاري و المتمثلة في:

_يقوم المتعامل الاقتصادي ، زبون البنك باختيار العتاد الذي يريد اقتناءه لدي مورد و يتفق معه علي شروط عقد الشراء.

_بعد دراسة البنك للملف و حصوله علي موافقة تمويل يبرم العقد مع المورد مع استلامه نيابة عنه.

_دفع البنك للمورد قيمة المعدات و يتلقي الفاتورة باسمه.

_يبرم عقد القرض الايجاري مع العميل إذ يلتزم بموجبه هذا الأخير بدفع أقساط محددة طيلة مدة الإيجار ، و يستفيد بالمقابل من حق الانتفاع بهتسحب الأقساط الواجبة الدفع من قبل المستأجر علي أساس تقسيط رأس الإيجار و الربح المرتبط به علي عدة فترات الإيجار التي تستحق فيها الأقساط. يتم تحديد هذا الربح انطلاقا من معدل مردود سنوي يضعه البنك قياسا علي معدل الفائدة البديل.

و يمكن تقسيم القرض الايجاري الي:

_قرض إيجار منقولات.

_قرض إيجار العقارات[23].

3-1 قرض إيجار المنقولات:

يعرف قرض إيجار علي أنه منقول عندما يخص أصلا منقولا من تجهيزات و موارد ضرورية ، و ذلك علي شكل تأجير مقابل الحصول علي إيجار لمدة ثابتة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا لاستعماله في نشاطه مقابل ثمن الإيجار ، و في نهاية الفترة تعطي للمستعمل فرصة تجديد العقد لمدة

أخرى أو شراء هذا الأصل أو التخلي عنه نهائيا.

3-2 قرض إيجار العقارات:

هي عمليات تقوم بها المؤسسة من خلالها تأجير أملاك غير منقولة للاستعمال المهني ، إما مشتراة من قبل أو هي مبنية لحسابها.

وتقوم عملية القرض في ثلاث مراحل:

.1تقوم المؤسسة المختصة أو البنوك بامتلاك عقار (شراءه. (

.2تستأجر المؤسسة العقارية لزونها لمدة تتراوح بين 8 أو 20 سنة مقابل دفع ثمن الإيجار.

.3نهاية المدة يمكن لزبونها أن يشتري العقار من ثمنه الحقيقي.

و خلاصة القول أن القرض الكلاسيكي يختلف عن فكرة القرض الايجاري ، بالرغم من أن الهدف واحد و هو تمويل الاستثمارات ، حيث أن القرض الايجاري لا يمنح أموال نقدية الي المقترض ، و إنما يقدم أصول عينية أو استثمارات مادية الي الزبون ، و ينتظر من هذا الخير التسديد علي أقساط حتى يكون مجموع هذه الأقساط المدفوعة يفوق ثمن الاستثمار.

أما في الجزائر فلا نجد أي مؤسسة مصرفية خاصة تقوم بالائتمان الايجاري باستثناء ما يقوم به بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المطلب الثاني : متابعة القروض المصرفية .[24]

تنص سياسات الإقراض على ضرورة متابعة القروض التي تم تقديمها الاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب.

وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، أو عدم قدرة العميل على سداد مستحقات البنك في المواعيد المحددة أو على الإطلاق، وهذا وقد تنص السياسة على حد أقصى للتأخير الذي ينبغي أن تتخذ بعده إجراءات معينة بما يضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها .

1. **متابعة القرض العادي :**

من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها ذلك لضمان سداد القرض و فوائده في مواعيد إستحقاقه و حتى يتسنى إكتشاف المخاطر المحتملة و العمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل , و من بين الوسائل المستخدمة لمتابعة السداد إنشاء ملفات للقروض في وحدة الحفظ للحاسب الإلكتروني يسجل فيها قيمة القرض و تاريخ الإستحقاق كل من القرض و الفوائد , كما يتم إنشاء ملف آخر يتضمن قيمة و تاريخ المبالغ المحصلة من طرف العميل , و يمكن إعداد برنامج للحاسب الإلكتروني يتم بمقتضاه مطابقة بيانات الملفين و الكشف على حالات التأخير في السداد في

---

[23] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص. 75.

[24] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، ط3، 1996، ص 215-216 .

المواعيد و لكن بمبالغ أقل مما هو متوقع , و بالنسبة للبنوك التي يصعب عليها إستخدام الحاسب الإلكتروني لمثل هذه الأغراض ، فيمكنها تخصيص موظف أو أكثر لإعداد تقارير دورية عن حركة السداد ، و ما إدا كانت متماشية مع برنامج السداد السابق الإتفاق عليه مع العميل أم لا .

2. **متابعة قرض متعثر :**

قد يكون تكرار التأخير في السداد مؤشرا على عدم رغبة العميل ، أو قدرته على السداد و في حالة رغبة العميل في عدم السداد ، فينبغي الإتصال لإقناعه بالسداد و إتخاذ إجراءات متشددة إذا إقتضى الأمر ، أما التأخير راجع إلى عدم قدرة العميل على السداد فإن الأمر يحتاج على قدر من الحكمة لمعالجة الأمور .

فإذا ما لحظ البنك تعسر أحد العملاء في الوفاء بإلتزاماته ، فينبغي أن يطلب القوائم المالية للدراسة و التحليل للوقوف على أسباب العسر المالي الذي يواجهه و إعطائه الحلول لتصحيح الأوضاع كذلك قد يقوم البنك بطلب الميزانية التقديرية للعميل ، و التي تعطي صورة عن طبيعة و نمط إجراء و تعديلات في خطط المنشأة أو إقتراح ببيع بعض الأصول أو حث العميل على السعي لتعديل شروط السداد للموردين أو شروط التحصيل من العملاء ، و من ناحية أخرى قد لايقترح البنك أي تعديل إذ ما إتضح له أن الضروف التي يمر بها العميل هي ظروف طارئة ، بل و قد يقوم يتأجيل القرض و الفوائد و تقديم قروض إضافية لإنقاذ العميل من عسرته أما إذا كشف تحليل القوائم المالية و الميزانية التقديرية عن أن حالة المنشآة ميئوس منها حين إذن ينبغي إتخاذ الإجراءات الكفيلة للمحافظة على حقوق البنك و التي قد تنتهي بإعلان إفلاس العميل .

و الشكل الأتي يعطي ملخصا لسياسة القروض المتعثرة :

الشكل (2- 01) : معالجة القروض المتعثرة

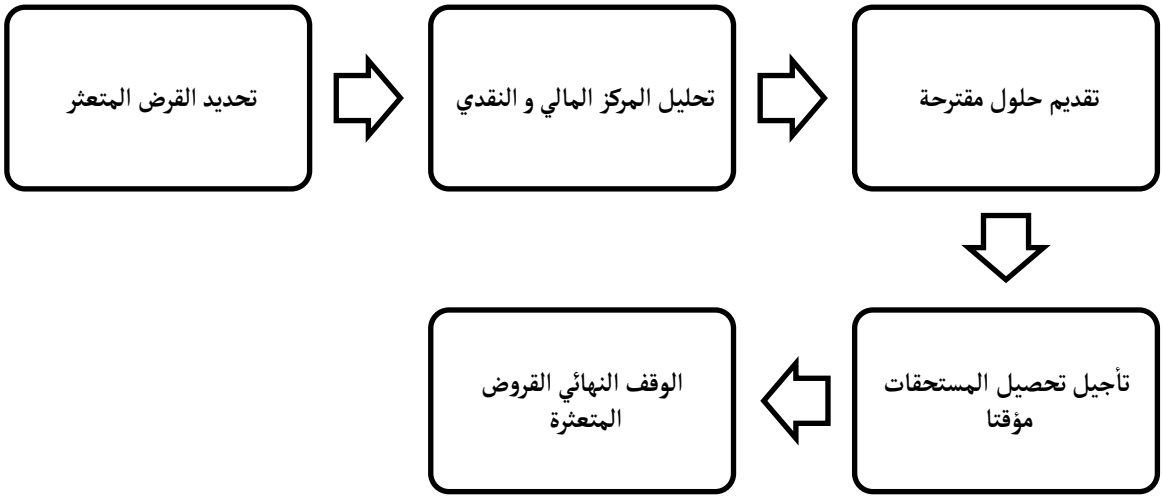

المصدر: منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، ص 216

المطلب الثالث : سياسة الإقراض و مكوناتها .

تعتبر سياسة الإقراض المرشد الذي تعتمد عليه البنوك عند تعاملها مع القروض ، و فيما يلي سنتطرق إلى الأبعاد المختلفة لهذه السياسة حيث سنقوم بدراسة كل من مفهومها و مكوناتها و العوامل المؤثرة فيها مع إبراز أهم أسس هذه السياسة:

الفرع الأول : مفهوم سياسة الإقراض .

ـ تعرف سياسة الإقراض أنها تلك القواعد و الإجراءات و التدابير المرتبطة بتحديد حجم و مواصفات القروض و كذا الشروط و ضوابط منحها و متابعتها و تحصيلها ، حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة .
ـ سياسة الإقراض هي الإلمام بحاجيات المجتمع و أسواق الائتمان التي يخدمها البنك أو يتوقع أن يخدمها ، ولإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال بحيث يخدم التقدم الاقتصادي وفقا للسياسة المرسومة .
ـ كما يمكن تعريفها بأنها إطار عام يحتوي على مجموعة من المعايير و الأسس و الاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بصفة عامة و إدارة القروض بصفة خاصة .[25]

الفرع الثاني : مكونات سياسة الإقراض .

تكون سياسة الإقراض من العوامل التالية:

1- تحديد الحجم الإجمالي للقرض:

يقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل أو لعميل واحد و تتقيد البنوك عادة في هذا المجال بتعليمات و قواعد يضعها البنك المركزي. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم الموارد المتوفرة لدى البنك.

2- تحديد المنطقة التي يخدمها البنك:

يتحدد حجم المنطقة التي يخدمها البنك بنشاطه الإقراضي وفق مجموعة من العوامل هي:
ـ حجم الموارد المتاحة و المنافسة التي تعترض البنك في مختلف المناطق.
ـ طبيعة المناطق المختلفة وحاجة كل منها للقروض.
ـ قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض و الرقابة عليها .

3- تحديد أنواع القروض:

يتم تحديد القروض التي يمنحها البنك وفقا للتقسيمات السابقة (أصناف القروض (، و ترجع أهمية تحديد أنواع القروض إلى الارتباط المزدوج من نوع القرض بين طبيعة نشاط المقترض و طبيعة نشاط البنك .

4- تحديد سلطات منح القرض:

يتم تحديد المبالغ التي يكون لكل من المسؤولين عن الإقراض سلطة الموافقة عليها عند مستويات إدارية مختلفة.

5- تحديد سعر الفائدة على القروض:

يعتبر الدخل الناتج من عملية الإقراض من اهتمامات البنك ،لذا يحظ تحديد سعر الفائدة على القروض بإحكام متناهي و تتأثر أسعار الفائدة مع القروض بعوامل كثيرة أهمها:
ـ أسعار الفائدة المتداولة في السوق.
ـ درجة المنافسة بين البنوك.

[25] رشيد حمريط : ماجستير 2001/2000 : سياسة الودائع و القروض ص22 بتصرف.

ـ حجم الطلب على القروض و حجم الأموال المتاحة لدى البنوك.
ـ تكلفة إدارة القروض و أسعار الفائدة على الودائع.
ـ سعر الخصم الذي يحدد من طرف البنك المركزي.
ـ المركز المالي للعميل المقترض.
ـ درجة المخاطرة التي يضمنها البنك.
ـ حجم القرض و آجال استحقاقه.
ـ نوع القروض سواء بضمان أو بدون ضمان.

6ـ تحديد استحقاق القروض:

يحدد البنك الآجال المختلفة لما يمكن منحه من القروض مع الأخذ بعين الاعتبار أنه كلما زادت مدة استحقاق القرض كلما زادت المخاطر المحيطة بسداده علما أن مدة منح القرض تؤثر في سياسة السيولة و الربحية في البنوك .

7ـ تحديد الضمانات التي يقبلها البنك:

عندما يقوم البنك بمنح قرض مقابل ضمان عيني يأخذ بعين الاعتبار أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض،و الفرق بينهما يسمى"الهامش" و تختلف نسب الهامش على الضمانات من بنك لآخر و هذا بالاستناد إلى القواعد التي يضعها البنك المركزي . و في الضمانات يجب مراعاة عدة اعتبارات أخرى مثل :

ـ وجود سوق للسلعة محل الضمان.
ـ عدم قابلية الضمان للتلف بسهولة.
ـ إمكانية تخزينها بتكلفة معقولة.
ـ سهلة الجرد.
ـ أن لا يكون قد سبق رهنها.

8ـ معايير أهلية العميل:

يقصد بها تحديد القواعد التي على أساسها يتم تقييم قدرة العميل على رد القرض في المواعيد المحددة و مدى رغبته في ذلك،و يعتبر هذا العنصر من أهم العناصر المكونة لسياسة الاقتراض نظرا أن عنصر عملية الإقراض بأكملها يتوقف عليه من حيث إمكانيته على سداد القرض و فوائده من إيرادات و تشمل القواعد التي تحكم تقييم أهلية المقترض للاقتراض النواحي التالية :

ـ سمعة العميل.
ـ مدى مكانة مركزه المالي.
ـ مدى كفاية إيراداته لسداد القرض

9 ـ سجلات القروض:

تضع سياسة الإقراض النماذج و السجلات المطلوب استيفاؤها أو الاحتفاظ بها ، مثل: طلب القرض،مذكرة الاستعلام عن العميل،ميزانيات العملاء و الحسابات الختامية و عدد السنوات ، تقارير المراجع الخارجي ، سجل تاريخي بطبيعة العميل في تسديد القروض في الماضي ، نماذج متابعة القروض .

10ـ نظام متابعة القروض و كيفية معالجة القروض المتعثرة:

في هذا العنصر تقوم سياسة الإقراض بتحديد الإجراءات الواجب انتهاجها ليس فقط في منح القرض و إنما في متابعة تحصيله أيضا و تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط و الحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر و الحالات الواجب تحويلها للقضايا و التقاضي.

11ـ مكونات أخرى تشملها سياسة الإقراض :

إضافة إلى المكونات العشر السابقة لسياسة الإقراض في البنوك هناك عناصر أخرى تشملها ، و من أهمها ما يلي:
*التسهيلات الائتمانية : و هي الحد الأقصى للأموال التي يبدي البنك استعداده لمنحها للعميل خلال فترة زمنية معينة.
*الارتباطات : هي اتفاق مكتوب بين العميل و البنك يوضح فيه الشروط و القيود و مسؤولية كل من الطرفين تجاه الآخر.
*الاعتمادات الدائرة : تعبر عن اتفاق بين البنك و العميل يشمل الحد الأقصى الذي يمنح في فترة محددة و الشروط الإيجابية و السلبية التي يلتزم بها العميل .
*تصفية القروض
*الحد الأدنى لرصيد المقترح .[26]

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض:
تتأثر سياسة الإقراض بعدة عوامل من أبرزها ما يلي:
1- الظروف و الأوضاع الاقتصادية:
إن الطلب على مختلف أنواع القروض المصرفية يتأثر بدورة النشاط الاقتصادي في مجتمع ما و هذه الأخيرة غالبا ما تنطلق مباشرة بعد دورة نشاط البنك ،إذ تبدأ إجراءات إعداد القروض قبل استلام طلبات الإقراض.
2- موقع البنك:
يلعب موقع البنك دورا بارزا في تحديد نوعية و حجم الطلب على القروض الممنوحة .
3- تحليل التكلفة و المخاطرة لعملية الائتمان:
يمثل حجم الإقراض الممنوح من البنوك دلالة لقدرتها على توفير الموارد اللازمة ، حيث يجب على البنك أن يقوم بضمان مستوى معين من الموارد تكون فيه تكلفة آخر مبلغ مودع تتوازى مع الدخل الحدي من آخر مبلغ مقرض أو مستثمر، كما يؤدي كبر حجم البنك إلى زيادة مرونته في توظيف الموارد بشكل أفضل، بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بتحديد معدل المخاطر لكل نوع من أنواع القروض، و اعتماد نسبة فائدة مقارنة بالمخاطرة المنتظرة و ذلك بغرض و ضع الإطار الأساسي المتعلق بمنح القروض.

الفرع الرابع : أسس سياسة الإقراض :
تسعى البنوك أساسا إلى تحقيق عنصرين أساسيين هما:الربحية, و متطلبات السيولة , حيث لا تستطيع إدارة البنوك استثمار كل أموالها في منح و تقديم التسهيلات و المساعدات الائتمانية لأنها بذلك تحقق الربحية دون متطلبات السيولة،و بالمقابل لا يمكنها الاحتفاظ بكل أموالها دون إقراضها ، لأنها ستحقق متطلبات السيولة دون تحقيق مبدأ الربحية ،لذلك فإن إدارة البنوك تسعى دائما إلى تحقيق التوازن بين مختلف أسس السياسة الإقراضية و المتمثلة في : الربحية، السيولة، الأمان،
1- مبدأ الربحية:
تقوم البنوك على أساس هذا المبدأ بقياس كفاءتها و تحقيق الأرباح بالنسبة للبنك، يعني أن إيراداته أكبر من تكاليفه
*و تشمل الإيرادات مايلي:
- الفوائد الدائنة : و هي مجموع التسهيلات الائتمانية.

[26] البنوك الشاملة : عملياتها و إدارتها : عبد الحميد عبد المطلب : مرجع سبق ذكره ص118 بتصرف.

ـ العمولات الدائنة : هي ذلك المقابل الذي تحصل عليه البنوك لقاء خدماتها للآخرين.
ـ فرو قات العملة الأجنبية : هي الأرباح المحققة من شراء و بيع العملات الأجنبية.
ـ إيرادات أخرى : مثل عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، العوائد المتأتية من خصم الكمبيالات ... الخ.
*أما التكاليف تتمثل:
ـ الفوائد المدينة : تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعها.
ـ العمولات المدينة : و هي تلك التي يدفعها البنك إلى المؤسسات الأخرى مقابل تقديمها خدمات للبنك نفسه.
ـ المصاريف الإدارية و العمومية.
و تجدر الإشارة أنه على البنك اقتطاع نسبة معينة من صافي الأرباح في كل سنة ليضعها في الحساب الإجباري ، و يستمر في الاقتطاع حتى يصل إلى الموازاة بين مجموع الاحتياطي الإجباري و حجم رأس المال.

2ـ مبدأ السيولة:

نقصد بمبدأ السيولة مدى قابلية أي أصل للتحول إلى نقود بأقصى سرعة و بأقل خسارة ، و على مستوى البنك فهي قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات سحب المودعين، و الاستجابة لطلبات الإقراض ، و تعتمد السيولة على عدة عوامل أهمها:
ـ مدى ثبات الودائع : أي لا يجوز للعميل سحب الودائع قبل موعد الاستحقاق.
ـ قصر مدة المساعدات البنكية الممنوحة : أي كلما كانت فترة القروض قصيرة كلما اطمأنة البنوك ، لأن التغيرات و التقلبات تحدث في المدى البعيد.

3ـ مبدأ الأمان:

يعود ظهور هذا المبدأ إلى ثقة إدارة البنك بأن كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد، و يتم منح الائتمان للمقترض بالاعتماد على :
سمعة العميل التجارية، انتظام العميل في سداد الالتزامات،هذا من جهة و من جهة أخرى فمن الضروري الاعتماد على كفاءة و خبرة القائمين على المؤسسة المقترضة
و مدى نجاح أعمالها ، و كذا مكانتها في السوق ، إضافة إلى مركزها المالي و ظروف عملها، أي بصفة عامة كل ما يتعلق بالمحيط الداخلي و الخارجي لطالب القرض ، عموما تلجأ إدارة البنك لإتباع سياسة إبعاد العملاء الخطرين ، و ذلك بوضع مجموعة من التدابير الصارمة في منح القروض خاصة عندما يكون الطلب على القرض أكبر من عرض البنوك، حيث تلجأ لفرض شروط تعجيزية كالضمانات الكثيرة، مدة القرض و ذلك دون تغير التسعيرة ، مما يؤدي إلى إبعاد كل العملاء الخطرين من حلقة طالبي القروض.
و بخصوص القرض يتم دراسة حجمه ، و مدى وجود تطابق بينه و بين دخل المقترض ، مدته ، و كذا الضمانات الممنوحة بغرض السلامة[27] .

المبحث الثالث : مواجهة الرقابة الداخلية لأخطار القروض

المطلب الأول : مفهوم المخاطر المصرفية .

السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها ، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر

[27] موترفي أمال : تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل ، دفعة ماجستير 2002/2001 ، ص48 . بتصرف

والسيطرة عليها ، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك .

وان افتراض حالة التأكد التام هو أمر غير واقعي يؤدي إلى نتائج مضللة وغير دقيقة في مجال اتخاذ القرارات المالية والبنكية ، لأن أي مشروع خاضع إلى ظروف المستقبل غير الأكيد، مما يؤدي إلى تباين في عوائده، ولاتخاذ قرارات في ظل ظروف تتميز بعدم كفاية المعلومات وعدم وجود رؤية واضحة للمستقبل. لابد من الأخذ في الحسبان عنصر المخاطرة عند تعيين الاقتراحات.

كما أن تصنيف هذه المخاطر ومعرفة مصادرها من شأنه أن يمكن متخذ القرار تجنبها والوصول إلى قرارات موضوعية.

الفرع الأول : تعريف المخاطر المصرفية.

I. لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطرة، واختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث.والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا سنتعرض للبعض هذه التعاريف كما يلي:

حسب احد الكتاب المخاطرة هي **"ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومي، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين "**

ويعرفها (**WEBSTER**) المخاطرة **" على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة"** حسب هذا التعريف أن ظاهرة المخاطرة هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم تأكد الذي يحيط بنتائج القرارات المستقبلية، وهذا التعريف لا يصلح للتحليل لأنه لا يمكن قياسه.

كما عرفها (**BETTY**) وزملائه المخاطرة **"أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا"**

ويعرفها كاتب آخر على أنها **"هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له".**

ومنه يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم المخاطر المصرفية كما يلي " تعرف المخاطرة بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين . أي إن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المراجعين (**AUDITEURS**) والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتجياته.[28]

الفرع الثاني : تصنيفات المخاطر .

تقسيم المخاطر إلى صنفين أساسيين هما :

1-2-1 التصنيف الأول:يتضمن هذا الصنف على نوعين من المخاطر وهما **:**

- المخاطرة النظامية " العامة " ، و المخاطرة غير النظامية " الخاصة ".

ا – المخاطرة النظامية: (RISQUE SYSTEMATIQUE)هناك عدة تعريفات لهذا النوع من المخاطرة: "هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات

[28] طارق عبد العال ،دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، المكتب العربي ،القاهرة ، 2000، ص 260 .

القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات" تعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تأثر على السوق مصدر المخاطرة النظامية حيث لا يتم القضاء على المخاطرة النظامية بالتنويع، لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل.

ب- المخاطرة غير نظامية: (RISQUE NON SYSTEMATIQUE):وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، فالتغيرات مثل إضراب العمال والأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية وتغير أذواق المستهلكين و الدعاوى القضائية، تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المنتظم مستقلا عن العوامل المؤثرة على الصناعات و الأسواق والأوراق المالية الأخرى.نظرا لأن المخاطرة غير نظامية، تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات، لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدى يمكن كتابتها في شكل معادلة:

المخاطرة الكلية = المخاطرة النظامية+ المخاطرة غير نظامية

- النصيب الأكبر من المخاطرة الكلية، يعود إلى المخاطرة النظامية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها. يمكن التقليل من المخاطرة غير النظامية وذلك عن طريق التنويع، ولكن لا يمكن تجنب ما يسمى بالمخاطرة النظامية وهو ما يمكن أن نوضحه بالتعريف التالي :

"The Individual Risk Of Securities Can Be Diversified Away, But " The Contribution To The Total Risk Caused By The Covariance Terms Cannot Be Diversified Away

الشكل(02 -02) : أنواع المخاطرة و حالات التنويع و عدم التنويع

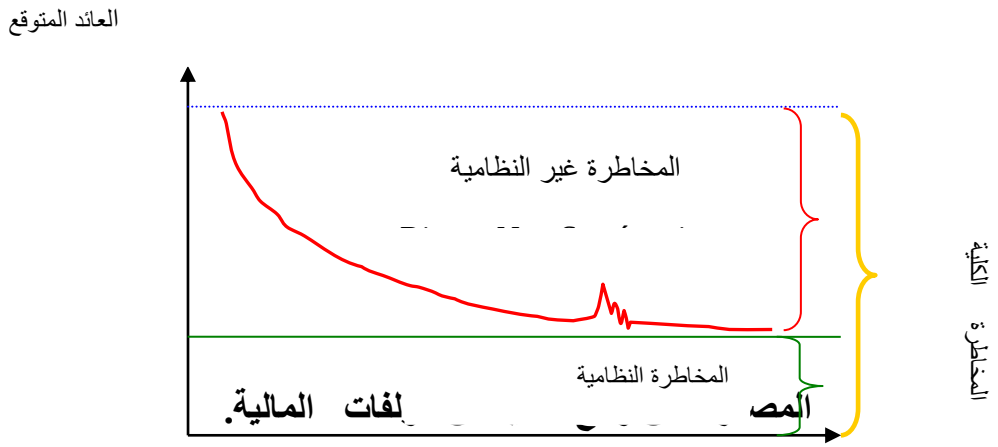

- على المستثمر في حالة التنويع بالنسبة للمخاطرة العامة أن يركز تنبؤه على حركة السوق وخاصة المخاطر الاقتصادية العامة ومخاطر السوق المالية مثل (التغير في سعر الفائدة والتغير في أسعار الصرف ومخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد).

- كذلك إذا توقع صعود السوق فعليه زيادة المحفظة من الأوراق المالية ذات الـ (β) المرتفعة والعكس صحيح.

- أما في حالة عدم التنويع، إذا أراد المستثمر الحصول على عائد مقابل تعرضه للمخاطرة الخاصة أو غير سوقية من خلال تحليله الدقيق للسهم يجب عليه التركيز على مصادر المخاطرة غير نظامية، التي هي في حد ذاتها غير مرتبطة يبعضها البعض، وتخضع أيضا إلى عوامل مؤثرة في المخاطرة النظامية.

2-2- 1التصنيف الثاني:تتعرض البنوك إلى نوعين رئيسين من المخاطر هما:المخاطر الماليةومخاطر العمليات(التشغيل)

ا- **المخاطر المالية** : وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك . وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك ووفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

ا-1 المخاطر الائتمانية(القروض) (Risques de crédit): إن مفهوم القرض أثبت في كثير من المرات أنه لا يوجد هناك قرض بدون مخاطر, مهما كانت الضمانات المقدمة. فالخطر ملتصق بالقرض ولا يفارقه, والبنكي يجب عليه دائما الحذر من أن لا يتمكن المدين من الوفاء بالتزامه.ومن أمثلة مخاطر الائتمان أو القروض مثل مخاطر توقف المدين عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك ، أو مخاطر التركز الائتماني ، أو فشل البنك في تحديد جودة الأصول وما يترتب على ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة .هذا وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و/ أو الإعتمادات المستندية.

ا-2-مخاطر سعر الفائدة: يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق، بصفة عامة وتميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع أو الانخفاض معا على المدى الطويل.

إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل أقساط القروض من خصوم بنكية. عندما يحول البنك ديونا أو قروضا قصيرة الأجل إلى قروضا طويلة الأجل, فإنه يتعرض لانخفاض أو تدهور هامش فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة. النتيجة المباشرة, هي أن الناتج البنكي الصافي ينخفض بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية (EN COURS) وارتفاع تكلفتها المتوسطة.

"خطر سعر الفائدة يعرف بالحالة التي يجد فيها البنك مردوديتة تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة"

مع تنوع وتطور الوسائل المالية المتعلقة لجمع المصادر والموارد البنكية وتوزيعها في شكل قروض فإن اختلاف شروط سعر الفائدة أصبح ضرورة لا مفر منها, دافعا بذلك البنوك إلى ضبط الخطر بدقة وتسيير بفعالية ونجاح، في الحقيقة, تجربة البنوك الجزائرية بينت القدرة على المواجهة (LA VULNERABILITE) للنشاط البنكي أمام هذا الخطر،إن الانخفاض التدريجي لأسعار الفائدة ابتداء من 1995 والذي يعتبر منطقيا لان سعر الفائدة للسحب على المكشوف (LE DECOUVRE) مثلا أنتقل من 23.50 % إلى 10.25% في بداية التسعينات وبالمقابل فان معدلات الفائدة الدائنة (التوظيفات كانت مكتتبة بمعدل فائدة ثابت يقدر 20.50% وأكثر) أثرت ببطء على مردود يته البنوك الجزائرية لأجل هذا ، وبغرض الحد من خطر سعر الفائدة ،فان البنوك الجزائرية كانت مدفوعة لتبديل وإحلال القروض الممنوحة بمعدلات فائدة ثابتة بقروض ذات معدلات فائدة متغيرة.

العامل المهم في وجهة نظر نتائج البنك يبقى هو مستوى معدلات الفائدة وحركته : والذي يسمى بخطر الهامش الإجمالي ، والذي يتمثل في استمرار تنامي ارتفاع تكلفة جمع الموارد بسرعة أكبر من مرد ودية القروض. وهناك أنواع أخرى لمخاطر الفائدة منها : مخاطر إعادة التسعير ، التي تنشأ من الاختلافات الزمنية في فترة الاستحقاق للأسعار الثابتة وأسعار البنك أصول العائمة . ومخاطرة العائد ، التي تنشأ عن التغيرات في انسياب منحنى العائد وشكله والمخاطرة القاعدية التي تنشأ من علاقة غير صحيحة في الأسعار المكتسبة والمدفوعة بإدارات مختلفة .

ا-4-مخاطر السيولة : تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدى إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة ، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها :

-ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدى إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق

-سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة

-التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

ا-5 مخاطر التضخم:وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض للقوة الشرائية للعملة.

ا-6 أسعار الصرف: تتمثل مخاطرة العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف. وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الأصول والخصوم ذات العملات الأجنبية.وبصفة تمثل المخاطر الناتجة عن التعامل بعملات أجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقضي الإلمام الكامل والدراسة المعمقة عن أسباب تقلب الأسعار.

ا- 7مخاطر السمعة : وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن ، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات البنكية الالكترونية .

ب- مخاطر العمليات : يشمل هذا النوع من المخاطر العملية الناتجة من العمليات اليومية للبنك ، ولا يتضمن عادة فرصة للربح ، فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها ، وعدم ظهور أية خسارة للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير ، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات ، ويشمل هذا النوع من المخاطر مايلي :

ب-1الاحتيال المالي والاختلاس :في دراسة شملت 6 دول فان حوالي 60 % من متوسط حالات الاختلاس في أي بنك قام بها موظفون و 20 % قام بها مديرون . وتشير الدراسة إلى أن حوالي 85 % تقريبا من خسائر العمليات في البنوك خلال السنوات الخمس كانت لخلل في أمانة الموظفين ، وفي دراسة أخرى أن الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير مابين 10 % إلى 18 % في البنوك ؛نظرا لتزايد استخدام التقنية في العمليات البنكية ، وهو ما أدى إلى تطور الفرص للإعمال الإجرامية ، التي تطورت أساليبها وصعب اكتشافها من خلال الوسائل العالية التقنية .

ب-2الجرائم الالكترونية : تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا وتتمثل في المجالات التالية :

أجهزة الصرف الآلي ، بطاقات الائتمان ، نقاط البيع ، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال التواطؤ مع الموظفين ، تبادل البيانات آليا ، وغيرها .

ب-3المخاطر المهنية: تتعرض البنوك عموما إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية لأكبر أشكال مخاطر العمليات انتشارا في القطاع البنكي ، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة ،عن تلك المؤثرة على ذات البنك ، علما بان الالتزامات تنشأ من مصادر أخرى منها : ممارسات موظفي البنك ، الخدمات المقدمة للزبائن ، الالتزامات البيئية ، دعاوى المساهمين ، متطلبات التزامات المقترضين وغيرها .

بعد التعرض لمفهوم المخاطرة وتصنيفاتها وما هي أهم المخاطر البنكية نأتي إلى طرق قياس وضبط المخاطر البنكية .

الفرع الثالث : إدارة المخاطر بالبنوك .

أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية، وتمشيا مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد بدأت البنوك الجزائرية مؤخرا في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنوك من اجل القيام بالمهام التالية :

- تقدير المخاطر ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها بما لا يؤثر على ربحية البنك .
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير .
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق ، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.
- مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل.

الجدير بالذكر أن حسن إدارة المخاطر يستوجب الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية والتي نذكر أهمها على النحو التالي:

- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر " يناط بها مسئولية وضع السياسات العامة ، بينما تتولى الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر تطبيق تلك السياسات، كما تقع على عاتقها المسئولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة.
- يتم تعيين مسئول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه الدراية والخبرة الكافية في مجال عمله وفى مجال خدمات البنك .
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك ، مع وضع مجموعة شاملة من الحدود والسقوف الاحترازية للائتمان والسيولة بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.
- لابد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية .
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة تقوم بالمراجعة على جميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر .
- وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات.

وهذا مايلاخظ من خلال التعليمة رقم 91/34 الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر التي تحدد النسب التحفظية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية ، والتعليمة رقم 94/74 الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 1994 والمتمة للتعليمة السابقة ، وكذلك المواد القانونية الصادرة في قانون 90/10الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 المعدل والمكمل المتعلق بالقرض والنقد خاصة ما تعلق بالدور الذي يجب أن تلعبه اللجنة المصرفية في تطبيق التعليمات التي يصدرها بنك الجزائر للبنوك التجارية ومدى الالتزام بها وغيرها من التعليمات المحددة للعمل البنكي

تغطى مراقبة المراقبة كل نظم المعلومات المخاطرة ورفع التقارير والأفعال التالية. وحتى عندما تكون النظم وأدوات القياس المخاطرة متطورة بشكل جيد، فإن تنظيم أعمال رفع التقارير وأعمال التصحيح يحتاج إلى الكثير من الاهتمام وحيث أن الإختلالات الوظيفية يمكن أن يكون لها عدد كبير من الأسباب، فإن بعض المبادئ يمكن أن تساعد في تصميم نظام سليم منها:

- -قواعد الإدارة لا ينبغي أن تقيد عملية تحمل المخاطرة بدرجة كبيرة، لذا يجب عدم الإبطاء في عملية اتخاذ القرار
- ينبغي أن يكون هناك حوافز للإفصاح عن المخاطر عندما تكون موجودة بدلا من تشجيع المديرين على إخفائها.
- وحدات الأعمال التجارية التي تولد المخاطرة يجب أن تكون مميزة عن تلك التي تكون رسالتها الإشراف على المخاطرة والحد منها.وهناك مطلب أساسي هو فصل متحملي المخاطر عن المراقبين.

ورغم أن هذه المبادئ متعارف عليها بوجه عام إلا أن وحدات الرقابة لا تمتلك بالضرورة كل المعلومات الكفيلة بضمان (مستوى ثاني) من الرقابة بكفاءة، وفي بعض الحالات لا تكون لها الخبرة الكافية لفهم المعاملات المعقدة في مجالات أسواق رأس المال وتمويل المشاريع.إن دور إدارة المخاطرة هو إيجاد توازن بين الالتزام بالقواعد المقيد للمخاطرة والقدرة على تنمية الأعمال. بين الإفصاح عن المخاطرة وحوافز الإدارة السارية داخل المؤسسة، تعتمد كفاءة مراقبة المخاطرة بدرجة عالية على أدوار وتأثير وحدات الأعمال ووحدة الرقابة على المخاطر.

المطلب الثاني : مخاطر القروض و كيفية قياسها .

رغم أن تقديم القروض يعتبر من الوظائف الأساسية للبنك باعتبار ه مصدر دخله ، فانه يشكل مصدر المشاكل التي يمكن أن يقع فيها ، وذلك نتيجة المخاطر التي تكتنف عملية الإقراض .

رغم تعدد تعار يف مخاطر القروض فإنها تتفق على أن الخطر ملازم للعمل البنكي ، إلا أن حدته وقوة تأثيره تختلف من لابنك لأخر حسب القدرة على التنبؤات ، الاستعدادات (الإجراءات الوقائية) وأساليب مواجهته في الوقت المناسب (الإجراءات العلاجية).

للتقليل من حدة الخطر يقوم البنك باتخاذ جملة من الإجراءات كتقسيم الأخطار ، التزويد بالضمانات الكافية ، دراسة جيدة لوضعية السوق و المنافسة وتغيرات مؤشراتها ، وتتبع وضعية عملائه وغيرها من الإجراءات التي تجعل القرض في ضمانات شبه أكيد .يمكن تقسين مخاطر القروض إلى :

3. 1 المخاطر الخاصة: وتنقسم بدورها إلى:

1-1 خطر عدم التسديد :

1-2 الخطر الإداري والمحاسبي
1-3 طبيعة النشاط الممول
1-4 العميل أو العملية موضوع التمويل
1-5 تقلبات أسعار الصرف

2 المخاطر العامة: تنقسم إلى:
2-1 خطر عدم القدرة على التحصيل
2-2 خطر تجميد الأموال
2-3 خطر السيولة
2-4 خطر معدل الفائدة
2-5 خطر السحب على المكشوف

3 – مخاطر أخرى:
3-1 عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم (7)
3-2 الخطاء في تقدير منح القروض الصحيحة .

الفرع الثاني : قياس مخاطر القروض .

تتحدد مخاطرة القروض من خلال الخسائر في حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين أو في حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض. يمكن تحليل القروض على ثلاثة أبعاد هي : مخاطرة العجز عن السداد، مخاطرة التعرض ومخاطرة الاسترجاع ويمكن إيضاح في الشكل التالي :

الشكل(3-2) : أنواع المخاطر الناتجة عن العجز في التسديد

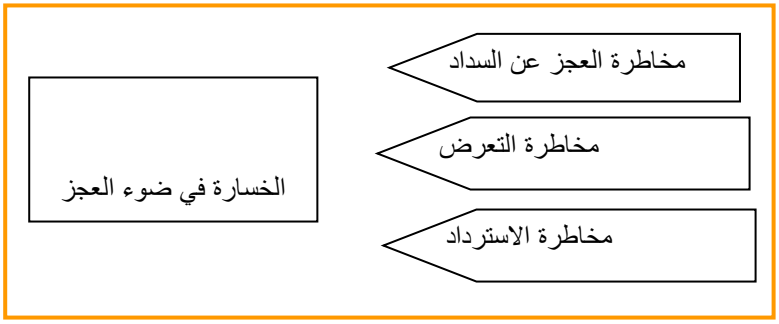

المصدر : طارق عبد العال، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 244.

ا ـ**مخاطرة العجز عن السداد:**مخاطر العجز عن السداد هي احتمال حدوث عجز في السداد، ويجب تعريف حدث العجز عن السداد، ثم التعرف فيما بعد إلى البدائل الممكن استخدامها لتقدير الاحتمالات.

ب- مخاطرة التعرض:تنتج مخاطرة التعرض نتيجة عدم التأكد من المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة، وبالنسبة لبعض التسهيلات لا تكون هناك مخاطرة تعرض تقريبا، ويتم سداد القرض المستهلك في نطاق جدول زمني تعاقدي بحيث تكون الأرصدة المعلقة المستقبلية معلومة مستقبلا باستثناء حالة الدفع المسبق.

جـ مخاطرة الاسترداد:إن الاستردادات في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها ، وهي تتوقف على نوعية العجز وعوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض ، نوعية مثل هذه

الضمانات ، التي يمكن أن تكون ضمان أو ضمانات طرف ثالث والسياق الموجود وقت العجز عن السداد.

2-3 النماذج المستخدمة في دراسة الوضع المالي للمؤسسات الفاشلة للحد من مخاطر القروض :

بدأ اهتمام الباحثين بتحليل الأوضاع المالية للمؤسسات الفاشلة في بداية الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (**AICPA**) وهيئة البورصة (**SEC**) ، وذلك لتحديد مدى مسؤولية مندوب الحسابات في اختبار صحة فروض استمرارية المشروع، وبالتالي عن دوره في الإنذار المبكر عن حوادث إفلاس المؤسسات، ويعتبر(BEAVER) أول من قام بدراسة في هذا المجال عام 1966 فبنى نموذجا يقوم على ما يعرف بالنسب المالية المركبة، وتبعه في ذلك عدد من الباحثين في كل من بريطانيا، والولايات المتحدة وكندا سنتذكر على بعض هذه الدراسات حسب تاريخ نشرها.

ALTMAN-1 (1968) ، LEN-2(1971)، DEAKIN-3(1971)، ALTMAN AND ME GOUGH-4 (1974)

ARGENTINIA-5 (1976)، MOYEN-6(1977)، OHLSON-7(1980) ، KIDA-8(1981)، BOOTH-9(1983)، COMPISI AND TROTMAN-10(1985)، SHERROD-11(1987)، KOH-12(1990)، HART-13 (1992) ، TRAFFEL-14(1996)، TAN-15(1999).

تختلف النماذج المقترحة المشار إليها من حيث الشكل والمضمون ،فمن حيث الشكل فإنها تعتمد على النسب المالية المركبة، ما عدا (LEN, 1971) الذي اعتمد عليه الانتروبي (ENTRPY) ومن حيث المضمون تعتمد أغلبها على تحليل البيانات المالية المنشورة وغير المنشورة. وما تجدر الإشارة إليه هي أن هذه النماذج لا يمكن تطبيقها بالصيغة الأصلية لدراسة احتمال فشل المؤسسة في كل الظروف، وذلك لأن لظروف البيئة التي تمت فيها الدراسات السابقة قد تختلف عن ظروف التي تمر بها المؤسسة اليوم، موضوع الدراسة مثلا بالجزائر، إذن يصبح من المفيد لتعرض لبعض من النماذج السابقة الذكر بنوع من الاختصار.

أ- **نموذج (1974 ALTMAN AND MCGOUGH):** يقوم هذا النموذج على ما يعرف بتحليل الانحدار المتصل (DISCRIMINAL PROGRESSION ANALYSIS) الذي بموجبه توصل إلى المعادلة التالية:

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

الجدول(1-2) : **نموذج (1974 ALTMAN AND MCGOUGH)**

المتغير	النسبة
X_1	رأس المال العامل /مجموع الأصول سنة النشاط
X_2	الأرباح المحتجرة/ مجموع

	الأصول
X_3	**EBIE/ مجموع الأصول سنة ربحية**
X_4	**القيمة السوقية للأسهم/ مجموع الخصوم**
X_5	**المبيعات / مجموع الأصول**
Z	**دليل أو مؤشر الاستراتيجية**

المصدر : عبدالرحمن البواردي, نوفان العليمات ، دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بسياسة تنويع الاستثمار : دراسة ميدانية

وبموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات وذلك حسب قدرتها على الاستمرارية بموجب نقطة قطع (Z) قدرها 2.6875.

الجدول(2-2): وضعية المؤسسة

وضعية المؤسسة	**قيمة (Z)**
1-المؤسسات الناجحة والقادرة على الاستمرار	**Z≤2.6875**
2-المؤسسات الفاشلة يصعب تحديد وضعيتها	**2.6875>Z>1.81**
3-المؤسسات الفاشلة التي يحتمل إفلاسها	**Z < 1.81**

المصدر . عبدالرحمن البواردي, نوفان العليمات ، مرجع سبق ذكره .

هذا النموذج قد أثبت أثناء تطبيقه قدرته على التنبؤ بحوادث الإفلاس في حدود 82% قبل سنة من حدوث واقعه الإفلاس وبنسبة 58% قبل سنتين من وقوعها "[1][8].

ب-نموذج (KIDA 1981): تم بناء هذا النموذج على 5 متغيرات (النسب المالية) رئيسية من شكل معادلة انحدار متعـدد كما يلي:

$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.416X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$ حيث:

جدول(2-3): نموذج **KIDA**

المتغير	**السنة**

X_1	**الربح الصافي/ مجموع الأصول**
X_2	**حقوق المساهمين/ مجموع الخصوم**
X_3	**الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة**
X_4	**المبيعات / مجموع الأصول**
X_5	**النقدية/ مجموع الأصول**

ا

المصدر : عبدالرحمن البواردي, نوفان العليمات ، مرجع سبق ذكره

يعتبر هذا النموذج المؤسسة فاشلة عندما 0› Z ، وقد أثبت نجاح هذا النموذج في التنبؤ بحالات الإفلاس قبل سنة بنسبة 20%.

جـنموذج(BOOTH 1983): أجريت الدراسة التي اشتق منها (BOOTH) نموذجه الخاص في بريطانيا وقد مزج فيها الباحث بين التحليل المالي بالنسب (RATIOS) وتحليل المكونات، القائم على مقاييس المعلومات (ENTROPY) ذلك ما جعله يتميز بقدرة تنبؤ تصل إلى 95% قبل سنة من واقعه الإفلاس.

دـنموذج(ARGENTI 1976): وهو ما يعرف بـ(A.SCORE)، حيث بجمع فيه ما بين أسلوب التحليل المالي، وأسلوب تحليل المخاطر، ويعتمد معايير مختلفة لتقويم حالة المؤسسة المقترضة،تجمع بين المؤشرات المالية، والمؤشرات النوعية أو الوصفية وأن كان يعطي للثانية وزنا كبيرا، ويعتبر هذا النموذج أداة الاستشراف المخاطر أكثر منه نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي، وما يؤخذ على هذا النموذج هو احتماله للعوامل الأخرى وذلك لتركيزه فقط على ظروف المؤسسة المقترضة، وحسب هذا النموذج المؤسسة الفاشلة عادة بالمراحل التالية:

1-حدوث عيوب تؤدي إلى ← حدوث أخطاء تؤدي إلى ← ظهور أعراض الفشل ← باستخدامها تؤدي إلى الفشل الفعلي.

هـنموذج (SHERRORD 1987): يعتبر هذا النموذج امتدادا لجهود مجموعة الباحثين الذين سبقوه في هذا الميدان لكن ميزة هذا النموذج تتمثل في أنه أوجد نوعا من العلاقة بين درجة المخاطرة للقروض من جهة، وتحدد نوعية من جهة ثانية، وذلك كأساس لتسعير القروض ومن ثم تقويم نوعية أو جودة محفظة لأوراق القروض في البنك، إن هذا النموذج المبني على النسب المالية التالية:

جدول (4-2): **ـنموذج (SHERRORD 1987)**

	النسبة	**نوعها**	**وزنها النسبي بالنقاط**
1	راس المال العامل/ مجموع الأصول	مؤشر سيولة	18.0
2	الأصول المتداولة/ مجموع الأصول	مؤشر سيولة	9.0
3	صافي حقوق المساهمين/ مجموع	مؤشر	3.5

	الخصوم	ملاءة	
4	صافي ربح قبل الضريبةEBIT/ مجموع الخصوم	مؤشر الربحية	20.0
5	مجموع الأصول/ مجموع الديون	مؤشر ملاءة	1.2
6	صافي حقوق المساهمين/ مجموع الأصول الثابتة	**مؤشر ملاءة**	0.1

المصدر : عبدالرحمن البواردي, نوفان العليمات ، مرجع سبق ذكره

وتحدد الفئة التي سيصنف فيها القرض عن طريق ضرب كل نسبة من النسب. الستة في معاملها، لتمثل الحصيلة الإجمالية للنقاط الممثلة لأوزان هذه النسبة مؤشرا للجودة سيتخذ كأساس تصنيف القروض فإذا رمزنا لهذا المؤشر بالرمز (I) فإنه يمكن تصنيف القروض التي تتكون منها المحفظة تنازليا حسب جودتها في الفئات الرئيسية التالية:

الجدول(5-2): مؤشر جودة القروض

الترتيب	**فئة القرض**	**مؤشر الجودة (I)**
1	فئة أولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	**I≥25**
2	فئة ثانية (قروض قليلة المخاطرة)	**25> I≥20**
3	فئة ثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	**20> I≥5**
4	فئة رابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)	**5>I≥5-**
5	**فئة خامسة(قروض خطيرة جدا)**	**I<5-**

المصدر : عبدالرحمن البواردي, نوفان العليمات ، مرجع سبق ذكره

من بيانات هذا النموذج الواردة في الجدولين يتبين لنا ما يلي:

1-يعطي ترجيح أكبر النسب التي تبين مدى قدرة الزبون على السداد وهي نسب السيولة ونسب الملاءة، في حين لم يشمل النموذج الأعلى نسبة واحدة هي نسبة الربحية، وهو أمر طبيعي باعتبار أن النموذج يركز على قدرة الزبون على السداد.

2-أن المؤشر (I) يسر في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة، بمعنى ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل علىانخفاض درجةالمخاطرة المتصلة بالقروض. إن النماذج الكمية السابقة تصلح لاتخاذ قرارات الإقراض قصيرة الأجل، بينما هناك نموذج الذي يبني على مؤشرات ذات طبيعة نوعية (QUALITATIVE) والذي يصلح لاتخاذ قرارات لإقراض طويلة الأجل.

و-النموذج النوعي (الوصفي) لتصنيف مخاطر الائتمان-القروض:يعتمد هذا النموذج على معايير ومتغيرات أخرى تختلف عن الوضع المالي للمقترض، ويمكن حصر هذه المتغيرات في ستة عناصر رئيسية، حيث يعطي لكل منها وزن نسبي. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(6-2) اوزان متغيرات للنموذج النوعي

الرقم	العناصر	الوزن النسبي
1	الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة	%10
2	المركز التنافسي للمؤسسة	%15
3	الأداء التشغيلي	%20
4	التدفق النقدي	%25
5	الوضع المالي	%15
6	الإدارة (التسيير)	%15
	المجموع	%100

المصدر : عبدالرحمن البواردي, نوفان العليمات ، مرجع سبق ذكره

وحسب هذا المعيار تصنف القروض إلى ستة فئات رئيسية هي:

- -استثنائي (Exceptional) أو عديم المخاطرة.- ممتاز(excellent) أو قليل المخاطرة.- جيد (Strong) المخاطر عادية.
- -مقبول (Acceptable) المخاطر ضمن المستوى المقبول إلى حد ما.-ضعيف (مشكوك فيه) (Doubtful) المخاطر مرتفعة.-دين معدوم (loss) المخاطرة مرتفعة جدا.[29]

الفرع الثالث : الإجراءات ووسائل الحد من خطر القروض :

[29] د. حسين بلعجوز ، إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف –المسيلة- الجزائر .

من مهام الصيرفي العمل على تفادي أو الحد من الإخطار المرتبطة بنشاطه ، خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض ، وذلك باستعمال الوسائل والإجراءات التالية :

1- **تبني أنظمة الخدمة (EXPERETS SYSTEM) في مجال اتخاذ القرار :**

1. تعتبر أنظمة الخبرة من الوسائل التقنية الحديثة جدا في اتخاذ القرارات على أي مستوى من مستويات التسيير بداخل المنظمة، أن أنظمة الخبرة مصممة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المالية. من الأمثلة الشائعة حول أنظمة الخبرة المطبقة في المجال الملي ما يعرف باسم EVENT, FINEX, TAXADVISOR . الأول مطبق في مجال المراجعة المحاسبية، والثاني موجه للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحليل المالي، في حين أن EVENT موجه لإغراض تشخيص النمو الاقتصادي.

2- **التحكم في المخاطر الخاصة:**

a. يمكن التحكم في المخاطر الخاصة بتحرير اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضع قيود التصرفات المستقبلية لإدارة المنشاة إذا اقتضى الآمر، أو يعطيه الحق في المطالبة بتسديد القرض وفوائده في حالة مخالفة العميل لأي من شروط الاتفاق. ويمكن للبنك إتباع أسلوب أخر يتمثل في طلب تقديم رهن في صور مختلفة، أو عقد اتفاق مع بنك أخر للمشاركة في تمويل القرض (8)

3- **التحكم في المخاطر العامة :**

b. التحكم وتسيير المنشاة للمخاطر العامة ينصب أساسا حول الإجراءات الوقائية لتفادي أو الحد من بعض مخاطر القروض والمتعلقة أساسا بارتفاع أسعار الفائدة وكيفية تجنب مخاطر التضخم والدورات التجارية ونخاطر السوق (9)

2. **إجراءات ووسائل أخرى للحد من الإخطار المصرفية :**
3. **توزيع خطر القرض:** إذا كان حجم القرض كبيرا و مدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى و ذلك لتجنب خطر عدم التسديد بمفرده.
4. **التعامل مع عدة متعاملين :** تجنبا لما يكمن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركيز نشاطات المصرف مع عدد محدود من المتعاملين ، فانه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين حتى إذا وقع ما لم يكن في الحسبان من عسر أو إفلاس لالحد المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير .
5. **تمويل أنشطة و قطاعات مختلفة :** أن البنك تجنبا منه لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود احد القطاعات دون غيره ، يلجا إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة و القطاعات ، حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط معين بإرباح من نشاط أو قطاع أخر .
6. **عدم التوسع في منح الائتمان :** أن البنك التجاري يهدف أساسا إلى الربح و الذي يكون الموجه الأساسي أو الرئيسي لنشاطه . لذلك فانه يراقب نفيه باستمرار تجنبا للغرور بفرص الربح المتوقعة ، و يعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود ، بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض و كذا هيكله المالي خاصة ما يتعلق بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله .
7. **العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية :** بحيث أن البنك يكون على اطلاع دائم و مسبقا بقدراته التمويلية (كمية ، الكيفية أو الزمنية) حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي

يمكن له أن يقدمها كقروض بأخذه بعين الاعتبار للأحوال الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية و الطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض .

8. **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك :** لكي يمكن للبنك أن يتجنب الكثير من الإخطار خاصة ما تعلق منها بجانبيها الإداري و المحاسبي ، ينبغي له أن يدعم و يطور أجهزة رقابته الداخلية ، لما لها من أهمية في متابعة مختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ثم بالإخطار التي يمكن أن تحدث و اكتشافها في الوقت المناسب و اتخاذ القرارات اللازمة للحد منها في حينها .
9. **التأمين على القرض:** لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التامين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك متعاملة بالتامين، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.
10. **العمل على استخدام أساليب التكنولوجية المعاصرة في مجال النشاط المصرفي:** و تطوير الصناعة المصرفية في مجال الإقراض خاصة، تجنبا لخطر عدم التسديد و كذا خطر تجميد الأموال المصرفية.
11. **تحري الدقة و الحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة :** و ذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض و لجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه .
12. **تكوين العنصر البشري و المتخصص في النشاط المصرفي :** و القادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية و النقدية المحلية و الدولية ، و الذي يمكن أن يجنب المصرف مخاطر بتكلفة اقتصادية ، انه فضلا عن الإجراءات و التدابير التي يتخذها البنك تجنبا للمخاطر التي يمكن أن تحدث ، نجد أن هذه الإجراءات و التدابير التي يتخذها البنك تجنبا للمخاطر التي يمكن أن تحدث ، نجد أن هذه الإجراءات و الوسائل عادة ما تكون مرفقة بضمانات للقروض الممنوحة مهما كان هذه الضمانات و طبيعتها .

المطلب الثالث : دور الرقابة الداخلية في الحد من أخطار القروض .

نظرا لنطاق وتنوع المخاطر الكامنة في أنشطة البنوك ، والرقابة الداخلية هي أداة أساسية لإدارتها وسياسة إدارة المخاطر الخاصة بهم. وبالتالي يساهم بشكل كبير في استدامة الأنشطة. يقع هذا التحكم ضمن إطار تنظيمي صارم للغاية على المستوى الوطني ويجعله موضوع العمل الدولي (لجنة بازل ، الاتحاد الأوروبي).

يتعلق الأمر بجميع أصحاب المصلحة في المجموعة : هو في المقام الأول مسؤولية العمليات ، ولكنها تشمل أيضا عددا من المديريات المركزية ، و رئيس إدارة المخاطر ، الأمانة العامة (خاصة المسئولة عن الامتثال) ، وجميع الإدارات المالية للمجموعة ، وكذلك إدارة فحص دوري.

يتم تحديد تنظيم وإجراءات إدارة المخاطر على أعلى مستوى ويتم توفير الحوكمة من قبل مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي.

- **مجلس الإدارة:** يحدد استراتيجية الشركة عن طريق افتراض والسيطرة على المخاطر، ويضمن لها التطبيق. في غضون ذلك، لجنة التدقيق والرقابة الداخلية ومخاطر هي الأكثر مسؤولية عن دراسة الاتساق في مراقبة المخاطر والإطار الداخلي وفقا لهذا الإطار وللقوانين واللوائح. وتجري بانتظام مراجعة شاملة لنظام إدارة والوقاية و تقييم المخاطر.
- **المديرية العامة**

تتقدم على الأقل مرة في السنة إلى مجلس الإدارة (في كثير من الأحيان إذا كانت الظروف تتطلب ذلك) . برئاسة المديرية العامة ، ثلاث لجان متخصصة بالرقابة المركزية على الرقابة الداخلية والمخاطر:

1. **لجنة المخاطر**

يتعامل مع المبادئ التوجيهية الرئيسية للمخاطر ، بما في ذلك الإشراف على المخاطر المختلفة والهندسة وتنفيذها
و مراقبة هذه المخاطر. متابعة من لجنة المخاطر

2. **لجنة المالية**

في إطار إدارة السياسة المالية للمجموعة ، والتحقق من صحة مراقبة وإدارة ومراقبة المخاطر الهيكلية ومراجعة التغييرات في المخاطر الهيكلية للمجموعة من خلال التقارير الموحدة من قبل الإدارة المالية.

3. **لجنة تنسيق الرقابة الداخلية (CCIC)**

الذي يدفع التماسك وكفاءة نظام الرقابة الداخلية بالكامل من قبل من خلال نائب الرئيس التنفيذي. يجمع بين الأمين العام ، مدير المخاطر ، المدير المالي ، ومدير نظم المعلومات الأمنية للمجموعة ، و مدير الموارد البشرية ، المفتش العام ومدير تنسيق الرقابة الداخلية.[30]

خلاصة الفصل :

تواجه البنوك اليوم وخاصة تلك المصنفة في الدرجة الثانية من حيث درجة المخاطر ، ومنها البنوك الجزائرية والعربية على حد السواء تحديات لضمان بقائها وتحقيق أهدافها ، لان إدارة المخاطرة هي ضمان البقاء في السوق وليس إلغاء المخاطرة كلية ، لان هذا غير ممكن إن لم يكن مستحيلا في عالم يتميز بالديناميكية ، والتوجه نحو العولمة المالية التي تفرض تحديات أخرى على هذه البنوك الجزائرية والعربية على وجه الخصوص ،ولذا وجب عليه اعتماد الأسلوب العلمي في إدارة المخاطرة. إن أسلوب إدارة المخاطرة هو علم وفن في آن واحد ، فهو علم لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي في البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية ، وهو فن لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية على البنوك ، مع الالتزام بالحذر اتجاه المخاطرة بما يجعل إدارتها دائما في من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية ، ومن ثراء الخبرة الطويلة في العمل البنكي . ولإنجاح إدارة المخاطر البنكية يتطلب توافر عناصر أساسية لكي تحقق هذه الإدارة نجاح ملموس ينعكس على

[30] عبدالرحمن البواردي, نوفان العليمات ، دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بسياسة تنويع الاستثمار : دراسة ميدانية

العمل البنكي ، ومن هذه العناصر نذكر : الشفافية والإفصاح عن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالبنك ، كما أن التعاون بين البنك المركزي والبنوك التجارية يعد عنصرا أساسيا في نجاح إدارة المخاطر البنكية ، بهدف تحقيق مستلزمات التنظيم والرقابة ، مما يعزز من دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية والمالية ، كما أن البنك المركزي بإمكانه تصنيف البنوك وفق مستويات تعرضها للمخاطر وأنها أكثر أو اقل مخاطرة ، كما إن مقررات لجنة بازل للإشراف على المخاطر البنكية يحدد مواضيع الاستغلال الأمثل للموارد الرقابية وفق مستويات المخاطر في كل بنك .ويشمل هذا الأسلوب-مقررات باز**2**- اعتماد المتابعة المستمرة والتقدم المتواصل يوضع المخاطر البنوك بالنسبة إلى هياكلها التنظيمية ، كما تتجلى أهمية هذا الأسلوب في التطلع نحو المستقبل وليس بالتركيز على نتائج المراقبة الميدانية وان فاعلية هذا الأسلوب تشكل تحديا للأسباب التقليدية للبنوك ، مثل البيانات والمعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي و الرقابة الداخلية ، فأسلوب بازل بمدى توفر الموارد البشرية التي تتمتع بها الكفاءات العالية وبخطط الطوارئ الجيدة والبدائل التي توضع لإدارة المخاطر .

الفصل الثالث : الجانب التطبيقي

تمهيد :

بعد دراسة الجانب النظري و الحصول على معرفة عامة حول الطريقة المنتهجة في التعامل مع القروض .

نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR نحاول فية إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في الميدان و ذلك من أجل تكملة الدراسة النظرية بالتطبيقية

المبحث الأول: تقديم عام لبنك LA BADR .

المطلب الأول : نشأته و تطوره .

الفرع الأول : نشأته .

بنك الفلاحة و التنمية الريفية وطنية مالية تم إنشاءها سنة 1982 كبنك تجاري ذو شخصية معنوية و ربحية ذو إستقلالية مالية رأسمالها 1000.000.000 دج حسب المرسوم الرئاسي 82/206 بتاريخ 16/03/1982 و لقد حدد مقر المديرية العامة للبنك في الجزائر العاصمة و هكذا حسب المرسوم الرئاسي رقم 200/82 الصادر في 1982/06/12 و ذلك بعدما كان المقر الإجتماعي لبنك البدر و لا يمكن تحويل المقر إلا بأمر إستعجالي يصدر عن مجلس الإدارة .

ان بنك البدر واحد من خمسة البنوك التجارية في الجزائر وقد تعرضت لإصلاحات متعاقبة من خلال القانونين 12/86 و 06/88 و بموجب هذا الأخير أصبح لهذه البنوك إستقلالية تامة في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات .

و قد تم تحويل بنك البدر إلى شركة بالأسهم فصارت مؤسسة عمومية في شكل تجارية بالأسهم و رأسماله مقدر بمبلغ 2.200.000.000 دج مقسمة إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم و يقدر الرأسمال الإجتماعي لبنك البدر حاليا بمبلغ 54000.000.000.00 دج .

و بصدور القانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 و المتعلق بالنقد و القرض تركز الإصلاح في البنك على تنمية لفكر المصرفي في حياة الفلاح الريفي البسيط بحيث أصبح لبنك يتكون أولا من صناديق فائدة منخفضة و ثانيا من صندوق مركزي للقرض الفلاحي يضمن تناسق تقني و إستراتيجي بين مختلف الصناديق الجهوية و أصبح بنك البدر بنك شامل يتدخل في تمويل كل قطاعات النشاط و من الجدير بالذكر أن بنك البدر يتكون في بدايته من 140 وكالة متنازل ليها من طرف البنك الوطني الجزائري مهمتها تنمية و تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي

أما الآن فقد أصبح يحتضن 320 وكالة و 39 مديرية جهوية و من أجل تحقيق أكبر قدر من الرضا للعملاء ، قام بنك البدر بوضع أكثر من 7000 ممثل لخدمة العملاءو الإستماع لإنشغالاتهم بالإضافة إلى نظام معلومات جديد لمزيد من الأمان والسهولة والكفاءة والسرعة .
و نظرا إلى كثافة شبكته و أهميته و أهمية تشكيلته البشرية صنف البنك من طرف مجلة قاموس البنك ALMANCH BANKERS طبعة 2001 في المركز الأول ضمن ترتيب البنوك الجزائرية كما يشغل المرتبة 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف .ضمن تؤتيب البنوك الجزائرية كما يشغل المرتبة 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف .

أما تعاملاته الإقتصادية و البنكية فلا تقل عن 5.8 مليار دولار و يستحوذ على نسبة 30% من التجارة الخارجية .

الفرع الثاني : تطوره

ثلاثة مراحل تصنف بنك البدر :

المرحلة الأولى :1982-1990 :

خلال الثمان سنوات كان هدف بنك البدر المنشود هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية

بمرور الزمن إكتسب البنك سمعة و كفاءة الية في القطاع الزراعي و قطاع الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية .

هذا الإختصاص كان منصوص عليه في إطار الإقتصاد المخطط حيث كان كل بنك عمومي مختصا بإحدى القطاعات الحيوية العامة .

المرحلة الثانية : 1991-1999.

بموجب صدور القانون 10/90 الذي نص على نهاية فترة تخصص البنوك حيث وسع البنك آفاقه إلى مجالات أخرى كالنشاط الإقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الإقتصادية الصغيرة و المتوسطة بدون الإستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة .

في المجال التقني هذه المرحلة كانت البداية لإدخال تكنولوجية الإعلام الآلي :

1991 : تطبيق نظام SWIFT لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية .

1992 : - وضع برمجيات PROGIEL SYBUS المصممة من طرف مهندس البنك م مقاييسها المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق ، تسيير الايداعات ، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن) .

- إدخال الإغلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية .
- عمليات فتح القروض الوثائقية أصبحت في يومنا هذا في 24 ساعة على الأكثر.
- إدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات .

1993 : إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع االعمليات البنكية .

1996 : إدخال عملية الفحص السلكي TELETRAITEME NT فحص و إنجاز العمليات البنكية عن بعد و في الوقت الحقيقي .

1998 : تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك .

المرحلة الثالثة : 2000- أفريل 2002 .

المرحلة الحالية تتميز بموجب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الإستثمارات المنتجة و جعل نشاطاتها و مستوى مردودها يساير قواعد إقتصاد السوق في مجال التدخل في تمويل الإقتصاد

بنك البدر رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الإقتصادية الصغيرة و المتوسطة في شتى مجالات النشاط الإقتصادي، و في نفس لوقت رفع مستوى معنويات للقطاع الفلاحي و فروعه المختلفة و بهدف مسايرة التحولات الإقتصادية و الإجتماعية العميقة و من أجل الإستجابة لتطلعات زبائنه وضع البنك برنامج خماسي فعلي يتركب على عصرنة البنك و تحسين الخدمات و كذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و في الميدان المالي .

هذا البرنامج نتجت عنه الإنجازات التالية :

سنة 2000:

- القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف البنك البدر وانجاز مخطط تسوية للمؤسسة المطابقة للقيم الدولية.

- تصميم نظام الشبكة المحلية مع اعادة تنظيم البرنامج progciel كزبون مقدم client serveur.

سنة 2001:

التطهير المحاسبي والمالي

- إعادة النظر وتقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض
- الآجال السارية اليوم تتراوح بين 25 و 45 يوم وهذا حسب تعليق الملفات بقروض الاستغلال أو الاستثمار وكذلك حسب مكان تسليم الملف لغرض الدراسة(الوكالة , المديرية الجهوية ’المديرية العامة).
- تحقيق مشروع البنك الجالس banque assise مع الخدمات المشخصة(وكالة عميروش الشراقة)
- إدخال مخطط جديد للحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.
- تصميم شبكة megea-pac عبر الوكالات والمنشآت المركزية.
- إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجالات التعامل الافتراضي وينقل صورة الأرصدة الباقية.
- سنة 2002 :
- تعميم معيار البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الأساسية على مستوى التراب الوطني .

المطلب الثاني : لمحة عن وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لقصر الشلالة .

نشأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قصر الشلالة في مارس 1983 تحت دليل 547 و هو تابع للمديرية الجهوية تيارت .

تقع الوكالة بنهج عمار إدريس –قصر الشلالة- بجوار مركز البريد و المواصلات و المحكمة .

1- مهام البنك :

يمكن انجاز مهام البدر في ثلاث نقاط أساسية هي كالتالي:

أولا : بنك البدر بنك تجاري

- تشغيل العمليتين المحلية والصعبة للحصول على عوائد كبيرة
- مسايرة التطوير التكنولوجي ومسايرة العصر
- أخذ الضمانات الملائمة عند منح القرض
- تعمل على أن يكون معدل الفائدة متلائم مع تكلفة الإيرادات .
- تحسن نوعية الخدمات المقدمة يؤدي بالبنك إلى الاحتفاظ فلأكثر بزبائنه

الاهتمام بآراء ومقترحات الزبائن وأخذها بعين الاعتبار ’ وتلقي شكاويهم ودراستها بجدية تماشيا مع التغيرات الكبيرة في المجال الاقتصادي قصد التأقلم معها لجأ البنك وكغيره من البنوك إلى القيام بنشاطات وأعمال من شانها الوصل إلى إستراتيجية تجعل البنك مؤسسة مصرفية قوية تحظى بالاحترام من قبل المتعاملين الاقتصاديين والأفراد على حد سواء ’ وعليه فأن الأهداف المسطرة تتمثل في:

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة والعلاقات مع الزبائن
- البقاء ضمن أكبر البنوك في الجزائر
- تحقيق مردودية وفعالية كبيرتين

2- مجال تدخل بنك البدر :

كان على بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند إنشائه تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية والحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن والمنشآت الخاصة المتواجدة في أي مكان في الريف ويمكن ذكر بعض المتعاملين مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية آنذاك:

- الأطباء والصيد ليون وأطباء الأسنان والبيطريون
- مزارع القطاع الخاص والعام .
- المجموعات والتعاونيات .
- الدواوين الفلاحية الصناعية من كل نوع.
- تعاونيات الكروم والمستثمرات الفلاحية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة

أما حاليا فان ما يلاحظ في السنوات الأخيرة وبفعل التغيرات السياسية والاقتصادية أصبح بنك البدر مجبر على تحديث وسائله وتطويرها وذلك من أجل توسيع نشاطها والتدخل في جميع قطاعات النشاط وذلك بتقديم نوعية جديدة لخدماتها من أجل إرضاء زبائنها بصفة خاصة والجمهور بصفة عامة.

3- الهيكل التنظيمي :

يتميز الهيكل بشكل هرمي حيث يرتكز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من زبائنها حيث يبلغ عددها 321 وكالة ويشرف على هذه الوكالات الفروع التي تتولى مهمة تنظيم وتسيير الوكالات التي تقع في منطقة عملها وهي غالبا ولائية ويبلغ عدد الفروع 39 فرعا ونجد في أعلى الهرم الإدارة العامة التي تتكون من مديريات تشرف هذه الخيرة على هذه الفروع وهذا ما سنوضحه بالتفصيل في الشكل :

الشكل(1-3): الهيكل التنظيمي لبم الفلاحة و التنمية الريفية 2016

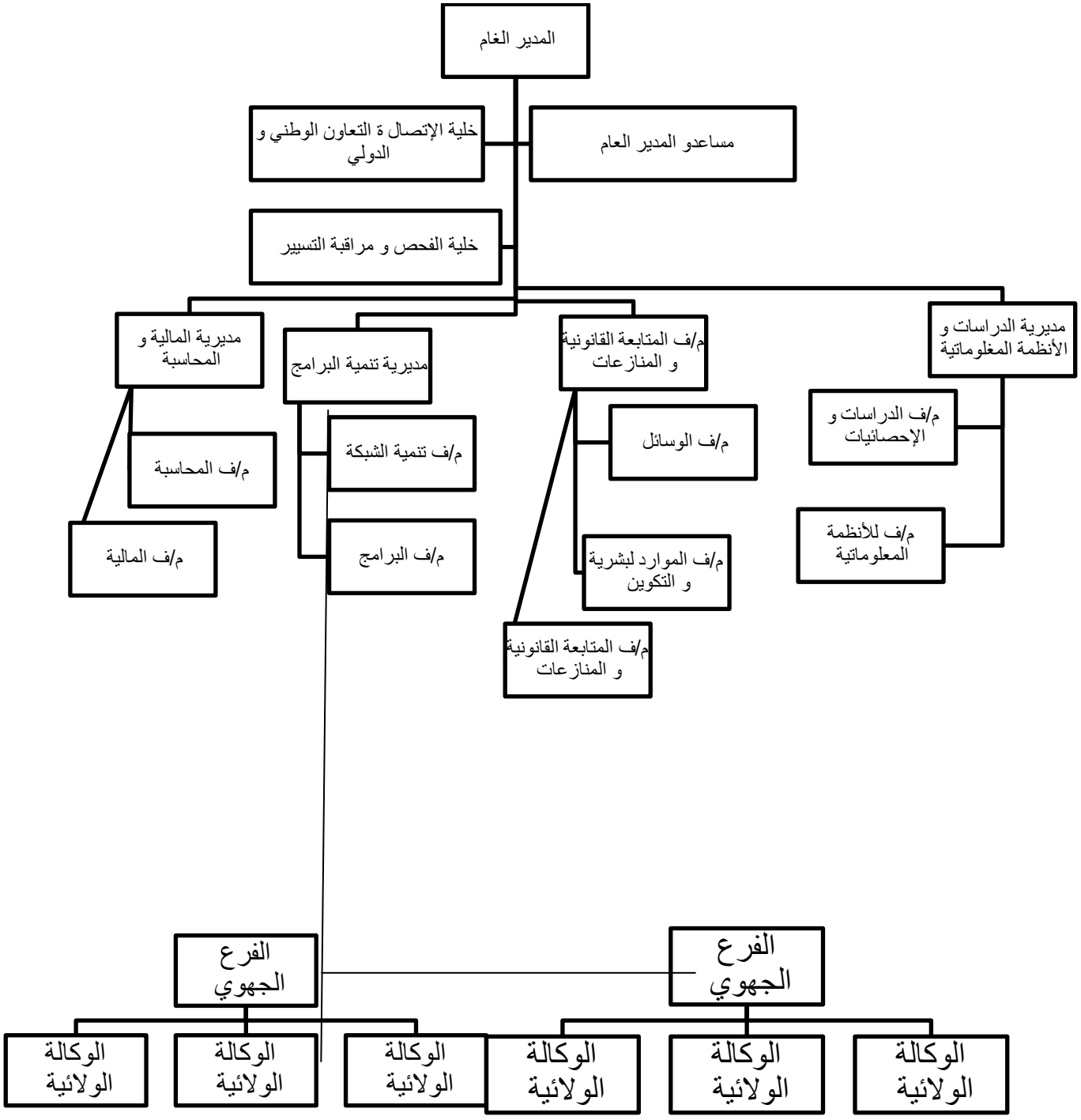

المصدر : https://www.angem.dz/ar/article/organigramme-de-l-angem/

الشكل(2-3): الهيكل التنظيمي لوكاالة قصر الشلالة 547 .

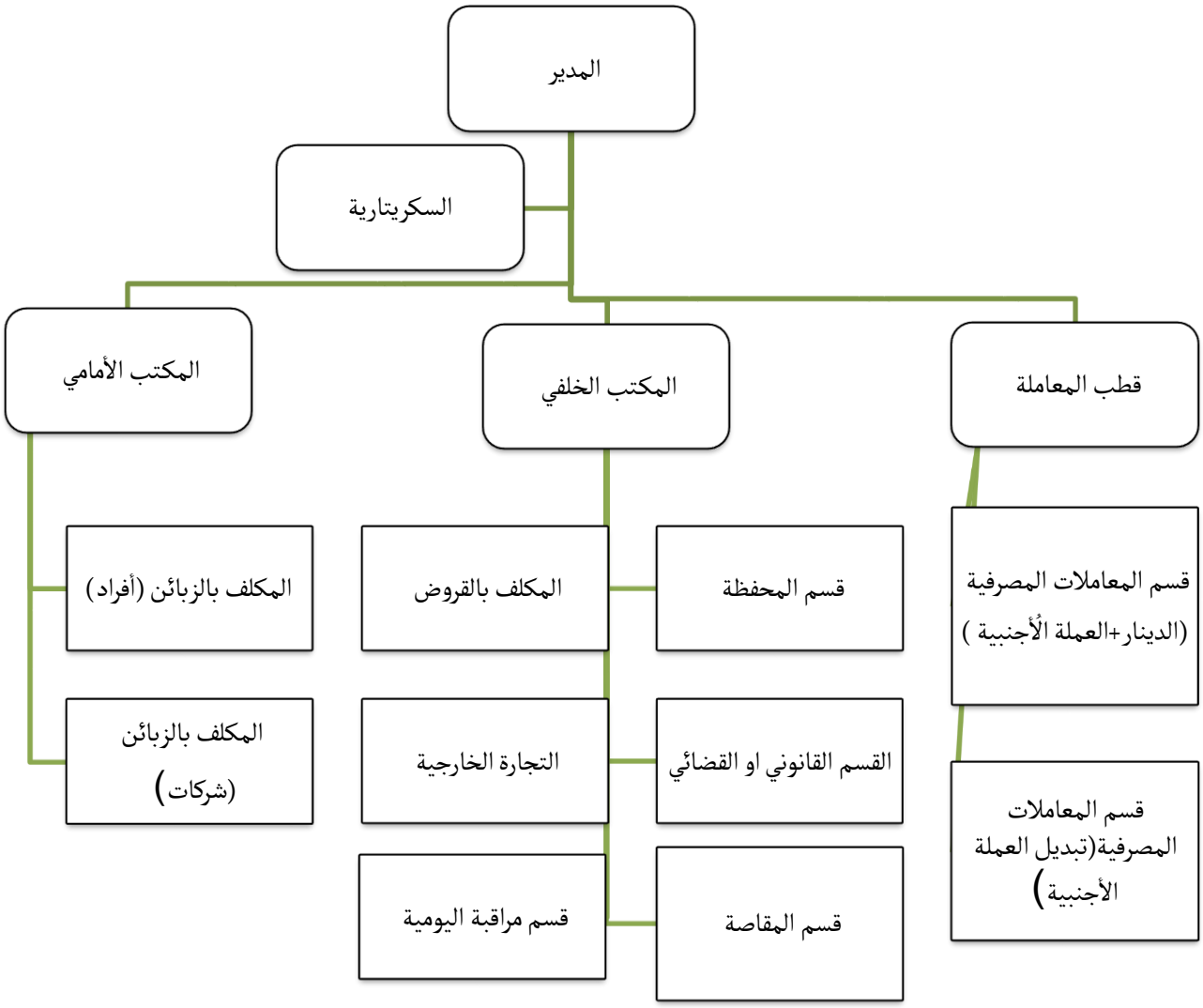

المصدر : مدير الوكالة .

من خلال الشكل(2-3) يمكننا التطرق لمهام مصلح الوكالة :

المدير :

يعتبر المدير أغلى جهاز في الوكالة فهو الذي تستند له المهام و تطى له الصلاحيات في الميدان ، و يكلف بتطبيق إستراتيجية لتنمية البنك مادام هو الوحيد الذي يمثل الوكالة و يتم وظائفه من طرف المديرية العامة ، و من أهم مهامه :

- يتولى بإسم البنك التصرف أمام الغير ، و يتمتع بأوسع السلطات التي تمكنه من القيام بكافة العمليات التي تدخل في ميدان إختصاصه.
- يسهر على أمن الوكالة و صيانة كافة أجهزتها .
- يعمل لى إسترجاع ديوان الوكالة و مستحقاتها .
- يسهر على الدراسة و الموافقة على الملفات الكبرى خاصة ما تعلق منها بملفات منح القروض و تبليغ المطالبين بالموافقة أو الرفض .
- يمثل الوكالة أمام الجهان الإدارية المتواجدة في المنطقة .
- يعمل على التنسيق بين الوكالة و الوكالات الأخري .

السكرتارية :

تعمل على مساعدة المدير بمهامه مكلفة بما يلي :

- إستلام الطرود و الرسائل .
- أستقبال المكالمات الهاتفية .
- كتابة مختلف الوثائق .
- تحضير كل الوثائق التي تحتاج ألى إمضاء المدير و تقديمها له .
- التسجيل في سجل خاص بالبريد الوارد و كذا الصادر و كذلك آليا .

مدير الحسابات :

تمثل مهمة مدير الحساب في تطوير محفظة العملاء (الحرفيين والتجار والمهنيين والأفراد ...) وتتبع حسابات عملائه (من 100 إلى 700 حسب المؤسسات). من خلال الاستماع إلى عملائه ، يسعى بنك مدير الحساب إلى تلبية احتياجاتهم ويقدم لهم حلولًا مُكيَّفة: تطبيق الائتمان ، ترخيص السحب على المكشوف ، الاستثمارات ، إلخ. عند حدوث حادثة ، يتواصل معهم لمعرفة صعوباتهم ومحاولة حلها. دوره ليس فقط تقديم المشورة ولكن أيضا للاحتفاظ بعملائه. مع مراعاة الأهداف السنوية المحددة ، يقوم مدير حساب العميل باستمرار بتوقع عملاء جدد ، ويطور حججاً لإقناعهم ، ويسلط الضوء على المنتجات الجديدة ، والعروض المتعلقة بالاشتراك الأول ، ويقدم منتجات مالية تتناسب مع أوضاعهم (المدخرات والقروض وبطاقات الدفع المتنوعة ، وما إلى ذلك).

يتم توزيع أنشطة مدير حساب البنك على النحو التالي:

- تقديم المشورة للعملاء (حلول التمويل والاستثمارات والاستثمارات ...) ،
- بيع المنتجات المالية لمؤسسته ،
- احتمال عملاء جدد ،
- مراقبة حسابات موكليه ،
- التحقق من الوضع المالي لعملائها ،
- تعيين تراخيص السحب على المكشوف ،

- تحديث الملفات الخاصة بك ،
- التفاوض بشأن الشروط والضمانات في حالة القرض ،
- تقييم مخاطر التمويل الممنوح.

المكلف بالقروض :

المكلف بالقروض أو "مدير الائتمان" لديه مهمة لإدارة مخاطر العملاء ، وخاصة النقدية للبنك.

"الرصيد القديم" هو أداة تحكم وإدارة أساسية لمدير الائتمان. يضمن هذا الرصيد أن مدير الائتمان يراقب المستحقات من عملاء البنك ويحدد أي مدفوعات متأخرة. يسمح هذا الرصيد في النهاية لمدير الائتمان بتنفيذ إجراءات الاسترداد و / أو تحصيل الديون غير المدفوعة. و من مهامه :

- تحديد علامات التدهور المالي للبنك (الأزمات النقدية ، مخاطر الائتمان ، وما إلى ذلك) ؛
- تحديد سياسة ائتمان العميل : حدود الائتمان / المبالغ المستحقة لكل عميل ، والضمانات ، ومراقبة الملاءة المالية .
- تأمين التدفق النقدي للبنك وفقًا للسياسة واللوائح المالية السارية ؛
- وضع إجراء ودي لاسترداد الديون ؛
- تنفيذ إجراءات الاسترداد ؛
- تقديم المشورة لمندوبي المبيعات بشأن قضايا ائتمان العملاء ؛
- تدريب قسم المحاسبة ، الإدارة المالية وإدارة الرقابة الإدارية في مجالات ائتمان العملاء .

قسم المحفظة :

خدمة المحفظة هي بنية مستقلة في الوكالات الكبيرة. على النقيض من ذلك ، في الوكالات المتوسطة الحجم .

قسم المحفظة مسؤول عن تحصيل فواتير الصرف المقدمة من العملاء. هذه الأرصدة النقدية في شكل نقد أو خصم.

مهامها :

تتولى إدارة المحفظة مسئولية معالجة الفواتير والشيكات بين لحظة تسليم العميل للخصم أو الخصم الخاص بهم وعرضها على المدين لاستردادها. بالنظر إلى المنظمة التي تم اختيارها للوكالة ، يمكن لقسم المحفظة أيضًا أن يكون مسؤولًا عن تعبئة الاعتمادات.

القسم الجبائي : من مهامه

- الاستعادة الخلوية لمطالبات البنك فيما يتعلق بالمسؤولين القضائيين.
- متابعة المحامين

- استلام ومعالجة المضبوطات
- علاج العقارات
- معالجة ملفات الاحتيال
- تمثيل البنك في المحكمة.

قسم المقاصة :

- شيكات مقدمة من عملاء البنك ومسحوبة على عملاء بنوك أخرى (إيداع بشيكات خارجية).
- شيكات مقدمة من بنوك أخرى ومسحوبة على عملاء البنك (سحب بشيكات خارجية)

ويتم تبادل الشيكات في غرفة المقاصة حيث يجتمع مندوبون البنوك لعمل المقاصة بين الشيكات المقدمة من كل بنك وبين الشيكات المسحوبة عليه مع ملاحظة أن مقر غرفة المقاصة هو مؤسسة النقد.

وتتم تسوية الحسابات بين البنوك عن طريق إجراء قيود يومية وتسويات حسابية فقط دون حاجة لانتقال الأموال من بنك إلى آخر مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والضمان نظراً لعدم انتقال الأموال من بنك الى اخر.

خطابات الضمان : هى عبارة عن خطاب صادر من البنك لصالح جهة معينة يتعهد فيه البنك بسداد مبلغ معين لصالح الجهة المستفيدة في حالة عدم وفاء العميل بالتزامه تجاه الجهة الصادر لصالحها وتتم القيود على ثلاث خطوات كما يلي :

- أ) تحصيل قيمة التأمين.
- ب) إصدار الخطابات.
- ج) إقفال الخطابات.
- تحصيل قيمة التأمين:

يقوم البنك بتحصيل قيمة التأمين والعمولة والمصاريف نقدًا أو خصمًا من الحسابات الجارية كما يلي

من

- حساب/ الصندوق (أو الحسابات الجارية)

إلى

- حساب / تأمين خطابات ضمان
- حساب / عمولة خطابات ضمان

الإجراءات المتعلقة بعملية المقاصة فى البنوك

1- يقوم قسم الحسابات الجارية بتجميع الشيكات المقدمة من العملاء المسحوبة على بنوك أخرى ويرسلها إلى قسم المقاصة.

2- يقوم قسم المقاصة داخل كل بنك بما يلي:

أ)فرز هذه الشيكات وتصنيفها وفقًا للبنوك المسحوب عليها هذه الشيكات.

ب) تحرير مسير إضافة من أصل وصورتين لكل مجموعة من هذه الشيكات.

ج) تسليم الشيكات إلى مندوب البنك مرفقًا بها أصل وصورة مسير الإضافة لكي يحملها إلى غرفة المقاصة على أن يحتفظ قسم المقاصة بالبنك بالصورة الثانية من المسير.

3- في غرفة المقاصة بمؤسسة النقد يحصل ما يلي:

أ)يقوم مندوب كل بنك بتسليم مندوبين البنوك الأخرى مجموعة الشيكات المسحوبة على عملاءهم مقابل حصوله على توقيعاتهم بالاستلام على أصل مسير الإضافة.
ب) يتلقى مندوب كل بنك بالمثل من مندوبين البنوك الأخرى الشيكات المسحوبة على عملاء بنكه ويوقع لهم بالاستلام ويحرر من واقع هذه الشيكات سير خصم من أصل وصورة بقيمة الشيكات المسحوبة على البنك لصالح كل بنك من البنوك الأخرى.
ج) يقوم مندوب كل بنك بتسليم قسم المقاصة في بنكه مجموعة الشيكات المسحوبة على عملاء البنك مرفقًا بها أصل مسير الخصم حيث تتم مطابقة بيانات الشيكات على ما ورد بالمسيرات.
د) يقوم مندوب كل بنك بتسليم مراقب غرفة المقاصة صورة من مسير الإضافة وكذا صورة من مسير الخصم
4- يقوم مراقب غرفة المقاصة بإعداد كشف عام لحركة المقاصة من واقع مسيرات الإضافة والخصم المتجمعة لديه ويسلم صورة من هذا الكشف إلى مندوب كل بنك من البنوك وصورة لمؤسسة النقد حيث تتم تسوية الحسابات بين البنوك عن طريق التحويل من أرصدتها لدى مؤسسة النقد .

قسم التجارة الخارجية :
عمليات التجارة الخارجية
- استيراد / تصدير الائتمان الوثائقي :

الرصيد المستندي هو أسلوب دفع يستخدم في التجارة الدولية بموجبه يوافق البنك (البنك المصدر) الذي يتصرف بناءً على طلب العميل وتعليماته (الدافع) على إجراء الدفع لطرف ثالث. (المستفيد) أو بنكه (البنك المؤكد) ضد تقديم مستندات الشحن التي تتوافق مع شروط العميل.
- خصم وثائقي استيراد / تصدير

الحوالة المستندية هي الصفقة التي تتبع نقل البضائع والتي تتكون من تقديم مستندات الشحن مصحوبة بأمر استلام من قبل بنك مطلق النار (بنك التحويل) عبر قناة البنك في من البنك المسحوب عليه (بنك التحصيل) للدفع أو القبول و / أو القبول والموافقة.
- ضمان بنكي

الضمان البنكي عبارة عن تعهد يتعهد به البنك الضامن في النهاية بأن يطلب نيابةً عن العميل أن يدفع للمستفيد مبلغًا ثابتًا إذا اعتبر الأخير أن هناك عجزًا عن الدفع في أداء التزاماتها التعاقدية.

2-أهدافه :
- الزيادة في الموارد بأقل التكاليف و اكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية و المتنوعة في إطار احترام القواعد.
- الإدارة الصارمة لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملات الأجنبية.
- ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك في مجالات النشاط التي يلبيها.
- توسيع و إعادة تطوير شبكته.
- رضا العملاء و هذا من خلال توفير المنتجات و الخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- تكييف إدارة ديناميكية.
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق و إدراج منتجات جديدة.

المطلب الثالث : خدمات و منتجات بنك الفلاحة و التنمية الريفية .
يقدم البنك عدة خدمات و منتجات تقليدية و حديثة و هذا لتحقيق رضا الزبائن بكل مستوياتهم و باختلاف

حاجاتهم و رغباتهم.

1-منتجات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تتمثل أهم هذه المنتجات في :

- **الحساب الجاري :** يكون مفتوحا لأشخاص طبيعيين و معنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار ، صناعيون ، مؤسسات تجارية ، فلاحون ،... الخ) هذا المنتج المصرفي بدون فائدة .
- **حساب الصكوك (الشيكات) :** تكون حسابات مفتوحة لجميع أفراد أو الجماعات التي تمارس أي نشاط تجاري (جمعيات ، إدارة ، ..... الخ) و ذوي الأجور الراغبين في الإستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات .
- **دفتر التوفير livret epargne BADR :** و هو غبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من إدخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين و بإستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بالعمليات دفتر و سحب الأموال في جميع الوكالات التابعة للبنك و بذلك فإن هذا المنتج يجنب اصحاب دفاتر التوفير مشاكل و صعوبات نقل الأموال من مكان لآخر .
- **دفتر توفير للشباب livret d'epargne junior :**

مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمدرس و التدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية . هذا الدفتر يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين حيث حدد الدفع الأولي ب 500 دينار، كما يمكن أن يكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أتوماتيكية منتظمة .كما يستفيد الشاب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن 5 سنوات الاستفا دة من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دينار جزائري.

- **بطاقة بدر CARTE BADR :** هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع و السحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى.
- **سندات الصندوق les bons de caisse :** عبارة عن تفويض لأجل و بعائد موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين .
- **الإيداعات لأجل les depot a termes :** و هي الوسيلة التي تسهل على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.
- **حساب بالعملة الصعبة les compte devises :** منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة لصغبة المتاحة في كل لحظة مقابل عائد محدد حسب شروط البنك .

كما توجد عدة منتجات أخرى لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن إضافة إلى

الاعتمادات و القروض التي يمنحها البنك لزبائنه التي تكون وفق دراسات و شروط مسبقة.

3-خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تظهر أهم هذه الخدمات في:

- فتح مختلف الحسابات للزبائن و تخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين .
- التحويلات المصرفية .
- الخدمات المتعلقة بالدفع و التحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية .

- خدمة كراء الخزائن الحديدية .
- خدمات البنك للمعاينة التي تمكن الزبائن من معاية و مراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدتهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة.
- خدمات الفحص السلكي التي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيق

تكنولوجيات البنك :

شهد بنك الفلاحة و التنمية الريفية عدة تحولات تهدف إلى عصرنته و تطويره و جعله يواكب التطورات البنكية العالمية حيث انه في ظل الانتقال إلى اقتصاد المعرفة يجب على البنك القيام بالمزيد من الإصلاحات و التغييرات.

كانت أول اهتمامات البنك هي إدخال تكنولوجيات الإعلام الآلي و التكنولوجيات الجديدة باعتبارها الخطوة

الأولى في تعزيز البنية التحتية :

1991 : تطبيق نظام swift لتطبيق عمليات التجارة الخارجية .

1992 : وضع برمجيات logiciel sybu مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض ، تسيير عمليات الصندوق ، تسيير المودعات ، الفحص عن بعد لحسلب الزبائن)

- إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية حيث أصبحت عمليات فتح القروض الوثائقية لا تفوق 24 ساعة على الأكثر .
- إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات .

1993 : إنماء عمليات إدخال الإعلام الآلي على جميع العميات البنكية .

1994 : تشغيل بطاقات التسديد و السحب على مستوى الوكالات الرئيسية .

1996 : إدخال عمليات الفحص السلكي ، فحص و إنجاز العمليات البنكية عن بعد و في الوقت الحقيقي .

2000-2002 : وضع برنامج خماسي فعلي يرتكز خاصة على عصرنة البنك و تحسين الخدمات و كذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و الميدان المالي و الذي نتجت عنه الإنجازات التالية :

- 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف للبنك و إنجاز مخطط تسوية لمطابقة القيم الدولية .
- 2001 : التطهير الحسلبي و المالي و إعادة النظر و تقليل الوقت و تحقيق الإجراءات الإدارية و التقنية المتعلقة بملفات القروض .
- تحقيق مشروع البنك الجالس (banque assise) مع الخدمات المشخصة .
- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحايبة المركزية و تعميم شبكة (mega-pac) عبر الوكالات و المنشآت المركزية و كذا إنشاء تطبيق نظام يختص بآلية الدفع في مجال التعامل والإقراض .

2002: تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج sybu كزبون للخدمة .

- تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الرئيسية .

2003 : إدخال نظام syrat و هو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم .

- تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الإتصال تجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية و كذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك .

- إدخال نظام معلوماتي جديد معد من طرف axyx للخدمات يسهل عملية التركيب ، الصيانة عن بعد و حتى فيما خص الجانب القانوني و الشريعي مما يسهل الموارد البشرية .
- إدخال طرق العمل بالنقود الآلية .

2004 : التحضير لإدخال برنامج الحكومة الإلكترونية E-GOUVERNMENT في مختلف وكملات البنك .

2005 : شهر سبتمبر من هذه السنة عرفت أول تجربة ناجحة لعملية سحب تتم من خلال شباك آلي للأوراق النقدية وسط حضور جماهيري و إعلامي غفير كما إستمرت العملية طوال الأشهر الأولى لسنة 2006 من أجل تعميم إستعمالها في مختلف الوكالات عبر الوطن .

2011 : شروع البنك في إعتماد أنظمة البنك الإلكتروني التي تسمح للزبائن بالإطلاع مباشرة على حساباتهم و طلب دفاتر الشيكات على شبكة الأنترنت و السماح أيضا للمؤسسات لتحويل أجور العمال دون التنقل من مقرات عملهم ، إضافة إلى التحويل عن بعد و مختلف التعاملات المالية و المصرفية أيضا قام البنك Badr بتطوير وسائل الدفع الإلكتروني و توفير البطاقات ، إذ يعتبر البنك الأول من حيث عدد بطاقات السحب المتداولة .[31]

المبحث الثاني : الإجراءات الرقابية المطبقة في بنك Badr .

تستهدف الرقابة خلق بيئة مصرفية مالية مواتية ومساعدة تمكن المؤسسات المالية التى تباشر أعمالاً مصرفية من تحقيق أهدافها وأهداف المتعاملين معها .

المطلب الأول : الرقابة على الصندوق .

و هي عملية فحص و تدقيق لجميع الأصول و النقود الشبه نقدية و تتم يوميا و يقوم بهذه الرقابة طرفين هما القابض و رئيس المصلحة ، و بعد نهاية العمل اليومي يقوم القابض ب :

- جمع جميع الشيكات التي أدخلت البنك .
- حساب الرصيد المتبقي في الصندوق ، و يتم تسليم الحساب إلى رئيس المصلحة و ذلك لمعالجتها في جهاز الكمبيوتر و للتأكد من النتائج المتحصل عليها متطابقة .
- في حالة توافق نتائج الحسابات للقابض و رئيس المصلحة ، يقوم القابض بتسجيل الرصيد في السجل المالي للصندوق ، الذي يظهر عند الأوراق النقدية حسب نوعها و قيمتها ، و عدد القطع النقدية مرتبة ترتيبا تنازليا و يقوم القابض بالتوقيع أسفل السجل ، بعدها يقوم رئيس المصلحة بدوره بتسجيل العمليات الحسابية الإجمالية من لمقبوضات و مدفوعات و إخراج الرصيد ، ثم يسلم السجل إلى مدير الوكالة للإطلاع على العمليات الحسابية المسجلة و التوقيع بدوره عليها .
- في حالة عدم توافق نتائج حسابات القابض و رئيس المصلحة ، يقوم القابض بإعادة حساباته ، و في نفس الوقت يقوم رئيس المصلحة بفحص الشبكات المقبوضة إذا يمكن أن يكون هناك صك لم يتم حجزه ، أو هناك خطأ في العمليات ، و إذ لم يتم معرفة سبب الخطأ (سبب النقص) يكتب رئيس المصلحة تقرير يسلم إلى المدير الذي يقوم هو الآخر بإرساله

[31] جريدة الخبر الجزائرية ، حفيظ صواليلي ، العدد 6483 الصادرة بتاريخ 2011/09/21 .

إلى مصلحة الرقابة الجهوية التابعة للبنك BADR و بعد الإطلاع على التقرير ترسل هذه المصلحة مراقبين إلى الوكالة المعنية للتفتيش ، و محاولة كشف أسباب النقص (الخطأ) إذا كان موجودا فعلا ، بعدها يقومون فعلا بكتابة محضر يبين فيه كيفية وضع هذا الخطأ ، و الشخص المسؤول عنه و إذا كان هناك تهاون في واجباته يمكن أن يحال إلى مجلس التأديب .

- و من أكثر الأخطاء شيوعا في المصلحة نفاذ الرصيد النقدي في صندوق الوكالة ، و الذي يؤدي إلى تعطيل المعاملات مع الزبائن .

المطلب الثاني : الرقابة على مستوى مصلحة المحاسبة .

يقوم بها رئيس مصلحة المحاسبة بالوكالة ، مهمته الفحص لجميع الوثائق و المعلومات التي تقوم بها جميع المصالح الموجودة في البنك ، و ذلك من خلال اليومية التي تم إستخراجها من الحاسوب و تشمل هذه المراقبة:

- المراقبة من الجانب المحاسبي .
- المراقبة من الجانب القانوني .
- القيام بمراقبة شهرية لجميع الأرصدة و الحسابات البنكية بالدينارات و العملة الصعبة ، إعتمادا على الوثائق المحاسبية المعمول بها داخل الوكالة ، و إستخراج الأخطاء إن وجدت و إجراء التعديلات اللازمة .
- مراقبة تصريحات الوكالة فيما يخص رقم الأعمال الشهرية المقدم إلى مصلحة الضرائب .

المطلب الثالث : الرقابة على مستوى الحاسب الإلكتروني .

و تكون الرقابة هنا عمليات الكمبيوتر اليومية و متابعة العمليات حيث تكون هذه المراقبة على المستوى الداخلي للوكالة و هي كالتالي :

- المحاسبة عن جميع بيانات المدخلات .
- متابعة و توزيع المخرجات .
- في نهاية العمليات اليومية للوكالة ، بدون أخطاء أو نقص في المعطيات يتم نسخ للعمليات اليومية و مقارنتها مع الوثائق المحاسبية .
- أما في حالة وجود أخطاء أو نقص في الرصيد ، يتم إخراجها من الحاسوب و تعالج من طرف مدير الوكالة .

المبحث الثالث : الرقابة على القروض .

تعتبر الرقابة من أساسيات أعمال المصرفية

المطلب الأول : تشكيل ملف طلب قرض .

عند قيام العميل بالتقدم إلى البنك بطلب الحصول على قرض فإنه يتوجه إلى مصلحة القروض التي تقوم بإطلاعه على النظام الداخلي للبنك في تقديم القروض من خلال توضيح أنواع القروض الممكن تقديمها و الشروط الواجب توفرها في العميل و ملف الحصول على القرض .

من خلال النظام الداخلي للبنك يمكننا بيان القروض لممنوحه من قبله .

أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك :

- **قرض الرفيق R'FIG :** هو ائتمان تشغيلي مدعوم بالكامل من الدولة يهدف إلى تمويل فرادى المزارعين والرعاة ، ويتم تنظيمه في تعاونيات أو مجموعات اقتصادية.

يمنح القرض في الحالات التالية :

- الحصول على المدخلات اللازمة لنشاط الحيازات الزراعية (البذور ، النباتات ، الأسمدة ، منتجات الصحة النباتية) ،
- الحصول على الغذاء للماشية (جميع الأنواع) ، ووسائل الري والمنتجات
- المنتجات الطبية البيطرية ،
- الحصول على المنتجات الزراعية ليتم تخزينها كجزء من نظام تنظيم المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع ،
- اعادة إنتاج التكاثر (الدجاج، الصيصان ، الأرانب.....إلخ)
- تسمين الماشية كبير (الثيران ، الحملان والجمال.... إلخ)

الملف المطلوب :

- سند الملكية أو سند الامتياز أو عقد الإيجار ،
- بطاقة مزارع أو مربي صادرة عن الغرفة الوطنية للزراعة ،
- الوضع الضريبي ،
- فواتير شكلية ،
- خطة الإنتاج القيمة ،
- توقع التدفق النقدي للحملة ،
- شهادة عدم مديونية صادرة عن الصندوق الوطني للتعاونية الفلاحية CNMA (Caisse Nationale de la Mutualité Agricole) أو بنك آخر.

يمنح القرض لـــ :

- المزارعين والمربين بشكل فردي
- تنظيم المزارعين والمربين في التعاونيات أو المجموعات أو الجمعيات أو الاتحادات ،
- وحدات الخدمات الزراعية ،
- المستودعات المنتجات الزراعية للاستهلاك واسع،

- الأشخاص الاعتباريين المشاركين في برنامج التجديد الزراعي والريفي.

❖ **قرض الرفيق الإتحادي R'FIG FÉDÉRATIf** : هو رصيد تشغيلي ، مدعوم بالكامل من الدولة ، مخصص لتمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة في الشركات التجارية أو التعاونيات ، والتفعيل في المعالجة والتخزين و / أو الاسترداد المنتجات الزراعية.

يمنح القرض لـــ :

- مؤسسة اقتصادية لتثمين المنتجات الزراعية.
- العديد من المؤسسات الاقتصادية التي نظمت كشركة تجارية .

الملف المظلوب :

- سند الملكية أو سند الامتياز أو عقد الإيجار ،
- بطاقة مزارع أو مربي صادرة عن الغرفة الوطنية للزراعة ،
- الوضع الضريبي ،
- فواتير شكلية ،
- خطة الإنتاج القيمة ،
- توقع التدفق النقدي للحملة ،
- شهادة عدم مديونية صادرة عن CNMA (Caisse Nationale de la Mutualité Agricole) أو بنك آخر.
- مستندات أخرى حسب طبيعة النشاط.

❖ **قرض التحدي :** هو ائتمان استثماري ، مدعوم جزئياً من الدولة ، ممنوح فيما يتعلق بإنشاء مزارع جديدة وماشية ، أو ممتلكات قائمة في أراضي زراعية غير مطورة ، مملوكة ملكية خاصة أو المجال الخاص للدولة.

يمنح القؤض لـ /

- الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقدم المواصفات المصادق عليها من ''MADR" وزارة الفلاحة و التنمية الريفية .
- مالك الأراضي الخاصة غير المطورة ،
- تاجر المزارع الجديدة و / أو مزارع الثروة الحيوانية في المجال الخاص للدولة ؛
- مزارع أو مربي فردي أو منظّم كتعاون أو مجموعة ،
- المؤسسة الاقتصادية للإنتاج الزراعي ، تثمين ، تحويل أو توزيع المنتجات الزراعية والغذائية ،
- مزرعة تجريبية ،
- يستفيد المزارع EAC من حق الامتياز (مشروع المزارع أو الحصول على معدات الري أو غيرها).

الملف المطلوب :

- الأشخاص الطبيعيين
- الفواتير الأولية / الاقتباس ،
- الوضع الضريبي ،
- رخصة بناء (لتشغيل المباني) ،
- فعل الملكية أو الامتياز ،
- دراسة تقنية اقتصادية
- إذن من الخدمات الهيدروليكية للحفر ،
- الموافقة الصحية (إذا لزم الأمر) ،
- ترخيص الخدمات البيئية (حالة التربية) ،
- الأشخاص الاعتباريون: نفس الأشخاص الطبيعيين ، بالإضافة إلى:
- أرصدة الضرائب لآخر 3 سنوات ،
- نسخة من النظام الأساسي ،
- نسخة من الموافقة (للتعاونيات) ،
- السجل التجاري،
- إعلان تعيين ممثل يمكنه الحصول على قرض (الشركات والتعاونيات).

❖ **قرض السكن الريفي** : هو قرض عقاري مخصص للأفراد ومخصص حصريًا لتمويل الإسكان في المناطق الريفية.

يمنح القرض لــ :

شخص طبيعي من الجنسية الجزائرية (مقيم أو غير مقيم في الجزائر) ، تخصصه أقل من 65 عامًا ، ويحصل على دخل ثابت يساوي 1.5 مرة على الأقل الراتب الأساسي لـ SNMG "المكافآت والعلاوات والبدلات ، مهما كانت طبيعتها ، باستثناء البدلات المدفوعة لدفع النفقات التي يتحملها العامل ".

الملف المطلوب :

- قرار الأهلية للحصول على دعم الدولة ،
- صك الملكية أو شهادة الحيازة ،
- شهادة الميزانية العمومية السلبية
- وثائق إدارية أخرى.

❖ **القرض التأجيري :** هو عقد إيجار لتأجير الآلات الزراعية ومعدات الري ، المصنعة محليا ، مباشرة في المشاريع الاستثمارية. التأجير هو ائتمان مدعوم جزئيًا من قبل الدولة.

مدة الإيجار : 0 سنوات للحصادات و 05 سنوات للمعدات الأخرى.[32]

و في الجداول التالية سنوضح عدد القروض و المبالغ الممنوحة لزبائن البنك في فتره التربص

الجدول (1-3): قرض الرفيق

النشاط	مبالغ معلقة	المبلغ المتبقي للتعويض	المبلغ المتبقي للاسترداد	مبلغ التحقق	المبلغ الممنوح	الإسم و اللقب
حبوب		13 940.00	335060.00	335060.00	349000.00	A
حبوب		0.00	1097000.00	1097 000.00	1097000.00	B
حبوب		389 228.00	525 772.00	525 772.00	915000.00	C
حبوب		0.00	235 000.00	235 000.00	235000.00	D
حبوب		312 478.00	586 522.00	586 522.00	899000.00	E
حبوب		168 384.00	148 616.00	148 616.00	317000.00	F
حبوب		160 800.00	158 200.00	158 200.00	319000.00	G

المصدر : المكلف بالقروض في الوكالة

ملفات قرض التحدي التي قبلت في فترة التربص :

الجدول رقم(2-3): قرض التحدي

النشاط	مبالغ معلقة	المبلغ المتبقي للتعويض	المبلغ المتبقي للاسترداد	مبلغ التحقق	المبلغ الممنوح	الإسم و اللقب
		0.00	2 495 740.00	2 495 740.00	3 180 000.00	A
		0.00	7 630 000.00	7 630 000.00	7 630 000.00	B
		55 985 910.00	00.00	41 096 849.63	84 583 000.00	C
		0.00	16 802 535.27	19 602 957.81	19 945 358.63	D
		0.00	740 000.00	740 000.00	740 000.00	E
		0.00	1 592 000.00	1 592 000.00	1 592 000.00	F
		0.00	30 247 820.00	37 316 707.00	37 316 707.00	G
		86 869 000.00	0.00	يجري التحقق من صحته	86 869 000.00	H
		4 656 000.00	0.00	يجري التحقق من صحته	4 656 000.00	I
		28 01 000.00	0.00	يجري التحقق من صحته	28 071 000.00	J
		0.00	0.00	يتم دراسته	0.00	K
		0.00	0.00	يتم دراسته	0.00	L
		175 581 910.00	59 508 096.60		274 583 065.63	المجموع

المصدر : المكلف بالقروض في الوكالة .

[32] مصادر من الوكالة .

المطلب الثاني : دراسة ملف قرض .

يتم تقديم القرض في الوكالة بعد جملة من الإجراءات نلخصها في ما يلي :

المرحلة الأولى : تقديم ملف الحصول على قرض

يقدم السيد "س" طلب قرض التحدي لأجل شراء عتاد فلاحي و يكون مؤهل للإستفادة من مساعدة مالية، حيث عند تقدم الزبون بطلب القرض يذهب عند المكلف يالقروض للحوار على نوعية النشاط ومنه المكلف يعرف نية الزبون .و عندها تبدأ الإجراءات :

- **الوثائق القانونية و الإدارية :**

✓ طلب خطي للحصول على القرض موجهة لمدير الوكالة ،و التي يعتبرها المكلف الوثيقة الأساسية لأنها تتضمن قيمة القرض المساوية لـــــ da 2 376 000.00 و الغرض منه شراء عتاد فلاحي و التسديد على مدى 5 سنوات .

✓ النسخة الأصلية لشهادة الميلاد .

✓ صورة طبق الأصل على الدبلوم أو شهادة عمل في الإختصاص .

✓ صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية ، أو رخصة السياقة مصادق عليها .

✓ عقد ملكية الأرض .

✓ شهادة عدم التسجيل في الضمان الإجتماعي

✓ صور طبق الأصل لقرار منح الإمتيازات الضريبية و الشبه ضريبية

✓ جدول قيد الرهن .

✓ توضيح قيمة المساهمة الذاتية .:

الجدول رقم(3-3) : الهيكل التمويلي [33]

2 970 000 .00	**المبلغ الإجمالي للمشروع**
594 000.00	**المساهمة الذاتية 20 %**
2 376 000.00	**مبلغ القرض 80 %**

المصدر : المكلف بالقروض .

- **الوثائق المحاسبية و الجبائية :**

✓ الميزانية الإفتتاحية .

✓ الميزانية التقديرية لخمس سنوات .

✓ جدول حسابات النتائج لخمس سنوات .

✓ شهادة ضريبية و شبه ضريبية .

- **الوثائق القانونية و الإقتصادية .**

✓ الدراسة التقنواقتصادية

✓ الفاتورة الشكلية للمعدات و التجهيزات .

[33] الملحق رقم 1

✓ الدراسة التي يقو بها مكتب الدراسات

الجدول (4-3) : الفاتورة الشكلية للمعدات و الاجهيزات .

	الكمية	المبلغ الوحدوي HT	المبلغ TCC
جرار sonalika di 75 RX/4WD+CABINE	1	2 495 798.32	2 970 000.00
المجموع			

المصدر : الوكالة

بعد جلب الزبون للملف و مراجعته من قبل المكلف يجب عليه التبليغ بأي مستندات ناقصة .

المرحلة الثانية : معاينة الممتلكات

يقوم بها المكلف بالقروض و هذا من أجل معرفة نشاط الزبون و يركز على النقاط الأتية :

- ✓ مساحة الأرض : 79.65 هكتار
- ✓ مساحة الأرض الصالحة : 60 هكتار
- ✓ الإستثمارت الموجودة :
  - أبار : لا يوجد
  - حظائر : لا يوجد
  - الثروة الحيوانية :
    - ماشية (04 رؤوس بقر)
    - الأغنام (200 رأس خروف) .

بعد المعاينة يكتب محضر يدون فيه كل ما لاحظه المكلف في زيارته

المرحلة الثالثة : □ دراسة ملف القرض وتحليل المخاطر من قبل المكلف

بالنسبة لهذا الجانب ، يجب أن يتحقق المكلف من مراجعة الملف وتحليل المخاطر تم تنفيذها وفقًا

- ✓ للوائح المعمول بها ووفقًا للنماذج و الدعم المتاح للوكالة من قبل الإدارة العامة.
- ✓ المعلومات الواردة في ورقة البيانات تتوافق مع المعلومات الواردة في نموذج القرض
- ✓ يتم التوقيع على الأوراق الفنية من قبل أعضاء لجنة الائتمان ؛
- ✓ قدرة السداد ،
- ✓ يتم احتساب فترة القرض بناءً على عمر مقدم الطلب و / أو الضمان .
- ✓ أوراق التحكم والمراقبة مطلعة جيدًا..

المرحلة الرابعة : قرار و تنفيذ القرض

المراقب يجب عليه التحقق من ثلاثة جوانب :

- قرار لجنة الإئتمان :

تقوم هذه اللجنة بمعاينة طلب القرض بناءا على العطيات التي جاء بها الزبون في ملفه و تصريحاتة للمكلف بالقروض الذي يعد عضوا في اللجنة و كذلك المحضر المعد من قبله حول وضعية نشاط الزبون .

الجدول(5-3): أعضاء لجنة الإئتمان .

الوظيفة	الإسم و اللقب
مدير الوكالة	**A**
المكلف بالقروض 1	**B**
المكلف بالقروض 2	**C**

المصدر : الوكالة

تبدأ اللجنة بتعريف الزبون :

- ✓ الإسم و اللقب : السيد "س"
- ✓ العنوان : المنطقة XX – تيارت
- ✓ رقم بطاقة الفلاح : 14-05-01-01-5555555
- ✓ رقم الحساب : 547-0000000-300-15
- ✓ تاريخ التعاقد : 2018/12/04
- ✓ النشاط : فلاح

SITUATION DES ENGAGEMENT ARRETEES

- ✓ الضمانات التفصيلية : لا يوجد
- ✓ الضمانات المقترحة : رهن الأرض الزراعية 79.65 هكتار .
- ✓ تحركات آخر ثلاث سنوات : لا يوجد .

2- نظرة عامة على العمليات : و هي محضر معاينة الممتلكات

3- القرض المطلوب : بالوحدة

4- معدات القرض :

الجدول رقم(6-3)

التعريف	الكمية	المبلغ الوحدوي HT	المبلغ TCC
جرار sonalika di 75	**1**	**2 495 798.32**	**2 970 000.00**

			RX/4WD+CABINE
			المجموع

المصدر : الوكالة

5- هيكل التمويل :

الجدول رقم(7-3)

ملاحظات	قرض التحدي	المساهمة الذاتية	قيمة القرض	التكلفة الإجمالية	المعدات
	2 376 000.00	**594 000.00**	**2 376 000.00**	**2 970 000.00**	**TRACTEUR SO NALIKA DI 75 RX/4WD+CABINE**
	80 %	**20 %**	**80 %**	**100%**	**%**

المصدر : الوكالة

6- رقم الأعمال المتوقع :

– 6-1 - الإنتاج النباتي :

الجدول رقم(8-3)

رقم الأعمال المتوقع (الدينار)	السعر الوحدوي للبيع (الدينار)	الإنتاجية (الكمية/الهكتار)	المساحة (هكتار)	التكهنات

المصدر : الوكالة

– 6-2- الإنتاج الحيواني : (الثروة الحيوانية الكبيرة)

الجدول رقم(9-3)

رقم الأعمال المتوقع	الإنتاج				العدد	النوعية
	سعر البيع	الكباش /العجول	سعر البيع	الحليب (اللتر)		
						– اللحوم – حليب طازج – سماد

المجموع						

المصدر : الوكالة

– 3-6- الثروة الحيوانية الصغيرة :

الجدول رقم(10-3)

رقم الأعمال المتوقع	الإنتاج				العدد	النوعية
	سعر البيع	دجاج	سعر البيع	البيض		

المصدر : الوكالة

التحليل المالي :

7-1 جدول حساب النتائج المتوقغه.

7-2 القيمة الحالية الصافية :

الجدول رقم (11-3)

السنوات	0	1	2	3	4
التدفقات غير المخصومة					
معامل الخصم					
التدفقات المخصومة					
التدفق التراكمي المخصوم					

المصدر : الوكالة

- **مؤشر الربحية :**

قانون الربحية =مجموع $\frac{\text{التدفقات المخصومة}}{\text{الإستثمارات}}$ **= 4.10**

- **الوقت لاسترداد رأس المال :**

القانون = $\frac{\text{الإستثمارات}}{\text{متوسط التدفقات المخصومة}}$ **= 1.21 يعني بعد سنة و شهرين .**

8- رأي مدير الوكالة

بعد أن يعطي مدير الوكالة رأيه يكتب المحضر الذي يحتوي على جميع العناصر السابقة و سمضى من قبل الأعضاء .

إذا كان القرض أقل من مليون دينار يدرس و يأخذ القرار على مستوى الوكالة أما إذا كان أكثر فيأخذ القرار و يدرس على مستوى المديرية الجهوية .

و بعد أن يأخذ الزبون تستمر الرقابة على نشاطه و تمويله إلى حين تسديد جميع الأقساط .

ملخص عن مهمة الرقابة الداخلية في السيطرة على المخاطر المصرفية :

تعد إدارة المخاطر وعملية الرقابة الداخلية عنصرين أساسيين في نظام اليقظة الذي ينفذه القطاع المصرفي لضمان استدامته.

الهدف من الرقابة هو التأكد من تحليل جميع أنواع المخاطر ومراقبتها وكذلك المساهمة في الكشف المبكر عن الصعوبات والوقاية منها. يجب أن تؤدي هذه المتطلبات إلى التفكير في البنك ونظام المعلومات ومراجعة الجهاز. تهدف الرقابة الداخلية إلى التحكم الأمثل في تشغيل البنك. تتمثل مهمة المراقب المالي في الحد من المخاطر التي تتكبدها المؤسسات قدر الإمكان ، وبفضل الوسائل المناسبة التي يختارها أصحاب المصلحة المتخصصون ، فإن إنشاء نظام مراقبة جيد معترف به في كل المجالات.

كشرط أساسي لتطوير الأنشطة المصرفية ، والتي قد تؤدي في النهاية إلى حركات التخصص والتركيز في العالم المصرفي.

خلاصة الفصل :

تطورت مهن الرقابة الداخلية بشكل كبير في السنوات الأخيرة. تم تقديم تمييزات من خلال النصوص: التحكم الدائم ، الرقابة الدورية ،

مراقبة المطابقة. يجب أن تؤكد كل من هذه الوظائف دورها ، وتحديد مهامها ، وتحديد موقعها وإظهار قيمتها المضافة فيما يتعلق بخطوط الأعمال والوظائف التشغيلية.

في بيئة شديدة التطور ، يتمثل التحدي الرئيسي لبنك بدر في تطوير أعمالهم بطريقة آمنة: المخاطر التشغيلية ، مخاطر الائتمان ، المخاطر القانونية ، مخاطر السمعة ... إلخ.

مهمة الرقابة الداخلية اليوم هي في الحقيقة دعم الإدارة والوظائف التشغيلية في مشاريعهم الإستراتيجية ، من أجل التوفيق بين النمو والسيطرة على جميع المخاطر في هدف التنمية على المدى الطويل.

خاتمة

يضطلع القطاع المصرفي بمهمة أساسية في الحياة الاقتصادية ، فيما يتعلق بسلطة خلق النقد. دورها في تعبئة المدخرات وكذلك في العلاقات المالية بين الجهات الفاعلة الاقتصادية. وظيفة المصرف لا تنفصل عن المخاطرة ، ليقول إن المخاطرة موجودة في كل نشاط للبنك.

اليوم ، يجب على أي مؤسسة ، بغض النظر عن حجمها أو عمرها أو القطاع أو المركز التنافسي ، أن تدمج ، بدرجات متفاوتة ، إدارة المخاطر في تفكيرها الاستراتيجي أو التنظيمي أو التشغيلي ، أو حتى بناء أفكارها حول العالم. إدارة المخاطر.

وبالتالي ، لضمان تطوير الأنشطة المصرفية بشكل مربح من خلال تقديم خدمات عالية الجودة والحفاظ على صورة جذابة بين العملاء ، من الضروري تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية.

تهدف مكونات نظام الرقابة الداخلية إلى التحكم في المخاطر ، مما يسمح بالكشف في الوقت المناسب عن أي انزلاق فيما يتعلق بالأهداف. لكي تكون المراقبة كاملة وأكثر فعالية ، من الضروري وجود الأهداف التالية واحترامها في النظام المعمول به ، وأمن الأصول ، وجودة المعلومات واحترام التوجيهات ، وتحسين الموارد. كذلك ، فإن الهدف من الرقابة الداخلية هو ضمان استخدام الموارد المتاحة للوكيل في سياق الأنشطة بطريقة فعالة من حيث التكلفة وفعالة.

فيما يتعلق بمنهجية تقييم الرقابة الداخلية ، فهي تستند إلى مفهوم إدارة المخاطر. الرقابة الداخلية هي ميزة أمنية لأصول البنك ، والمخاطر هي متغير عشوائي له تأثير سلبي على قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها ،

سمحت لنا دراستنا مع بنك بدر بتسليط الضوء على الخطوات المختلفة لإقامة نظام تحكم داخلي يكمن في تحديد الحالات الشاذة وتعديلاتها والمكان الذي تلعبه في السيطرة على المخاطر. المصرفية.

لا يمكن أن يكون فعالًا إلا إذا قامت إدارة الرقابة بإضفاء الطابع الرسمي على دليل الإجراءات والتحقق من صحته وأن كل وكيل للبنك يخصصه لجعله أداة عمل.

لذلك سمحت لنا هذه الدراسة أيضًا بإجراء تشخيص للنظام الذي تم وضعه واقتراح التوصيات ووجهات نظر تنفيذها من أجل مساعدة الهيكل المتحكم فيه على الحد من مخاطره قدر الإمكان ، وفقًا للأمثلة التي سبق دراستها سابقًا لاحظ أن كل من الفرضيات تتحقق وتؤكد.

نتيجة لذلك ، نؤكد على أهمية مهمة الرقابة الداخلية ، والتي يتم القيام بها بشكل دوري وغير معلن ، لضمان شفافية العمليات وتقليل معدل المخاطرة المتكبدة وإطفاءها تدريجيًا.

قائمة المراجع :

الكتب :

- **.صديقي مسعود.أستاذ مساعد.**الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أفريل 2003..
- توماس ماير و جيمس دو سينبري و روبرت ز . ألبير ، النقود و البنوك و الاقتصاد ، ترجمة د. السيد أحمد عبد الخالق و مراجعة د . أحمد بديع بليح (مصر : دار المريخ ، 2002) ،
- شاكر قزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000).
- **الصحن .ع. ف** و **نور. أ :**الرقابة و مراجعة الحسابات؛ مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر؛ الإسكندرية بدون سنة النشر؛ صفحة 263.
- الصحن عبد الفتاح ونور أحمد، الرقابة ومراجعة الحسابات
- طارق عبد العال ،دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، المكتب العربي ،القاهرة ، 2000،
- الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ، (ط3 .، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ـ الساحة المركزية ـ بن عكنون،2004.
- عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة و عمليات إدارتها ، (مصر : دار الجامعة الإسكندرية ، 2000) ،
- مصطفى رشيد شحاتة ، النقود و المصرف و الإئتمان ، طبعة 1999،
- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، ط3، 1996،
- **BIRIEN. R** & **SENECAL. J:** Contrôle interne et vérification édition preportaine INC; Canada 1984.
- Bouyacoub : le risque de credit et sa gestion – in media bank – n 24 , juin / juillet
- **LIONEL. C** & **GERARD. V**.
- Madame Nourine Fatima, La fonction Audit interne dans le recouvrement des créances bancaires

الرسائل الجامعية :

- حسين بلعجوز ، إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف –المسيلة- الجزائر .
- رشيد حمريط : ماجستير 2001/2000 : سياسة الودائع و القروض.
- شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ما جستير ، جامعة الجزائر ، سنة 2004
- صادي خديجة ، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسديد القرض، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، فرع تسيير ، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 1998-1999
- عبد الله تركي نادر الناهش، البنوك التجارية مفهومها و أهدافها منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، 2014 ،

- عبدالرحمن البواردي, نوفان العليمات ، دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بسياسة تنويع الاستثمار : دراسة ميدانية
- موترفي أمال : تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل ، دفعة ماجستير 2002/2001 .
- نقاز أحمد دور المراجعة في دعم و تفعيل القرار مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاغواط، سنة 2007

المواقع الإلكترونية :

https://accdiscussion.com/acc8766.html

http://research-ready.blogspot.com/2012/06/bank-loans.html

http://www.businessdictionary.com/definition/long-term-loan.html

http://iqtissad.blogspot.com/2012/09/blog-post_10.html

قائمة الملاحق

الملخص :

تتكون الإدارة الآمنة والسليمة من خلال نظام فعال وفعال للضوابط الداخلية ، مما يساعد على ضمان تحقيق أهداف البنك وأهدافه ، وتحقيق أهداف الربحية على المدى الطويل ، والحفاظ على موثوقية التقارير المالية والإدارية.يمكن أن يضمن هذا النظام أيضًا امتثال البنك للقوانين واللوائح والسياسات والخطط والقواعد والإجراءات الداخلية وتقليل مخاطر الخسائر غير المتوقعة أو الإضرار بسمعة البنك.

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد علاقة بين المراجعة الداخلية في إدارة البنوك التجارية ودورها في الحد من مخاطر القروض

الكلمات المفتاحية :

الرقابة الداخلية ، القروض ، أخطار مصرفية ، البنك .....

Summary :

A critical component of safe and sound bank management is constituted by an effective and efficient system of internal controls, which help to ensure that the goals and objectives of a bank will be met, that long-term profitability targets will be achieved, and maintain reliable financial and managerial reporting.

Such a system can also ensure that the bank will comply with laws and regulations as well as policies, plans, internal rules and procedures, and decrease the risk of unexpected losses or damage to the bank’s reputation

This study aimed to find a relationship between the internal audit in commercial banks' management and its role to reduce loans risks.

key words:

Internal Control, Loans, Banking Risks, Bank ...